



المركز الديمقراطي العربي

حل المنازعات بالوسائل البديلة & رقمية الوسائل لحل المنازعات  
ADR & ODR



تأليف: د. أمل فوزي أحمد عوض

2023



DEMOCRATIC ARAB CENTER  
Germany: Berlin

ALTERNATIVE DISPUTE  
RESOLUTION & DIGITAL DISPUTE RESOLUTION  
ADR & ODR

حل المنازعات بالوسائل البديلة & رقمية الوسائل لحل المنازعات  
ADR & ODR



VR . 3383 - 6782. B

DEMOCRATIC ARAB CENTER  
Germany: Berlin  
<http://democraticac.de>

# الناشر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

البريد الإلكتروني [book@democraticac.de](mailto:book@democraticac.de)



المركز الديمقراطي العربي

لدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arab Center  
for Strategic, Political & Economic Studies

الكتاب : حل المنازعات بالوسائل البديلة & رقمية الوسائل لحل المنازعات  
ADR & ODR

تأليف : د. أمل فوزي أحمد عوض

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. ربيعة تمار

تنسيق : د. ليلى شيباني

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6782. B

الطبعة الأولى

2023م

# حل المنازعات بالوسائل البديلة & رقمية الوسائل لحل المنازعات

د. أمل فوزي أحمد عوض

دكتوراه في القانون / كلية الحقوق / جامعة عين شمس

رئيس وحدة تكنولوجيا المعلومات - كلية التربية الفنية - جامعة حلوان

2023م

# Alternative Dispute Resolution & Digital Dispute Resolution (ADR & ODR)

Dr. Amal Fawzi Ahmed Awad

PHD in Law/Faculty of Law/Ain Shams University

Head of Information Technology Unit - Faculty of Technical Education - Helwan University

2023

## الملخص :

لم تعد العدالة في ظل التكنولوجيا الحديثة مجرد هيكل أسمنتي يضم أشخاصاً كلاسيكيين مثل القضاة ، والمحامون ، وقلم الكتاب ، والمتقاضين ، فهذه الصورة النمطية يجب أن تتغير بتطور الوسائل التكنولوجية والتحول إلى الرقمية . فبينما تمضي التقنيات التكنولوجية بخطى سريعة صوب التقدم ، تستمر العلاقة بين العالم القانوني والعلم الحديث في النمو بطيئة ، بالرغم من أن مساندة التقدم في التقنيات القانونية أمراً أساسياً كي يتطور أداء مرفق العدالة ، فمن اللافت للنظر أن النظم القضائية المقارنة أصبحت تعول بشكل كبير على التقنيات الحديثة في إدارة العدالة لحل المنازعات سواء بالطرق العادية أو بالوسائل البديلة وخاصة الرقمية منها ، والتي تساعد على التغلب في مشكلة تراكم القضايا ، ولكن كي تؤدي الوسائط الرقمية وتكنولوجيا المعلومات خدمات مساندة للقضاء مما يجعلها تقوم بدور قانوني في تبسيط إجراءات التقاضي وهو الأمر الذي يطرح معه التساؤل عن ماهية الخدمات أو الدور القانوني للوسائط الإلكترونية لحل المنازعات ؟ ، وكيف يمكن باستخدام هذه الوسائل تبسيط إجراءات التقاضي ؟ ، لكي تعتبر الوسائط الرقمية وتكنولوجيا المعلومات أجهزة معاونة للقضاء لا بد من توافر مقتضيات أو المتطلبات اللازمة فما هي ؟ ، وما هو دور الوسائل الرقمية في حل المنازعات ؟ ، وما هي الوسائل البديلة لحل المنازعات ؟ ، وما هي جدواها ؟ ، وكيف ستكون الوسائل البديلة رقمية ؟؟؟؟؟ .

## الكلمات المفتاحية :

المنازعات ؛ الوسائل البديلة ؛ الوسائل الرقمية ؛ توفيق ؛ مفاوضات ؛ وساطة ؛ تحكيم ؛ ODR ؛ ADR .

**Summary:**

Justice under modern technology is no longer merely a cement structure comprising classical people such as judges, lawyers, writers' pen and litigants. This stereotype must be changed by the development of technological means and the transition to digital. As technological technologies move along a fast line towards progress, the relationship between the legal world and modern science continues to grow slowly. While keeping pace with advances in legal techniques is essential for the Justice Facility's performance to evolve justice system ", it is remarkable that comparative judicial systems have come to rely heavily on modern techniques in the administration of justice to resolve disputes both by ordinary means and by alternative means, especially digital ones, Which helps to overcome the backlog of cases, but in order for digital media and information technology to perform support services for the judiciary, it plays a legal role in simplifying litigation procedures, which raises the question of what services or the legal role of electronic media to resolve disputes? And how to simplify litigation procedures? in order for digital media and information technology to be considered auxiliary devices for the judiciary, the necessary requirements or requirements must be met. And what is the role of digital means in dispute resolution? And what are the alternative means of resolving disputes? And what is its usefulness? And how would alternative means be digital?

**Keywords:**

Disputes; Alternative means; Digital means; Conciliation; Negotiations; mediation; arbitration; ODR ; ADR.

## مقدمة

باعتبار العصر الحالي عصر التقنية و التكنولوجيا و لكون القانون مرآة عصره فلقد تأثر هو أيضا بزخم ووهج التكنولوجيا و هو ما دفع إلي توصيفه بعبارة " تكنولوجيا القانون أو تقنية أو مكننة القانون" ، فقد كان من نتائج هذا التفكير بروز فروع جديدة للقانون تتجاوز عتبة التقسيم التقليدي للقانون- عام و خاص- إلي عتبة التقسيم التقني للقانون كقانون البيئة و التعمير، الصحة، النقل، المرور، المصرفين، حماية المستهلك، المنافسة، التأمين، الجنائي، البيئي ، الملكية الفكرية، مع ظهور قانون المعاملات الإلكترونية أو التجارة الإلكترونية<sup>1</sup>.

ولقد أصبحت القواعد القانونية نتيجة التطورات التكنولوجية قواعد تقنية تتجاوز النظرة التقليدية للقانون<sup>2</sup> من حيث كونها أمرة و مكملة ، و حتي مصدر إلزامها هي القوانين التقنية التي تحكمها كقوانين الفيزياء أو الهندسة<sup>3</sup>، كما قد تراجعت مجالات تطبيق القوانين الكلاسيكية كالقانون المدني لفائدة القوانين التقنية كما هو الشأن بخصوص تقنية العقد بأن أصبح عقدا إلكترونيا و تقنية قانون الشركات بظهور الشركات الافتراضية بل و حتي مجال القانون الدستوري و الإداري لم يسلم من هذا التأثير بظهور الحكومة الإلكترونية و الانتخاب الإلكتروني و القرار و العقد الإداري الإلكتروني و أيضا قانون العقوبات تدخل لتجريم و معاقبة أفعال مرتبطة أساسا باستعمال التكنولوجيا أو ما يعرف بالجرائم المعلوماتية.... الخ، ليصبح القانون لا يكتشف الواقع مثلما تعتقد النظرية الكلاسيكية للقانون بل تبده ، و يتحول من غاية اجتماعية إلي مجرد وسيلة عمل أو قاعدة عمل يوفر حكمها تقنين التقنية في حد ذاتها من حيث كونها وقائع نافعة أو ضارة ، و كونها تصرفات قانونية معينة.

ومع دخول عصر العولمة ، أصبحت فلسفة استخدام التكنولوجيا ضرورة عصرية لا غني عنها بصورة واسعة ، فهذه الشبكة لا تعترف بالحدود الجغرافية<sup>4</sup> ، فالمكان و الزمان عنصران لا يكون لهما في الغالب أي أثر في أنشطة تبادل المعلومات و العلاقات الناشئة في بيئة الإنترنت<sup>5</sup> و لذلك كانت فكرة الاعتماد علي تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في مجال التقاضي ، لتخليصه من مشكلاته الإجرائية ، و تكديس الدعاوي القضائية ، و الانتقال بها للعمل في البيئة الرقمية الذي يحقق تدفقا سهلا و سريعا و آليا للبيانات و المعلومات بين القضاة و المحامين و المدعين و المدعي عليهم

<sup>1</sup> للمزيد من التفاصيل ، راجع في ذلك: عجة الجبالي، مدخل للعلوم القانونية، الجزء الأول، نظرية القانون، برقي، الجزائر، 2009 ، ص 18 .

<sup>2</sup> راجع في ذلك : هند نجيب السيد ، الإثبات في الجرائم الإلكترونية ، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 2016، ص 22 .

<sup>3</sup> راجع في ذلك، عجة الجبالي، مدخل للعلوم القانونية، مرجع سابق ، ص 229-230.

<sup>4</sup> راجع في ذلك:

Frédéric – Jérôme ، Pansier et Emmanuel Jez ، initiation à l'interent juridique ، litec ، 2ème éd ، 2000، p2-3.

<sup>5</sup> راجع في ذلك:

Nicole Tortello et Pascal Iointier ، Internet pour les jurists ، Dalloz ، Paris ، 1996 p.2.



والنيابة والجهات المعاونة كالطب الشرعي ، ومصصلحة الخبراء ، ومصصلحة الأحوال المدنية... الخ ، بما يحقق سرعة الفصل في القضايا ويخفف الأعباء عن جميع الأطراف المشاركين في عملية التقاضي<sup>6</sup> . هذا ولم تعد العدالة في ظل التكنولوجيا الحديثة مجرد هيكل أسمنتي يضم أشخاصاً كلاسيكيين مثل القضاة ، والمحامون ، وقلم الكتاب ، والمتقاضين ، فهذه الصورة النمطية يجب أن تتغير بتطور الوسائل التكنولوجية والتحول إلى الرقمية<sup>7</sup> .

بينما تمضي التقنيات التكنولوجية بخطى سريعة صوب التقدم ، تستمر العلاقة بين العالم القانوني والعلم الحديث في النمو بطيئة ، بالرغم من أن مساندة التقدم في التقنيات القانونية أمراً أساسياً كي يتطور أداء مرفق العدالة ، فمن اللافت للنظر أن النظم القضائية المقارنة أصبحت تعول بشكل كبير على التقنيات الحديثة في إدارة العدالة لحل المنازعات سواء بالطرق العادية أو بالوسائل البديلة وخاصة الرقمية منها ، والتي تساعد على التغلب في مشكلة تراكم القضايا ، واستبدال نظام العدالة الإلكترونية بالنظام الورقي بما يتيح للقضاة ومعاونهم، والمتقاضين وأعوانهم من متابعة إجراءات القضايا بيسر وسهولة<sup>8</sup>.

وفكرة حل المنازعات سواء بالطرق العادية أو بالوسائل البديلة وخاصة الرقمية منها لا تعني الاستغناء عن العنصر البشري ولكن تكمن الفكرة في الاستفادة من العنصر البشري في إنشاء قواعد البيانات وإعداد الأنظمة الرقمية، وتعميم هذه الفكرة للتطبيق في جميع المحاكم وفقاً للاختصاص النوعي والمحلي لكل محكمة، فهذا النظام الإلكتروني ما هو إلا نظام واحد يتم تعميمه على كافة المحاكم مما يسهم في حل الأزمة المتعلقة في عدد القضاة وتأخير الفصل في القضايا ويرفع العبء عن المتقاضين ويقدم لهم اختصاراً في الوقت والجهد<sup>9</sup>.

<sup>6</sup> راجع في ذلك: القاضي / حاتم جعفر ، دور التقاضي الإلكتروني في دعم وتطوير العدالة قراءة في الواقع الحالي والنتائج المتوقعة ، مؤتمر المناخ القضائي الداعم للاستثمار، الإسكندرية فبراير 2015 ، ص4

<sup>7</sup> راجع في ذلك: د/إبراهيم محمد السعدي احمد، دور التكنولوجيا في التغلب على ظاهرة البطء في التقاضي أمام القضاء المدني في مصر، مؤتمر القانون والتكنولوجيا، كلية الحقوق، جامعة عين شمس ، ديسمبر 2017 ، الجزء الأول ، ص489 وما بعدها .

<sup>8</sup> راجع في ذلك: د / عادل يحيي، التحقيق والمحاكمة الجنائية عن بعد، دراسة تحليلية تأصيلية لتقنية ال Video conference في المجال الجنائي، دار النهضة العربية، 2006 ص 17.

<sup>9</sup> تتلخص فكرة القضاء الإلكتروني في جعل جهاز الكمبيوتر أو الحاسوب قاضياً، عن طريق تحرير البيانات المتعلقة بالدعوى كأسماء الخصوم وموضوع النزاع والمواطن القانوني لكل خصم وجميع المعلومات المتعلقة بالوقائع كتاريخ حدوث الواقعة سبب النزاع والمواد القانونية التي تحكم النزاع وما هو مستقر عليه من أحكام محكمة الوالراء الفقهية، ثم إدخال جميع هذه البيانات على جهاز الحاسوب وعن طريق قواعد البيانات المدون عليها المواد القانونية والأحكام القضائية وعن طريق التفاعل بين المعلومات والأنظمة المؤتمتة يتم إصدار الحكم الإلكتروني الخاص بالنزاع المعروف على القاضي الإلكتروني، وبطبيعة الحال لا يمكن الأخذ بهذه الفكرة في إصدار الأحكام في جميع القضايا، ولكن يمكن حصر هذه الطريقة في إصدار الأحكام في نوع معين من القضايا والتي لا تتعدد فيها العناصر الواقعية أو التي ليس بها فكرة المنازعة بالمعنى الفني الدقيق أو بمعنى آخر ينحسر عنها التقدير الشخصي أو السلطة التقديرية للقاضي للمزيد حول فكرة القاضي الإلكتروني راجع : د / حسين إبراهيم خليل ود/ يوسف سيد عوض : فكرة القاضي

ففي التقاضي الإلكتروني سوف يتم نظر الدعاوي بوسائل إلكترونية مستحدثة<sup>10</sup> ، ضمن أنظمة قضائية تعتمد أسلوب الحاسب الآلي<sup>11</sup> عوضاً عن الأسلوب الورقي في استقبال الأوراق ، والطلبات القضائية دون أن يتكبد أحد الأطراف مشقة الذهاب إلى المحاكم ، وعلي سبيل المثال أصبحت تقنية "الحضور عن بُعد" Videoconference أو "المحاكمة عن بُعد" المتبعة في الإجراءات القضائية اتجاهًا متناميًا في السنوات الأخيرة<sup>12</sup> حيث أسهم إسهامًا كبيرًا في إسراع الإجراءات القضائية من خلال تسهيل استدعاء المسجونين ، وتحديد اجتماعات القضاة ، وسماع شهادة الشهود ، والخبراء دون الحاجة إلى تكاليف السفر الباهظة أو إهدار الوقت<sup>13</sup> . فالحضور عن بعد يتناسب تمامًا مع هذه البيئة ، ومن خلال استخدامه مع أنظمة المؤتمرات المرئية الحديثة، التي تتيح إمكانية عرض المستندات والأدلة الداعمة أمام القضاة وباقي الأطراف من مواقع بعيدة<sup>14</sup>.

كما إنه في هذا النوع من التقاضي سيتم استخدام تقنيات المعلومات والاتصال لإنجاز إجراءات التقاضي أمام المحاكم عن طريق شبكة المعلومات ، ولا بد هنا من الإشارة إلى أن ملفات الدعاوي الإلكترونية تختلف بالضرورة عما هو موجود حالياً، فسوف تزول الآلية التقليدية في التدوين لإجراءات التقاضي، وتحل محلها آليات برمجية متطورة تختلف

الإلكتروني بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الذي تقيمه كلية الحقوق - جامعة أسيوط بعنوان "العصر الرقمي" في الفترة من 12 إلى 13 إبريل 2016 ، ص 6.

10 راجع في ذلك: د. محمد يحي أحمد عطية ، دور التكنولوجيا ووسائل التقنية الحديثة في تطوير منظومة العمل القضائي (سلطنة عُمان نموذجاً) دراسة مقارنة ، المؤتمر العلمي الخامس (الافتراضي) ، كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس ، "نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات" تطوير نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات" ، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ص 10 وما بعدها .  
11 وقد عرفت المادة الأولى من قانون 175 سنة 2018 الحاسب بأنه :

(الحاسب : كل جهاز أو معدة تقنية تكون قادرة علي التخزين، أو أداء عمليات - منطقية، أو حسابية، وتستخدم لتسجيل بيانات أو معلومات ، أو تخزينها، أو تحويلها ، أو تخليقها ، أو استرجاعها ، أو ترتيبها ، أو معالجتها ، أو تطويرها، أو تبادلها ، أو تحليلها، أو للاتصالات ، وراجع أيضا : المستشار / نبيل عمران ، المسودة الأولى لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعاوي إلكترونيا أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية ، بتاريخ 2020/7/20 ، مادة 1) .

12 راجع في ذلك: أ.د. علاء حسني علي صبار الجوعاني ، استخدام المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية بين متطلبات تطوير النظام القضائي ومخاطر انتهاك العدالة القضائية ، المؤتمر العلمي الخامس (الافتراضي) ، كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس ، "نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات" تطوير نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات" ، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ص 4 وما بعدها. وراجع أيضا : د. علي بن سعيد بن حمود البداعي ، التقاضي عن بعد ، المؤتمر العلمي الخامس (الافتراضي) ، كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس ، "نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات" تطوير نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات" ، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ص 13 وما بعدها.

13 راجع في ذلك : أ.د. علاء حسني علي صبار الجوعاني ، استخدام المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية بين متطلبات تطوير النظام القضائي ومخاطر انتهاك العدالة القضائية ، مرجع السابق ، ص 6 .

3 راجع في ذلك : د. علي بن سعيد بن حمود البداعي ، التقاضي عن بعد ، مرجع سابق ، ص 15 .

من حيث الشكل والمضمون، كما تختلف آلية تقديم البيانات، في كل مكان ، وفي كل وقت عبر شبكة المعلومات ، الأمر الذي سيؤدي إلى سرعة البت في الدعاوي من جهة، وتوفير الجهد والمال علي المتقاضين ومحامهم من جهة أخرى.<sup>15</sup>

### مشكلة البحث :

تؤدي الوسائط الرقمية<sup>16</sup> وتكنولوجيا المعلومات خدمات مساندة للقضاء مما يجعلها تقوم بدور قانوني في تبسيط إجراءات التقاضي وهو الأمر الذي يطرح معه التساؤل عن ماهية الخدمات أو الدور القانوني للوسائط الإلكترونية لحل المنازعات ؟ ، وكيف يمكن باستخدام هذه الوسائل تبسيط إجراءات التقاضي ؟ ، لكي تعتبر الوسائط الرقمية وتكنولوجيا المعلومات أجهزة معاونة للقضاء لابد من توافر المقتضيات أو المتطلبات اللازمة فما هي ؟ ، وما هو دور الوسائط الرقمية في حل المنازعات ؟ ، وما هي الوسائل البديلة لحل المنازعات ؟ ، وما هي جدواها ؟ ، وكيف ستكون الوسائط البديلة رقمية ؟؟؟؟؟ ، وجميع ما سبق تساؤلات يجب ان تعالج و سوف نعرض للإجابة عليها علي النحو التالي :-

### منهج البحث :

سوف نستخدم المنهج الوصفي بطريقته العلمية الاستقرائية والتحليلية .

### خطة البحث :

هذا وسوف نعالج الاسئلة التي يثورها موضوع البحث على النحو التالي :

#### الفصل الأول: حل المنازعات بالوسائل البديلة (ADR)

المبحث الاول: ماهية الوسائل البديلة لحل المنازعات.

المبحث الثاني: أنواع الوسائل البديلة.

المبحث الثالث: مدى فعالية هذه الوسائل.

#### الفصل الثاني: رقمية الوسائل لحل المنازعات (ODR)

المبحث الاول: رقمية القضاء والقضاء الرقمي .

المبحث الثاني: رقمية الوسائل البديلة والوسائل البديلة الرقمية .

المبحث الثالث: حل المنازعات عبر الإنترنت .

1 راجع في ذلك : د/ صفاء أوتاني ، بحث بعنوان "المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)" منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 العدد الأول ، 2012، ص169 وما بعدها.

<sup>16</sup> راجع في ذلك : د/سيد احمد محمود ،"إلكترونية القضاء والقضاء الإلكتروني ، مرجع سابق ، ص ١٥ وما يليها .

# الفصل الأول

## الوسائل البديلة لحل المنازعات

(ADR)

## الفصل الأول

### الوسائل البديلة لحل المنازعات

(ADR)

أصبح اللجوء للوسائل البديلة لحل المنازعات في وقتنا الحالي أمراً ملحاً، وذلك لتلبية متطلبات الأعمال الحديثة، والتي لم تعد المحاكم قادرة على التصدي لها بشكل منفرد. فمع التطور المستمر في التجارة والخدمات، وما نتج عن ذلك من تعقيد في المعاملات، وحاجة إلى السرعة والفعالية في بث الخلافات، وتخصيصية من قبل من ينظر بهذه الخلافات أو يساهم في حلها، نشأت الحاجة لوجود آليات قانونية يمكن للأطراف من خلالها حل خلافاتهم بشكل سريع وعادل وفعال، مع منحهم مرونة وحرية لا تتوفر عادة في المحاكم.

فلا بد إذن أن تعرف الوسائل البديلة لفض المنازعات اهتماماً متزايداً على صعيد مختلف الأنظمة القانونية والقضائية، وذلك لما توفره هذه الأخيرة من مرونة وسرعة في البت والحفاظ على السرية وما تضمنه من مشاركة الأطراف في إيجاد الفضول لمنازعاتهم.

ونظراً لما تحمله الوسائل البديلة لفض المنازعات<sup>17</sup> (ADR) من مكانة بارزة في الفكر القانوني والاقتصادي على المستوى العالمي، وما شهده العالم منذ نصف قرن ويزيد من حركة فقهيّة وتشريعية لتنظيم الوسائل البديلة، وما تمثله في الحاضر من فعل مؤثر على صعيد التقاضي كان من الطبيعي أن تعمل الدول جاهدة لإيجاد إطار ملائم يضمن لهذه الوسائل تقنينها ثم تطبيقها لتكون بذلك أداة فاعلة لتحقيق وتثبيت العدالة وصيانة الحقوق.

وانطلاقاً من هذا سوف نعرض بهذا الفصل النقاط التالية، تعريف الوسائل البديلة لحل المنازعات و التطور التاريخي لها، أنواع الوسائل البديلة، مدى فعالية هذه الوسائل على النحو التالي :

المبحث الأول : ماهية الوسائل البديلة لحل المنازعات .

المبحث الثاني : أنواع الوسائل البديلة.

المبحث الثالث : مدى فعالية هذه الوسائل.

<sup>17</sup> حل النزاعات بالوسائل البديلة (ADR)، أو حل النزاعات الخارجية (EDR) هي اختصار ل Alternative Dispute Resolution، يشير عادة إلى مجموعة واسعة من عمليات حل النزاعات والتقنيات التي يمكن للأطراف استخدامها لتسوية النزاعات، بمساعدة طرف ثالث.

راجع في ذلك : (تاريخ آخر دخول علي المواقع التالية : 2021/1/10)

– <https://www.findlaw.com/hirealawyer/choosing-the-right-lawyer/alternative-dispute-resolution.html>  
– <https://unece.org/about-adr>

## المبحث الاول

### ماهية الوسائل البديلة لحل المنازعات

وسوف نعرض بهذا المبحث للنقاط التالية:

المطلب الاول: تعريف الوسائل البديلة لحل المنازعات

المطلب الثاني: التطور التاريخي للوسائل البديلة

على النحو التالي :

## المطلب الأول

### تعريف الوسائل البديلة لفض المنازعات

الوسائل البديلة لفض المنازعات (ADR) <sup>18</sup> (Alternative Dispute Resolution) ، أو الطرق المناسبة لفض المنازعات كما تسمى في الوقت الحاضر Appropriate Dispute Resolution ، ويعبر عنها أحيانا "فض المنازعات" (DR) Dispute Resolution ، وهي تلك الآليات التي يلجأ لها الأطراف عوضاً عن القضاء العادي عند نشوء خلاف بينهم، بغية التوصل لفض لذلك الخلاف.<sup>19</sup>

وانطلاقاً من هذا المعنى يخرج التقاضي عن إطار هذا التعريف، فهولاء يعد وسيلة بديلة لفض الخلافات بل وسيلة أصيلة، إذ أن الأصل في الأطراف اللجوء إلى المحاكم ومحاولة حل الخلافات التي بينها عبر التقاضي في حال نشوء خلاف بينها.

وعلى الرغم من ذلك، فقد أدى ازدياد لجوء المتنازعين إلى هذه الوسائل في الفترة الأخيرة إلى عدم جواز تسمية تلك الوسائل بـ "البديلة"، ذلك أن كثرة اللجوء إليها أدت إلى تحولها في كثير من الأحيان إلى وسائل أصيلة يلجأ لها الأطراف ابتداءً، مستفيدين من مزاياها في سرعة حسم النزاع، والحفاظ على السرية، وخفض التكاليف في أوضاع كثيرة، إضافة إلى مرونتها من حيث إجراءات حل النزاع والقواعد المطبقة عليه.

وجدير بالذكر أن الوسائل البديلة لفض المنازعات، قد أصبحت من الوسائل الملائمة للفصل في مجموعة هامة من المنازعات، كما هو الشأن في منازعات التجارة الدولية وحماية المستهلك، والمنازعات الناشئة في بيئة الإنترنت، والتجارة

<sup>18</sup> حل النزاعات بالوسائل البديلة (ADR) ، أو حل النزاعات الخارجية (EDR) هي اختصار ل Alternative Dispute Resolution ، يشير عادة إلى مجموعة واسعة من عمليات حل النزاعات والتقنيات التي يمكن للأطراف استخدامها لتسوية النزاعات ، بمساعدة طرف ثالث.

راجع في ذلك : (تاريخ آخر دخول علي المواقع التالية : 2021/1/10 )

- <https://www.findlaw.com/hirealawyer/choosing-the-right-lawyer/alternative-dispute-resolution.html>
- [https://www.law.cornell.edu/wex/alternative\\_dispute\\_resolution](https://www.law.cornell.edu/wex/alternative_dispute_resolution)
- <https://hbr.org/1994/05/alternative-dispute-resolution-why-it-doesnt-work-and-why-it-does>
- <https://unece.org/about-adr>
- <https://adr.org/>

<sup>19</sup> - هناك من يعرفها بكونها وسائل أو عمليات مختلفة تستخدم لحل المشكلات أو المنازعات خارج نطاق المحاكم والهيئات القضائية الرسمية.

الإلكترونية، والملكية الفكرية في العصر الرقمي وغيرها من المنازعات<sup>20</sup>، حتى أصبح يطلق على هذه الوسائل بالنظر لطابعها العملي " الطرق المناسبة لفض المنازعات". بل لقد أصبح اللجوء إلى التحكيم مشروطاً في غالب الأحيان بضرورة اللجوء مسبقاً إلى الوساطة أو التوفيق.<sup>21</sup>

## المطلب الثاني

### التطور التاريخي للوسائل البديلة<sup>22</sup>

كان القضاء منذ القدم ولا يزال الوسيلة الأساسية لفض النزاعات، لكن مع تطور ظروف التجارة والاستثمار الداخلي والدولي أخذت تنشأ إلى جانب القضاء وسائل أخرى لحسم المنازعات، وبذلك ظهر التحكيم فتطور مع تطور التجارة الدولية والتوظيفات الدولية، تطور بإجراءات المحاكمة التي اقتربت كثيراً من إجراءات المحاكمات القضائية، ثم بشكلياته التي قربته أكثر من المحاكم القضائية، ثم جاءت المعاهدات الدولية لتحصنه وتحصن أحكامه، بحيث لم يعد من المبالغة القول بأن التحكيم لم يعد وسيلة بديلة لحسم المنازعات المدنية والتجارية بل أصبح أو يكاد يصبح الوسيلة الأساسية لحسم منازعات التجارة الدولية.

وإلى جانب التحكيم ظهرت الوساطة والتوفيق وهذا الشكل من العدالة قديم جداً وهو أقدم من عدالة الدولة، وإذا كانت الوساطة تتم في السابق بشكل بسيط قائم على إصلاح ذات البين ونابعة من العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، فقد كانت مطبقة في العهد القديم في فرنسا بمفهوم المصالحة واستخدمت من جديد بعد الثورة الفرنسية عام 1789، وقد ظهرت في الولايات المتحدة خلال الأعوام 1965-1970، وأدخلت الوساطة العائلية إلى فرنسا بتأثير من وسطاء مقاطعة الكيبك في كندا، وأعد القانون العام أول قانون يتعلق في هذا الموضوع في 1973/1/3 وتبعه قانون 1976/12/24 الذي تم بموجبه تعيين وسيط الجمهورية.

فقد أخذ التوفيق والوساطة طريقتيهما ليصبحا أيضاً من الوسائل البديلة لحسم النزاعات، هكذا وضعت اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ومفاوضات الوساطة والتوفيق وسيلة بديلة لحسم النزاع يرجع إليها لحسم النزاع قبل اللجوء إلى التحكيم.

<sup>20</sup> - <http://justice.gov.ma/ar/Actualies>

<sup>21</sup> - هكذا أقرت منظمة التجارة العالمية آلية لفض النزاعات التي قد تحدث بين الدول تعتمد على مبدأ المصالحة الدولية كآلية أساسية ينبغي اللجوء إليها أولاً، ولا يتم اللجوء إلى التحكيم إلا بعد إخفاق المشاورات، كذلك أقرت المادة 67 من الشروط العامة للإتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين المعروف باسم -fidc- حيث تنص على اللجوء إلى الوساطة قبل اتخاذ طريق التحكيم.

<sup>22</sup> - المزيد من التفصيل حول التطور التاريخي للوسائل البديلة راجع عبد الحميد الأحديب، منازعات الملكية الفكرية، ورقة عمل مقدمة لمركز القاهرة للتحكيم التجاري الدولي في ندوة حول "التراخيص في مجال الملكية الفكرية وتسوية المنازعات الناشئة عنها" 9 - 20 مارس 1998.



وكذلك فعلت اتفاقية البنك الدولي بشأن تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى ففتحت باب التوفيق قبل التحكيم ونصت على إجراءات لذلك باعتباره وسيلة أخرى من وسائل حسم المنازعات بطريقة ودية.

وكذلك نص نظام المصالحة والتحكيم لغرفة التجارة الدولية على نظام المصالحة الاختيارية ووضع له إجراءات.

وكذلك وضعت اليونسسترال (لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية) قواعد للتوفيق كان لها وقع في المنازعات الدولية وكان لها أثر في نشر التوفيق كوسيلة لحسم المنازعات وديا ، ولكن التوفيق والوساطة بقيا وسيلتين بديلتين لحسم المنازعات ، بديلتين عن القضاء وعن التحكيم إلا أنهما بقيتا وسيلتين نظريتين غير عمليتين وبقي القضاء هو الوسيلة الأساسية ، والتحكيم هو الوسيلة البديلة لحسم المنازعات إلى أن كان عام 1977 في الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت هناك دعوى عالقة أمام القضاء منذ ثلاث سنوات، وكان هناك محامون ومرافعات وخبراء وجلسات ومستندات ونفقات خيرة ونفقات قضائية وأتعاب محامين، وأرهقت الدعوى الطرفين بالوقت والمصاريف، ثم طرحت فكرة وسيلة بديلة لحسم هذا النزاع لماذا لا تؤلف محكمة مصغرة من كل طرف يختار أحد كبار موظفيه ممن له دراية ومعرفة بتفاصيل النزاع ثم يختار الموظفان رئيساً محايداً.

وراققت الفكرة للطرفين وأوقفت إجراءات المحاكمة القضائية وعقدت المحكمة المصغرة جلسة ليست إلزامية في شيء ، واستمرت الجلسة نصف ساعة أدلى بعدها رئيس المحكمة المحايد برأي شفهي لعضوي المحكمة ثم دخل موظفا الطرفين أي عضوي المحكمة إلى غرفة جانبية فدخلوا في مفاوضات استمرت نصف ساعة وخرجا ليعلنا اتفاقهما وانتهت الدعوى على خير وسلام ووقف نزيف الوقت والنفقات والرسوم والأتعاب.

وكانت ولادة ما سمي في الولايات المتحدة بـ Alternative Disputes Resolution واختصرت وعرفت بالـ A.D.R أي الوسيلة البديلة لحسم النزاع.

وتطورت هذه الوسيلة وتركزت وأخذت عدة أشكال وانتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية انتشارا كبيرا ، لاسيما وأن التحكيم في الولايات المتحدة لم يعرف التقدم الذي وصل إليه في أوروبا ، لأن الأميركيين ما زالوا يجلبون المؤسسة القضائية ولم يسلّموا بسهولة بعد بالتحكيم كوسيلة بديلة لحسم المنازعات كما فعلت أوروبا التي بقي إجلالها للقضاء على حاله، بل تطوع القضاء للأخذ بيد التحكيم للنهوض وليلعب دوره كوسيلة بديلة لحسم المنازعات تخفف عن القضاء كثيراً من الأعباء وتبقي في كل حال تحت رقابته بعد صدور الحكم<sup>23</sup>.

<sup>23</sup> وللوقوف على ما هيه الحل البديلة للنزاعات؟ راجع في ذلك : القاضي . د/ أسامة أحمد عبد النعيم ، إدارة الدعوى العمالية بين التسوية والتنازلي ، مرجع سابق ، ص 36 ، وراجع أيضا : (تاريخ آخر دخول علي الموقع 2021/1/10 )

- <https://www.findlaw.com/hirealawyer/choosing-the-right-lawyer/alternative-dispute-resolution.html>
- [https://www.law.cornell.edu/wex/alternative\\_dispute\\_resolution](https://www.law.cornell.edu/wex/alternative_dispute_resolution)
- <https://hbr.org/1994/05/alternative-dispute-resolution-why-it-doesnt-work-and-why-it-does>

والوساطة كوسيلة لفض المنازعات في الولايات المتحدة تأتي بميزتين :

أولاً: اختصار الوقت فأطول وساطة تستمر من شهر إلى ستة أشهر ، بينما الدعوى أمام القضاء تبقى سنوات طويلة .  
ثانياً: فإذا كانت الدعوى مرهقة وثقيلة في النفقات والمصاريف فإن الوساطة كوسيلة بديلة لحسم المنازعات تبدو خفيفة الظل.

وشهدت الوساطة ازدهارا لم يكن منتظراً ولا متوقفاً وتقبلتها أوساط النزاعات القضائية الأمريكية وأقبلت عليها بجدية واهتمام ، حتى قدرت نسبة الحالات التي أسفرت عن مصالحة بفضل الوساطة كوسيلة بديلة لحسم المنازعات بطريقة ودية بـ 8. % في الولايات المتحدة و 37% في بلدان الشرق الأقصى وتقدمت في الصين وكندا وأستراليا ، ولكن دول القوانين المدنية الأوروبية بقيت حذرة ولم تقبل على هذه الوسيلة البديلة لحسم المنازعات بطريقة الوساطة ، فمحكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية في باريس تلقت سنة 1990 ثماني طلبات لفض النزاع بالصلح في حين تلقت 365 طلب تحكيم<sup>24</sup> .

وقد أخذت هذه الوسيلة ADR في الولايات المتحدة الأمريكية عدة أشكال نعرضها فيما يلي:

#### 1- المحكمة المصغرة:

وتتلخص في أن النزاع يحال إلى هيئة مكونة من رئيس محايد وعضوين يختار كل من الطرفين المتنازعين واحداً منهما من بين كبار موظفيه في مستويات الإدارة العليا ممن لهم دراية بتفاصيل النزاع ، ويتولى العضوان اختيار الرئيس وإن لم يتفقا على شخصه يعينه مرجع يكون متفقاً عليه سلفاً. يلتقي الطرفان للاتفاق على قواعد لإجراءات المحاكمة تختصر إلى أقل درجة ممكنة ، وهكذا يتحدد عدد المستندات التي ستقدم والمهل لتبادل اللوائح بعد جلسة المرافعة التي يجب أن لا تتجاوز اليومين ، يجتمع الموظفان عضوا المحكمة للتفاوض وإذا طلب من الشخص الثالث الحيادي المشاركة في الاجتماع فإنه يعطي رأيه ولكنه يجب أن يبقى شفهياً... وتستمر المفاوضات بين عضوي المحكمة بغية

– <https://unece.org/about-adr>

– <https://adr.org/>

➤ وللوقوف على ما هية حل المنازعات عبر الإنترنت ODR راجع في ذلك : (تاريخ آخر دخول علي الموقع 2021/1/10 )

– <https://ec.europa.eu/consumers/odr/main/?event=main.home2.show>

– <http://odr.info/>

– <https://www.ncsc.org/odr/guidance-and-tools>

– <http://www.odreurope.com/>

– <https://odr2020.org/>

– <https://www.adrodrinternational.com/>

– <https://www.ukecc.net/odr>

<sup>24</sup> –أحمد يوسف خلاوي ،أنواع التحكيم ص 9 مقال منشور على

الانترنت [www.moj.gov.sa/documentations/tahkeem/5new.doc](http://www.moj.gov.sa/documentations/tahkeem/5new.doc) .

الوصول إلى مصالحة ، ولكن هذه المفاوضات تبقى سرية لا يمكن كشفها إذا فشلت المفاوضات في الوصول إلى صلح وذهب الطرفان إلى المحكمة القضائية، وإذا كانت المفاوضات مشمولة بالسرية فإن المستندات والإثباتات واللوائح المقدمة خلال المحاكمة المصغرة ليست كذلك بل يمكن إعادة تقديمها إلى المحكمة القضائية إذا فشل حل النزاع وسارت الأمور إلى دعوى قضائية.

### 2-وساطة ميتشغان أو المطرقة المخملية:

أمام تراكم الدعاوى على محكمة ميتشغان وجدت هذه مخرجاً يخفف من الأعباء ويفتح باب وسيلة بديلة لحسم المنازعات عن طريق الوساطة ، إذ وضعت محكمة ميتشغان ذاتها إجراءات يلزم أطراف أي نزاع بإتباعها قبل عرض النزاع على المحكمة، ووضعت المحكمة لائحة بعدد من الحقوقيين كوسطاء ، وقبل أن تبدأ إجراءات أي محاكمة يختار كل طرف وسيطاً من الأسماء الواردة على لائحة الوسطاء ويسمي الوسيطان وسيطاً ثالثاً من اللائحة، ويعين قاضي محكمة ميتشغان جلسة وساطة ويبلغها للطرفين وللوسطاء ، وقبل عشرة أيام من الجلسة يقدم كل طرف لائحة مختصرة بإدعاءاته مدعمة بالحجج القانونية وسرد الوقائع كل ذلك باختصار شديد، ويوم الجلسة يحق لمحامي الطرفين أن يترافعا ولكن باختصار ، والجلسة يجب ألا تتعدى الساعة من الوقت يقدم الوسيط تقريرهم خلال الأيام العشرة اللاحقة لجلسة المرافعة للطرفين مهلة 20 يوماً لقبوله أو رفضه، فإذا لم يجيبوا اعتبر ذلك موافقة وقبولاً، وإذا قبل قرار الوسطاء يصدر حكم من محكمة ميتشغان بتثبيته ، وإذا رفض أي من الطرفين تستأنف الدعوى سيرها العادي أمام المحكمة ويوضع قرار الوسطاء في مغلف يختم بالشمع الأحمر ولا يفتح إلا بعد صدور الحكم، وعند صدور الحكم يفتح الملف المختوم بالشمع الأحمر ويقارن الحكم بقرار الوسطاء فإذا كان الحكم قد أعطى أكثر مما قرر الوسطاء بـ 10% فإن المدعى عليه هو الذي يتحمل نفقات ورسوم الدعوى، وإذا قررت المحكمة للمدعي أقل بـ 10% مما قرر الوسطاء يتحمل كل فريق نصيبه من النفقات القضائية.

### 3-الوسيط المحكم:

يقوم الوسيط الذي يختاره الطرفان أو يعينه مرجع بدور الوسيط فإذا فشل تابع طريقه كمحكم يفصل في النزاع، ويكون هذا الشكل من الوسائل البديلة لحسم المنازعات قد اعتمد مبدأً غير مقبول بوجه عام وهو أن يتولى الوسيط التحكيم فيما قام به من وساطة.

ويكون هذا الشكل من الوسائل البديلة قد أعطى الوسيط سلطة إلزامية تؤول إليه بمجرد فشل الوساطة إذ يتحول إلى محكم لفصل النزاع.

### 4-(استئجار) قاض:

وتبدو التسمية غريبة ، ولكن هذا الشكل أخذ هذا الاسم في الولايات المتحدة وهو في الحقيقة تكليف قاض الفصل في النزاع.

وقد بدأ هذا النظام في ولايتي كاليفورنيا ونيويورك الأمريكيتين ، وبموجبه يتقدم الأطراف بطلب إلى المحكمة لتعيين محكم يكون عادة قاضياً متقاعداً ينظر بالنزاع بصورة غير رسمية ويصدر فيه حكماً تلتزم المحاكم بتنفيذه إذا وجدته مناسباً ، ولا يبدو أن هذا النظام قد طبق في أي بلد آخر غير الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أنه قد يتعارض مع كثير من النظم التشريعية وقواعد القضاء في العديد من الأنظمة القانونية في العالم.

#### 5-التحكيم وفقاً لآخر عرض:

هذه الوسيلة البديلة لفض النزاع ليست مبنية على الوساطة بل على التحكيم ، ولكن المحكمة التحكيمية ليست حرة في بحث النزاع بل هي مخيرة في تبني أي مطلب من مطالب طرفي النزاع كما هو بدون زيادة أو نقصان ، أي بدون زيادته أو تنقيصه.

والفكرة من هذه الطريقة هي إجبار الطرفين على تخفيض مطالبهما لأن طلباً مبالغاً فيه سيفضي لأن تتبنى المحكمة التحكيمية الطلب الآخر كما هو وترد الطلب المبالغ به، ولأن المحكمة التحكيمية لا تملك سوى حرية اختيار أحد الطلبين كما هو.

هذه فكرة عن أنواع الوسائل البديلة لحسم المنازعات ، ويمكن القول أن هذه الوسيلة البديلة لفض المنازعات عن طريق الوساطة التي انتشرت في الولايات المتحدة أولاً ثم عمت اليابان وكندا وأستراليا وتقدم في سويسرا ، تتميز في أنها توجد وسيطاً يحرك المفاوضات ويخلق مناخاً لتسوية حبية، من هنا تأتي أهمية شخصية الوسيط الذي يتوقف نجاح أو فشل المفاوضات عليه فهو مفتاح هذه الوسيلة البديلة ، وفي البلدان التي انتشرت فيها هذه الوسيلة البديلة لحسم المنازعات بالطريقة الحبية فان دورها يبدو عصرياً والإقبال عليها يؤكد أنها تأتي تلبية لحاجة لدى عقلية اجتماعية وثقافية معينة هي من هذه الزاوية تلعب دوراً هاماً في حل المنازعات بطريقة عصرية، يشهها البعض في الولايات المتحدة بأنها السيارة في حين أن الوسائل الأخرى هي العربة والحصان، ولا ريب أن في ذلك مبالغة ، خاصة وأن هذه الوسيلة البديلة قد نجحت كثيراً في مجتمعات معينة ولم تحقق أي نجاح بعد في مجتمعات أخرى كالدول الأوروبية التي تكتفي بالتحكيم كوسيلة عصرية وسريعة وبديلة عن القضاء لحسم المنازعات<sup>25</sup>.

## المبحث الثاني

### أنواع الوسائل البديلة

تنقسم طرق فض المنازعات الملائمة أو البديلة<sup>26</sup> ADR إلى أقسام متعددة تختلف تبعاً لأساس التقسيم ، ولعل أفضل تقسيم لها هو تقسيمها من حيث درجة التدخل intervention من قبل طرف ثالث في النزاع ، ووفق هذا التقسيم تنقسم هذه الطرق إلى :

المطلب الأول: المفاوضات (Negotiations)

المطلب الثاني: المساعي الحميدة (Good offices)

المطلب الثالث: الوساطة (Mediation)

المطلب الرابع: لجنة التحقيق (Commission of Inquiry)

المطلب الخامس: التوفيق أو المصالحة (( Conciliation

المطلب السادس: Arbitrage التحكيم ، وذلك على النحو التالي :

المطلب الأول

المفاوضات (Negotiations)

<sup>26</sup> وللوقوف على ما هي الحلول البديلة للنزاعات؟ راجع في ذلك : القاضي . د/ أسامة أحمد عبد النعيم ، إدارة الدعوي العمالية بين التسوية والتقاضي ، مرجع سابق ، ص 36 ، وراجع أيضا : (تاريخ آخر دخول علي الموقع 2021/1/10 )

– <https://www.findlaw.com/hirealawyer/choosing-the-right-lawyer/alternative-dispute-resolution.html>

– [https://www.law.cornell.edu/wex/alternative\\_dispute\\_resolution](https://www.law.cornell.edu/wex/alternative_dispute_resolution)

– <https://hbr.org/1994/05/alternative-dispute-resolution-why-it-doesnt-work-and-why-it-does>

– <https://unece.org/about-adr>

– <https://adr.org/>

➤ وللوقوف على ما هي حل المنازعات عبر الإنترنت ODR راجع في ذلك : (تاريخ آخر دخول علي الموقع 2021/1/10 )

– <https://ec.europa.eu/consumers/odr/main/?event=main.home2.show>

– <http://odr.info/>

– <https://www.ncsc.org/odr/guidance-and-tools>

– <http://www.odreurope.com/>

– <https://odr2020.org/>

– <https://www.adrodrinternational.com/>

– <https://www.ukecc.net/odr>

المفاوضات أو التفاوض هو آلية لتسوية النزاع قائم على الحوار المباشر بين الطرفين المتنازعين سعياً لفض الخلاف، ولا يحتاج التفاوض إلى أي طرف ثالث، بل يعتمد على الحوار بين الطرفين مباشرة، إلا أنه لا يوجد ما يمنع من تمثيل المتنازعين بواسطة محامين أو وكلاء لهم، إذ لا يغيّر ذلك من طبيعة التفاوض، ما دام الوكلاء يملكون سلطة اتخاذ القرار عن موكلهم<sup>27</sup>.

وهي أقدم أسلوب لتسوية المنازعات وأكثرها انتشاراً وأقلها تعقيداً. ولقد اعترف منذ القديم بوجود التزام قانوني بإجراء المفاوضات قبل اللجوء إلى استخدام القوة. كما اعتبرت المفاوضات في القرون اللاحقة بأنها تشكل واحداً من الشروط المسبقة لاضفاء صفة العدالة على استخدام القوة. واستمرت إدانة استخدام القوة قبل اللجوء إلى المفاوضات كما استمرت إدانة الهجوم بدون إنذار مسبق.

وكثيراً ما تشترط المعاهدات الدولية الخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات على الدول المتنازعة استنفاد أسلوب المفاوضات الدبلوماسية قبل أن يكون في إمكانها اللجوء إلى أسلوب التسوية القانونية عن طريق التحكيم والقضاء. ولقد بحثت محكمة العدل الدولية الدائمة هذا المبدأ بشيء من التفصيل في "قضية امتيازات مافروماتيس الفلسطينية (من ناحية الاختصاص القضائي) لعام 1924" وقررت أنه:

"قبل أن يكون في الإمكان إخضاع أي نزاع إلى إجراء قانوني، يجب تحديد موضوعه بوضوح بواسطة المفاوضات الدبلوماسية.

واعترفت المحكمة بأن عليها أن تقرر في كل قضية ما إذا كانت مفاوضات كافية قد سبقت عرض النزاع، ولكنها لن تتجاهل آراء الدول المعنية.

"التي هي في أفضل وضع للحكم على الأسباب السياسية التي قد تمنع تسوية منازعة معينة بالمفاوضات الدبلوماسية وفي قضية حق المرور (اعتراضات أولية) المقدمة من (البرتغال ضد الهند) أمام محكمة العدل الدولية والمتعلقة بحق المرور في الأراضي الهندية، أثارت الهند الاعتراض الأولي التالي:

"إن البرتغال، قبل أن تتقدم بادعائها في هذه القضية، لم تراع قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي تتطلب منها القيام بإجراء المفاوضات الدبلوماسية والاستمرار فيها إلى الحد الذي لا يعود فيه من المفيد متابعتها.

ويتمتع أسلوب المفاوضات الدبلوماسية بمزايا عديدة، ومن أولى ميزاته أنه قليل التكاليف. إذ قد تتمكن دولة من الدول من تحقيق أهدافها باتباعه، فتوفر على نفسها مشاق ومخاطر وتكاليف الحرب. ومن ميزاته أيضاً المرونة والكتمان.

<sup>27</sup> - أحمد صالح مخلوف، اتفاق التحكيم كأسلوب لتسوية منازعات عقود التجارة الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة

وفي الحقيقة، فإن دول العالم وخاصة الكبرى منها تقوم بتسوية العشرات بل وحتى المئات من المنازعات مع الدول الأخرى باتباع أسلوب المفاوضات الدبلوماسية التي تتم على أيدي ممثلها "الذين يجرون فيما بينهم مباحثات بقصد تبادل الرأي في الموضوعات المختلف عليها، وتقليب وجهات النظر فيها، والوصول إلى حلول بشأنها يرضى عنها الفريقان"

وتجري المفاوضات إما بصورة خطية عن طريق تبادل الرسائل والمذكرات، أو بصورة شفوية عن طريق المؤتمرات الدولية. ويتوقف نجاح المفاوضات على الروح التي تسودها، "إذا كانت الدول المتفاوضة لا تتمتع بقوة سياسية متعادلة، فإن الدول الكبرى تطغى على الصغرى وتفرض عليها إرادتها. ومن الأمثلة الحديثة على المنازعات الدولية التي تمت تسويتها عن طريق المفاوضات "المفاوضات التي أدت إلى اتفاق فرنسا وممثلي الثورة الجزائرية على منح الجزائر استقلالها (عام 1961)... والمفاوضات التي جرت بين سورية ولبنان في شهر آب 1973 لفض المشاكل المعلقة بين البلدين."

ولعل من المفيد الإشارة إلى الأهمية التي تعلقها الدول على المفاوضات والاتصالات المباشرة، والتي تتجلى في الخط الساخن Hot Line الذي أنشئ بموجب مذكرة التفاهم الأميركية- السوفيتية الموقعة بين الدولتين في جنيف بتاريخ 20 حزيران عام 1963، وذلك لتأمين الاتصال الفوري بين رئيسي الدولتين في حالة انفجار أزمة ما يهدد بخطر محدد، على غرار ما حصل أثناء حرب تشرين 1973 بين مصر وسورية من جهة وإسرائيل من جهة ثانية.

ومما تجدر ملاحظته أن أسلوب المفاوضات المباشرة كثيراً ما يقترن بأسلوب المساعي الحميدة والوساطة على نحو ما سنرى.

أما الرابطة القانونية القائمة بالضرورة بين الطرفين المتفاوضين فإنها تتمثل فيما أعلنه المحامي النقيب وليام ثورب في مساجلة غرونوبل بتاريخ 13 آذار 1961 حينما قال:

"تفترض المفاوضات وجود متحدثين اثنين على الأقل. وكل من هذين المتحدثين أملاه الغرض المتوخى من المفاوضات. وكلاهما يفرض نفسه على الآخر بحكم أنهما وحدهما اللذان يمسكان بمفتاح الاتفاق المراد عقده. ومن ثم، فليس في مقدورهما أن ينتقي أحدهما الآخر ولا أن يستبعد أحدهما الآخر.

## المطلب الثاني

### المساعي الحميدة (Good offices)

حينما تتعذر تسوية منازعة ما بالمفاوضات الدبلوماسية، ويبدو تضارب الحقوق أو المطالب على أنه يتمتع بقدر كاف من الأهمية، فإنه يمكن حينئذ اللجوء إلى أسلوب المساعي الحميدة.

والمساعي الحميدة هي عمل ودي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو حتى فرد ذي مركز رفيع كالأمين العام للأمم المتحدة في محاولة لجمع الدول المتنازعة مع بعضها وحثها على البدء بالمفاوضات أو استئنافها.

ويعتبر بعض المؤلفين أسلوب المساعي الحميدة شكلاً من أشكال التدخل. وهم بهذا يستعملون اصطلاح التدخل بصورة غير دقيقة. فهذا الاصطلاح لا يستعمل إلا في حالة استخدام القوة المسلحة، كما حصل حينما تدخلت الدول الكبرى في النزاع اليوناني-التركي على جزيرة كريت في عام 1868.

ولا يوجد التزام على أية دولة في أن تقدم خدماتها بهذا الخصوص، كما لا يوجد التزام على أي طرف نزاع ما يقبل عرض المساعي الحميدة، وفي كل الأحوال فإنه لا بد للطرف الثالث من الحصول على موافقة طرفي النزاع قبل قيامه ببذل مساعيه الحميدة، فيسمح له حينئذ القيام بمحاولة جمع طرفي النزاع مع بعضهما، بحيث يجعل من الممكن لهما التوصل إلى حل ملائم للنزاع. ويتم ذلك بأن يقابل كلا من طرفي النزاع على انفراد، ومن النادر أن يحضر الطرف الثالث اجتماعاً مشتركاً.

وتصبح لأسلوب المساعي الحميدة أهمية خاصة في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين المتنازعتين. فيبذل الطرف الثالث مساعيه الحميدة، وينقل الرسائل والاقتراحات، ويحاول خلق مناخ يوافق فيه الطرفان المتنازعان على إجراء المفاوضات المباشرة فيما بينهما.

ويشترط لنجاح المساعي الحميدة ألا تخفي بواعث أنانية، فهي عمل ودي منزه عن مصلحة أي من طرفي النزاع أو عن مصلحة الطرف الثالث القائم ببذل مساعيه الحميدة. وتنتهي المساعي الحميدة بمجرد اقناع الطرفين المتنازعين بالجلوس إلى مائدة المفاوضات أو مساعدتهما على استئناها أو قبول مبدأ التسوية الودية للنزاع، دون أن يتعمق الطرف الثالث في دراسته تفصيلات النزاع أو أن يسهم في المفاوضات. ومع ذلك فهناك حالات وجهت فيها الدولتان المتنازعتان الدعوة إلى الطرف الثالث، الذي قبل عرض مساعيه الحميدة أو نشدت مساعدته لهذا الغرض، للحضور أثناء المفاوضات.

والمساعي الحميدة، إما أن تتوخى الحيلولة دون تطور الخلاف بين دولتين إلى نزاع مسلح، كما حصل بالنسبة للخلاف على الحدود بين الأكوادور وبيرو، حيث أدت المساعي الحميدة التي بذلتها الأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية إلى التسوية المؤرخة في 28 كانون الثاني من عام 1942.

وإما أن تتوخى إنهاء نزاع مسلح قائم فقد شكل مجلس الأمن في تشرين الثاني من عام 1947م، على سبيل المثال، لجنة للمساعي الحميدة (تضم ممثلي دول استراليا وبلجيكا والولايات المتحدة) ولجنة قنصلية (تضم قناصل الدول الأعضاء في مجلس الأمن لدى باتافيا (Batavia) للمساعدة على قيام مفاوضات تضع حداً للعمليات الحربية بين الجمهورية الأندونيسية الناشئة وبين هولندا. ومن ذلك أيضاً (لجنة المساعي الحميدة الإسلامية) التي تشكلت بنتيجة اجتماع القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في مدينة "الطائف" في المملكة العربية السعودية عام 1981. وقد بذلت هذه اللجنة جهودها الرامية إلى وضع حد للحرب العراقية الإيرانية التي نشبت جراء نزاع الحدود بين البلدين عام 1980، إلا أنها وصلت إلى طريق مسدود في عام 1983. ولكن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وجهت الدعوة لعقد اجتماع للجنة المساعي الحميدة الإسلامية في "جدة" في شهر أيار من عام 1984 بعد تصعيد الحرب العراقية-الإيرانية بحيث شملت ناقلات النفط في الشهر المذكور



## المطلب الثالث

## الوساطة (Mediation)

لوساطة هي عمل ودي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو وكالة تابعة لمنظمة دولية أو حتى فرد ذي مركز رفيع في سعيه لايجاد تسوية للنزاع القائم بين دولتين.

ولا يفرق الكثيرون بين الوساطة والمساوي الحميدة. وفي الحقيقة فإن الخصيصة المميزة للوساطة هي أن الوسيط يقوم بدور أكثر إيجابية، فيشترك في المفاوضات وفي التسوية نفسها اشتراكاً فعلياً، ويبيدي للطرفين وجهة نظره الخاصة، ويقدم اقتراحات محددة لتسوية المسائل الموضوعية.<sup>28</sup>

ولا يوجد التزام على أية دولة في أن تقدم وساطتها، وهي إنما تقوم بذلك بملاء إرادتها كما هو عليه الحال في المساوي الحميدة. كذلك فإن أياً من طرفي النزاع أو كلاهما حر في قبول أو رفض عرض بالوساطة. كما أن النتيجة التي انتهت إليها الوساطة غير ملزمة لطرفي النزاع ولا يمكن فرضها عليهما، لأن اقتراحات الوسيط هي مجرد توصيات.

ويمكن للوسيط أن يلتقي طرفي النزاع إما مجتمعين أو كلا منهما على انفراد، وتنتهي مهمة الوسيط حينما تتم تسوية المنازعات، أو حينما يقرر أحد الطرفين أو الوسيط أن الاقتراحات المقدمة غير مقبولة.

ولقد توخت اتفاقية لاهاي لعامي 1899 و1907 "تنظيم الوساطة واعتبارها مجرد مشورة غير الزامية سواء أتمت عفويًا، أم بناء على طلب إحدى الدول المتنازعة ونصت أيضاً على أن الوساطة لا تعتبر بحد ذاتها عملاً غير ودي، وأنه يحق للدول إعادة عرض وساطتها رغم رفضها أول مرة، وأحدثت المادة الثانية من اتفاقية 1907 مبدأ اللجوء إلى الوساطة والإفادة منها قبل الاحتكام إلى السلاح، غير أنها قيدت هذا المبدأ بعبارة (بقدر ما تسمح به الظروف) مما أضعف قوته ومرماه"

ووضع مؤتمر بونس أيرس الأميركي لعام 1936 معاهدة جديدة للمساوي الحميدة والوساطة، تؤكد على هذين الأسلوبين القديمين ولكن في إطار جديد. وهي تنص على أن يقوم بدور الوسيط مواطن بارز يختار من قائمة موضوعه مسبقاً تضم أسماء المواطنين الذين ترشحهم الجمهوريات الأمريكية وبمعدل مواطنين من كل دولة. ومن الأمور المثيرة للاهتمام في هذه المعاهدة هو النص فيها على الكتمان وعدم النشر في تسوية المنازعات، ومن ضمن ذلك عدم وضع أي تقرير من قبل الوسيط، وإحاطة محاضر الجلسات بالسرية الكاملة.<sup>29</sup>

<sup>28</sup> راجع في ذلك: القاضي . د/ أسامة أحمد عبد النعيم ، إدارة الدعوي العمالية بين التسوية والتقاضي ( النظام الإنجليزي نموذجاً ) ، دار النهضة العربية ، 2020 ، ص 36 .

<sup>29</sup> راجع في ذلك: القاضي . د/ أسامة أحمد عبد النعيم ، إدارة الدعوي العمالية بين التسوية والتقاضي ( النظام الإنجليزي نموذجاً ) ، المرجع السابق ، ص 36 وما بعدها .

والوساطة، إما أن تتوخى الحيلولة دون تطور الخلاف بين دولتين إلى نزاع مسلح، والمثال الذي يستشهد به هو وساطة البابا ليو الثالث عشر pope leo xiii في النزاع الألماني-الإسباني على مجموعة جزر الكارولين Caroline islands group في المحيط الهادئ في عام 1885.

وأما أن تتوخى إنهاء نزاع مسلح قائم. ومثل ذلك الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة لإنهاء الحرب الروسية اليابانية، والتي تكللت بعقد معاهدة بورتسموث portsmouth في عام 1905.

وقد طرأ تطور جديد على أسلوب الوساطة وهو استخدامه بهدف وضع حد للحروب الأهلية. والمثال الحديث الذي يجب عدم الخلط بينه وبين التدخل هو ما حصل في عام 1947 حينما تبنت الدول العشر الممثلة في مؤتمر الدفاع عن الدول الأمريكية المجتمع في "كويتاندينا Quitandinha" بالبرازيل بالاجماع اقتراحاً يدعو للقيام بوساطة مشتركة لإنهاء الحرب الأهلية التي كانت دائرة في باراغواي paraguay وقضت الخطة التي وضعتها أوروغواي uruguay بارسال رسائل إلى كل من طرفي النزاع تطلب فيها وضع حد سريع للقتال.

كما طرأ تطور آخر يتمثل في اختيار شخصية بارزة للوساطة وليس دولة "فقد عين مجلس الأمن الكونت برنادوت Bernadotte وسيطاً في فلسطين بين الدول العربية وسلطات الاحتلال الاسرائيلي بتاريخ 20 أيار 1948.

وقد اغتالته عصابة صهيونية في 7 أيلول 1948 فعين المجلس مكانه الدكتور رالف بانش. Dr. Ralph Bunche الذي أدت أنشطة الوساطة التي قام بها إلى إنهاء الحرب الفعلية hostilities بين سلطات الاحتلال الاسرائيلي والدول العربية عام 1948".

وقد أخذ "ميثاق جامعة الدول العربية" بأسلوب الوساطة في المادة الخامسة منه حيث جاء فيها:

"ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما".

وهكذا يحق لمجلس الجامعة السعي إلى إيجاد تسوية لهذا النوع من النزاع عن طريق الاشتراك في بحث أسبابه والعمل على تقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة للتوفيق بينهما. ولا يجوز للدول المتنازعة أن ترفض هذه الوساطة ولكن موافقتها ضرورية لقبول قراراتها من قبل الأطراف المتنازعة، كما أن موافقتها ضرورية إذا كانت إحدى الدول المتنازعة ليست عضواً في الجامعة. وتصدر قرارات مجلس الجامعة بأغلبية الآراء بما في ذلك أصوات أطراف النزاع. ويحق للدول المتنازعة أن ترفض الفرض الذي يقره مجلس الجامعة.

ومن الملفت للنظر أن الوساطة تنجح في حل حوالي 75% إلى 90% من الخلافات التي يتفق الأطراف على حلها باستعمال هذه الآلية، فهي الأساس الذي يقوم عليه نظام (ADR) في التجارة الدولية، فهي الوسيلة الأكثر في نصف العقود التجارية الدولية الكبيرة مثل عقود الإنشاءات الدولية.

وتتخذ الوساطة أشكالاً عديدة فهناك :

1. الوساطة البسيطة (Simple mediation): وهي التي تقترب من نظام التوفيق في وجود شخص يسعى إلى التقريب بين وجهات نظر المتنازعين .
  2. الوساطة تحت شكل قضاء صوري<sup>30</sup>: وهي التي يتم فيها تشكيل هيئة يرأسها الوسيط تضم وكلاء عن أطراف النزاع وذلك للوصول إلى حد مقبول من الطرفين.
  3. الوساطة الاستشارية (Mediation-Consultation): وهي التي يطلب فيها أطراف النزاع من محام أو خبير استشارته أولاً في موضوع النزاع ثم يطلبون منه بعد ذلك تدخله كوسيط لفض النزاع.
  4. وساطة التحكيم (Mediation-Arbitration): وهي التي يتفق فيها الأطراف على قيام الوسيط بمهمة التحكيم إذا فشلت مهمته في الوساطة.
  5. الوساطة القضائية (Judicial-Mediation): وهي المعمول بها في النظم الانجلوسكسونية حيث تقوم المحاكم قبل الفصل في النزاع بعرض اقتراح على الأطراف باللجوء بداية إلى الوساطة، وذلك كما هو الحال في النظام المعروف باسم (Summary Jury Trial) حيث يقوم المحلف المدني (Civil Jury) قبل الجلسة الرسمية بشرح مختصر للأطراف عن الموقف في الدعوى، ويتوصل معهم إلى إصدار حكم في شكل رأي (Advisory Verdict) يكون بمثابة الأساس الذي تقوم عليه المفاوضات في الوساطة.<sup>31</sup>
- يتبين مما سبق أن الوساطة تتخذ مجالاً أوسع من التوفيق، فهي أكثر عمومية وأكثر مرونة<sup>32</sup>
- وفي هذا الإطار فقد أعد المغرب مشروع قانون رقم 08-05 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، كما حث المشرع المغربي على الصلح في أكثر من مناسبة بل أوجبه في قانون المسطرة الجنائية الجديد بشأن جرائم معينة، وتم التركيز على مساطر الصلح في مدونة الأسرة ونزاعات الشغل والأمراض المهنية.

## المطلب الرابع

### لجنة التحقيق (Commission of Inquiry)

يدور معظم المنازعات الدولية حول مسائل الوقائع أكثر مما يدور حول مسائل القانون. فقد انطوى عدد كبير من المنازعات الدولية على عدم قدرة الطرفين المتنازعين على الاتفاق على الوقائع أو عدم رغبتهما في ذلك، مما حدا بالدول في أواخر القرن التاسع عشر إلى عقد عدد من الاتفاقيات الثنائية التي تقضي بتشكيل لجان خاصة بتقصي

<sup>30</sup> - وتعرف بالانجليزية بأسم ( Mediation in the form of mock proceedings ).

<sup>31</sup> -انظر نحو دراسة مفصلة للصور المختلفة للوساطة:

"Jean-claude Goldsmith, "les modes de règlement amiable des différends

.Rdal.1996, p.221

<sup>32</sup> - B.Oppetit, "Arbitrage, Médiation et conciliation" Rev.arb.1984, p.307

الحقائق ومهمتها رفع تقرير عن الوقائع المتنازع عليها إلى الطرفين المعنيين. وقد أثبتت هذه اللجان نجاعتها وخاصة في المنازعات على الحدود.

و"الغرض من التحقيق أصلاً هو تحديد الوقائع المادية والنقاط المختلف عليها بين الفرقاء المتنازعين تاركاً لهم استخلاص النتائج التي تنشأ عنه إما بصورة مباشرة، ويكون ذلك عن طريق المفاوضة، وإما بصورة غير مباشرة، ويكون ذلك عن طريق التحكيم.

ولا يوجد التزام على أية دولة في اللجوء إلى أسلوب التحقيق، كما أن النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق في تقريرها غير ملزمة لطرفي النزاع ولا يمكن فرضها عليهما.

وتتألف لجنة التحقيق بموجب اتفاقية خاصة. وتكتفي بوضع تقرير عن الوقائع المتنازع عليها دون تحديد المسؤوليات، كما قدمنا.

وبموجب اتفاقية لاهاي الأولى لعام 1899 الخاصة بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية Convention I for the Pacific Settlement of international Disputes

اعتبرت لجان التحقيق بمثابة مؤسسة رسمية. فقد قضت هذه "الاتفاقية" بالاحتفاظ بقائمة أسماء دائمة Panel يختار منها خمسة لقضايا محددة. ويحق لكل دولة طرف في النزاع أن تختار عضوين يكون أحدهما فقط من بين مرشحها في قائمة الأسماء الدائمة، أما العضو الخامس فيختاره الأعضاء الأربعة الآخرون. ويجب أن يقتصر تقرير لجنة التحقيق على تقصي الحقائق فقط، ولذلك فإنه ليس من المتوقع أن يتضمن اقتراحات لتسوية النزاع وليست له صفة الحكم بأي حال من الأحوال.

ولقد توسعت اتفاقية لاهاي الثانية لعام 1907 في التفاصيل الاجرائية الوارد ذكرها في الاتفاقية الأولى، وذلك بتحديد بعض الأمور مثل مكان الاجتماع واللغات المستعملة، وسد الشواغر في اللجان. وسمحت الاتفاقية أيضاً للدول المتنازعة بإرسال مندوبين خاصين من قبلها لتمثيلها وللعمل كوسطاء بين هذه الدول ولجان التحقيق. هذا بالإضافة إلى النص على استدعاء الشهود إما من قبل الدول المتنازعة أو من قبل اللجنة نفسها. وكان أحد أكثر التجديدات أهمية هو تطلب اشتراك ثلاثة أعضاء محايدين في أية لجنة تحقيق. واكتفت اتفاقيتنا لاهاي لعامي 1899 و1907 بوضع القواعد الأساسية الخاصة بتشكيل لجان التحقيق وبكيفية قيامها بعملها، وتركت للدول المتعاقدة حرية الاختيار سواء كان ذلك في اللجوء إليها أم في الأخذ بالنتائج التي توصلت إليها.

وأرادت "الولايات المتحدة"، بجهود وزير خارجيتها السيد ويليام ج بريان، المضي قدماً إلى الأمام للاستفادة من الإمكانيات الكامنة في استخدام أسلوب لجان التحقيق. وهكذا فقد أبرمت حكومة "الولايات المتحدة" معاهدة مع حوالي ثلاثين دولة ما بين عامي 1913 و1914، تقضي بضرورة إجراء تحقيق حول وقائع المنازعات. ونصت (معاهدات بريان: Bryan treaties) هذه على القيام بإجراء تحقيق ووضع تقرير فقط دون تقديم توصيات، كما أنها تتميز بالخصائص التالية:

آ- تأليف لجان التحقيق من خمسة أعضاء، يختار إثنان منهما من رعايا الطرفين المتنازعين وثلاثة من رعايا الدول الأخرى.

ب- وجوب اللجوء إلى التحقيق بمجرد طلب أحد الطرفين.

ج- تجرد التقرير من أية صفة الزامية بحيث يستطيع الطرفان الأخذ بمضمونه أو اهماله. وكان الهدف من هذه المعاهدات توفير فترة هدوء أمام الدولتين المتنازعتين.

وخضع أسلوب لجان التحقيق إلى تطور جديد من قبل "عصبة الأمم" و"الأمم المتحدة" اللتين استعملتا بأسلوب يختلف عن الأسلوب الذي وضعته فيه اتفاقيتا لاهاي بالنقاط التالية:

آ- يعتبر التحقيق الذي وضعت أسسه اتفاقية 1907 أسلوباً مستقلاً وكاملاً بحد ذاته، في حين أن التحقيق بالشكل الذي استعملته المنظمتان يفسح مجالاً أوسع لتسوية المنازعات، إذ أن من خصائصه اطلاع أجهزة المنظمة الدولية على حقيقة الوقائع.

ب- توفد اللجان إلى مكان النزاع أسوة بالتحقيق الذي يتم في الإجراءات القضائية.

ج- تقترح اللجنة حلاً للنزاع ولا تكتفي بتسجيل الوقائع".

ومن الجدير بالذكر أن "عصبة الأمم" لجأت إلى لجان التحقيق كأسلوب لتسوية المنازعات في العديد من الخلافات ومنها: قضية جزر آلاند بين السويد وفنلندا عام 1920، وقضية الموصل بين بريطانيا وتركيا عام 1924، وقضية حادث الحدود في ديمقابو بين اليونان وبلغاريا عام 1925، وقضية النزاع الصيني الياباني الناشئ عن اعتداء اليابان على منشوريا عام 1931.

كما أن "الأمم المتحدة" لجأت إلى أسلوب لجان التحقيق لتسوية المنازعات في العديد من الخلافات وأشهرها ما تعلق بالقضية الفلسطينية. ففي 15 أيار عام 1947 عينت الجمعية العامة "لجنة خاصة مزودة باختصاصات واسعة لدراسة قضية فلسطين.

وقد تضمن التقرير الذي قدمته اللجنة في 21 آب التالي تقسيم فلسطين إلى منطقتين عربية وإسرائيلية. ورغم أن الجمعية العامة أقرت مضمون هذا التقرير بتاريخ 29 تشرين الثاني عام 1947، فإن قرارها في هذا الشأن ما زال معلقاً لامتناع إسرائيل عن تنفيذه".

كما أن مجلس الأمن قرر في خريف عام 1968 "تكليف الأمين العام بإرسال بعثة تحقيق للنظر في معاملة إسرائيل للمدنيين من العرب في الأراضي المحتلة بعد حرب حزيران عام 1967.

وليس أدل على الأمل الذي تعلقه "الأمم المتحدة" على أسلوب لجان التحقيق من القرار الذي تبنته "الجمعية العامة" بالاجماع برقم 2329 (22) وتاريخ 18 كانون الأول عام 1967، والذي يحث الدول الأعضاء على الاستفادة من الأساليب

القائمة لتقصي الحقائق بفعالية أكثر طبقاً للمادة 33 من الميثاق كما طلبت الجمعية العامة من "الأمين العام" إعداد لائحة بالخبراء الذين تمكن الاستفادة من خدماتهم لأغراض تقصي الحقائق.

### المطلب الخامس

#### التوفيق أو المصالحة (Conciliation)

إن اتباع أسلوب التوفيق أو المصالحة يعني عرض نزاع معين على لجنة توفيق أو على موفق واحد بقصد تمحيص جميع أوجه النزاع واقتراح حل على الطرفين المعنيين. وبالطبع فإن أيّاً من طرفي النزاع أو كلاهما حر في قبول أو رفض اقتراحات الموفق أو لجنة التوفيق. وكما عليه الحال في الوساطة يمكن للموفقين أن يجتمعوا بالطرفين مجتمعين أو منفردين.

وأسلوب التوفيق حديث العهد، إذ أنه دخل التعامل الدولي في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وقد ورد النص على تشكيل العشرات من لجان التوفيق في اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف. وينص بعض هذه الاتفاقيات على تشكيل لجان دائمة تكون في بعض الحالات مخولة حتى في عرض خدماتها على طرفي النزاع دون أن يطلب إليها القيام بذلك.

كما تقضي اتفاقيات أخرى بتشكيل لجان خاصة بعد قيام النزاع فقط. وتضمن عدد من الاتفاقيات مؤخراً، وبعضها ذو أهمية كبيرة، بنوداً تقضي بتشكيل لجان توفيق كميثاق بوغوتا (1948) the pact of Bogota ومعاهدة بروكسل 17 آذار (1948) the treaty of Brussels.

وتكون معاهدات التوفيق على أنواع مختلفة:

- أ- معاهدات التوفيق السكندنافية التي وضعت أسلوباً موحداً للتوفيق يمكن تطبيقه في جميع المنازعات.
  - ب- معاهدات التوفيق والتحكيم البولونية التي أحدثت أسلوباً مزدجاً لفض جميع المنازعات على مرحلتين: تبدأ الأولى بالتوفيق، فإذا أخفقت هذه الطريقة يلجأ الطرفان إلى التحكيم.
  - ج- معاهدات التحكيم والتوفيق الألمانية وهي تنص على تطبيق طريقي التحكيم والتوفيق في حالتين مختلفتين: الأولى في المنازعات القانونية والثانية في المنازعات ذات الطابع السياسي.
  - د- معاهدات التوفيق والتسوية القضائية المتبعة في سويسرا وهي تجمع بين الطريقتين.
  - هـ- ميثاق التحكيم العام: وقد أقرته الجمعية العامة لعصبة الأمم في 26 أيلول 1928، الذي تناول بكثير من التفصيل ثلاثة نظم لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية وهي التوفيق والقضاء والتحكيم.
  - و- معاهدات التوفيق والتحكيم والتسوية القضائية.
- وهي تنطوي على أسلوب مزيج أخذت به معاهدات لوكارنو الموقعة في 16 تشرين الأول (أكتوبر) 1925.

وأهم هذه المعاهدات هي معاهدة لوكارنو التي وضعت للمصالحة الدولية القواعد التالية:

أ- تتألف اللجان من ثلاثة أو خمسة أعضاء على الأكثر وتكون دائمة.

ب- ينحصر اختصاصها في الخلاف على المصالح وليس على الحقوق، ولا يكون هذا الاختصاص الزامياً، كما أن التقرير الذي تضعه لا يكون ملزماً للطرفين بل يكون مستنداً لفض تحكيمي أو قضائي لاحق.

ج- تتبع لدى لجان المصالحة الأصول التي نصت عليها معاهدة لاهاي (1907) بشأن لجان التحقيق. ورغم الاتفاقيات الملمح إليها فإن استخدام أساليب التوفيق يمثل ظاهرة نادرة الحدوث على المسرح الدولي، وربما كان السبب في ذلك أن الدول تفضل اللجوء إلى الأساليب الأخرى لتسوية المنازعات على أسلوب التوفيق لأنها تنص على إصدار قرارات أو أحكام ملزمة (تحكيم قضاء) بدلاً من ترك الحرية لكل طرف في رفض مجرد اقتراحات أو توصيات كما هو عليه الحال في أسلوب التوفيق.

وقد عرضت نزاعات عديدة لبحثها من قبل هذه اللجان ومن ذلك: النزاع الدانيماركي-البلجيكي عام 1952، ونزاعان بين فرنسا وسويسرا عام 1955، ونزاع بين اليونان وإيطاليا عام 1956. ومن الأمثلة البارزة على نجاح أسلوب التوفيق "إعادة بعض الأراضي الكمبودية التي منحها فرنسا إلى تايلاند عام 1941 بناء على وساطة اليابان، إذ آلت المساعي الحميدة التي بذلتها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى عرض النزاع على لجنة توفيق تألفت وفقاً لأحكام الاتفاق الموقع في واشنطن بتاريخ 17 كانون الأول (ديسمبر) 1946 وإذعان تايلاند لمضمون التقرير القاضي بضرورة إعادة الأراضي الممنوحة.

ومن أحدث الأمثلة لجنة التوفيق التي شكلتها الأمم المتحدة عام 1948 لفض مشكلة فلسطين، والتي ما تزال قائمة نظرياً.

ولعل من المفيد إلقاء نظرة سريعة على بعض المواد الخاصة بالمصالحة الاختيارية المنصوصة في نظام المصالحة والتحكيم في غرفة التجارة الدولية النافذ اعتباراً من تاريخ الأول من شهر حزيران عام 1957.

#### 1- الهيئة الإدارية للمصالحة، لجنة المصالحة:

إن كل خلاف ذي صفة تجارية وله طابع دولي يمكن السعي لتسويته ودياً عن طريق "الهيئة الإدارية للمصالحة" المحدثة لدى غرفة التجارة الدولية، وتسمى كل لجنة وطنية من عضواً إلى ثلاثة أعضاء في "الهيئة" من بين رعاياها المقيمين في باريس، ويعين هؤلاء لمدة سنتين من قبل رئيس غرفة التجارة الدولية (المادة 1/1). ويشكل رئيس غرفة التجارة الدولية لكل خلاف "لجنة مصالحة" مؤلفة من ثلاثة أعضاء. وتتألف "اللجنة" من مصالحين ينتميان بقدر الإمكان، إلى كل من جنسية طالب المصالحة والطرف الآخر. "ورئيس لجنة" من غير جنسية الطرفين المعنيين، ويجري اختياره. من حيث المبدأ، من بين أعضاء "الهيئة الإدارية للمصالحة" (المادة 2/1).

#### 2- طلب المصالحة:



ينبغي على الطرف الراغب في اللجوء إلى المصالحة أن يتقدم بطلب إلى "الأمانة العامة لغرفة التجارة الدولية" بواسطة لجنته الوطنية أو بصورة مباشرة، وفي هذه الحالة الأخيرة يقوم "الأمين العام" بإبلاغ "اللجنة الوطنية" بذلك.

ويجب أن يتضمن الطلب عرضاً للقضية من وجهة نظر الطرف المذكور، كما يجب أن يكون مرفقاً بصورة عن الأوراق والوثائق المتعلقة به، هذا فضلاً عن دفع سلفة نقدية وفقاً للجدول المرفق بهذا النظام لتغطية النفقات التي تتحملها "الأمانة العامة" في إجراءات المصالحة (المادة 2).

### 3- الإجراءات المتخذة من قبل لجنة المصالحة:

يقوم "الأمين العام لغرفة التجارة الدولية" لدى تسلمه طلب المصالحة مرفقاً بالأوراق والوثائق المتعلقة به والسلفة النقدية بإعلام الطرف الآخر (أو الأطراف الأخرى) بالخلاف بصورة مباشرة أو بواسطة لجنته الوطنية (أو لجناهم الوطنية) ويدعوه (أو يدعوهم) لقبول مسعى المصالحة، ومن ثم تقديم عرض خطي للقضية من وجهة نظره إلى "لجنة المصالحة" ويجب أن يكون مرفقاً بصور عن الأوراق والوثائق المتعلقة به، هذا فضلاً عن دفع سلفة نقدية وفقاً للجدول المرفق بهذا النظام لتغطية النفقات التي تتحملها الأمانة العامة في إجراءات المصالحة (المادة 1/3).

وتدرس "اللجنة" الملف وتلجأ إلى طلب أية معلومات بهذا الصدد وذلك بطريق المراسلة مع طرفي النزاع بصورة مباشرة أو عن طريق لجنتيها الوطنيتين، وتستمع إلى أقوال الطرفين إذا كان ذلك ممكناً (المادة 2/3).

ويمكن للطرفين أن يمثلوا شخصياً أمام "اللجنة" أو أن يكون ممثلين بوكلاء معتمدين بصورة رسمية، ويمكنهما أن يستعينا بمستشارين أو محامين (المادة 3/3).

### 4- صيغة المصالحة:

تقترح "اللجنة" على الطرفين صيغة للمصالحة بعد تدقيق الملف وسماع الطرفين إذا كان ذلك ممكناً (المادة 1/4).

إذا تمت المصالحة، تضع اللجنة محضراً يثبت اتفاق الطرفين وتوقع عليه (المادة 2/4).

في حالة عدم حضور الطرفين أو تمثيلهما بوكلاء معتمدين بصورة رسمية، تقوم "اللجنة" بإبلاغ رئيس كل من اللجنتين الوطنيتين المعنيتين بصيغة المصالحة وتدعوها ليستعملتا نفوذهما لدى الطرفين لاقتناعهما بقبول اقتراحات اللجنة (المادة 3/4).

### 5- حقوق الطرفين في حالة اخفاق مسعى المصالحة:

إذا فشل مسعى المصالحة، يصبح الطرفان حزين في اللجوء إلى التحكيم أو إلى المحاكم المختصة، ما لم يكونا مرتبطين بشرط تحكيم (المادة 1/5).

لا تتأثر حقوق الطرفين، بأي شكل كان، سواء في التحكيم أو أمام المحاكم، بما تم أو قيل أو كتب أثناء المصالحة.

ولا يجوز لمن اشترك في لجنة المصالحة في خلاف ما أن يعين محكماً في نفس الخلاف (المادة 2/5).



## المطلب السادس

### Arbitrage<sup>33</sup> التحكيم

بات التحكيم في الوقت الحاضر الوسيلة الأكثر انتشاراً لحسم المنازعات التجارية ويعتبر التحكيم نوعاً من القضاء الخاص، فهو وسيلة بديلة عن قضاء الدولة يقوم فيه أطراف النزاع بمحض إرادتهما الحرة على اللجوء إلى التحكيم لفض ما قد يثور من خلاف أو نزاع في المستقبل بمقتضى قرار له قيمة قضائية. ولذلك يمكن تعريف التحكيم بأنه: "وسيلة يختارها الأطراف لفض المنازعات الناشئة بينهم عن طريق طرح النزاع للبت فيه بقرار ملزم لهم من قبل شخص أو أشخاص يعينونهم بالإتفاق ويسمون بالمحكّمين وذلك ضمن قواعد يختارها الأطراف أو يتركون للقوانين ذات العلاقة تحديدها".

ويمكن للأطراف الاتفاق على اللجوء للتحكيم عند بدء العلاقة بينهم وقبل حصول نزاع، كأن يوردوا بنداً في عقدهم يشير إلى موافقتهم على إحالة أي خلاف ينشأ بينهم للتحكيم

( شرط التحكيم)، كما يمكن لهم إبرام اتفاقية تحكيم بعد نشوء الخلاف يبينوا فيها تفاصيل الخلاف وموافقتهم على إحالته للتحكيم (مشاركة التحكيم) ويسمى أحياناً (وثيقة التحكيم الخاصة).

ولم يعد خافياً أن التحكيم قد أضحت طريقة مألوفة ومرغوبة لفض المنازعات والتي تنشأ في الغالب عن علاقات تعاقدية وذلك عوضاً عن اللجوء إلى القضاء، بل أصبح التحكيم أكثر ضرورة في مجال علاقات التجارة الدولية لأن كلا طرفي هذه العلاقة لا يرغب عادة الخضوع لقضاة محاكم الطرف الآخر.

وعلى خلاف الوساطة والتقييم الحيادي المبكر، يعتبر التحكيم من حيث نتيجته ملزماً، بحيث يملك المحكّم أو هيئة التحكيم سلطة اتخاذ القرار في أساس النزاع والبت فيه، وهذا على خلاف الوسيط الذي لا يملك هذه السلطة. كما أن التحكيم متى اتفق عليه (قبل نشوء النزاع أو بعده) يصبح ملزماً، ويتوجب على الأطراف السير به حتى نهاية إجراءاته وإصدار القرار المنهني للخصومة من خلاله.

<sup>33</sup> - حمزة حداد، التحكيم كوسيلة بديلة لتسوية المنازعات التجارية، ورقة عمل مقدمة لندوة محامو المستقبل المنعقدة في عمان-الأردن تشرين أول/1998.

ويعتبر حكم التحكيم ملزماً ويستوي مع القرار الصادر عن المحكمة إذا ما تم تذييله بالصيغة التنفيذية.

## المبحث الثالث

### مدى فعالية هذه الوسائل

يلقى نظام الوسائل البديلة لفض المنازعات هجوماً يبلغ حد العنف أحيانا وخاصة في الدول النامية، فيرى البعض أن الوسائل البديلة (بمفهومها التقليدي) وإن كانت أسبق في الظهور من القضاء، فإن مرجع ذلك يتمثل في تأخر ظهور الدولة بسلطاتها الثلاث، فالقضاء هو سلطة من سلطات الدولة تحقق من خلالها وظيفة إقامة العدالة، وهي وظيفة لا يصح أن يترك أمرها للأفراد، وإلا سادت الفوضى وضاعت حقوق الضعفاء.

فنظام الوسائل البديلة إذا كان ضروريا فهو شر لا بد منه لذلك يجب أن يظل له طابع الاستثناء، فكل القواعد والأحكام التي يكرسها نظام الوسائل البديلة هي من صنع الدول المتقدمة، بل أسهمت وتسهم في تكوين أدبياتها الشركات المتعددة الجنسيات، ولا يحكمها في ذلك إلا تحقيق مصالحها دون اعتداد بمصالح الدول النامية، فنظام الوسائل البديلة هو آلية من آليات النظام العالمي الجديد يستخدمها لضمان قيادة وزعامة دول الشمال المتقدم وبقاء تخلف وتبعية الجنوب المتخلف، فالمقصود بهذا النظام هو منع القضاء الوطني من النظر في المنازعات فهو بمثابة " طوق النجاة" الذي يمكن الشركات العالمية من بسط سيطرتها وتحصين نفسها ضد نزعات القاضي الوطني وتشدد القوانين في دول العالم الثالث.

أضف إلى ذلك يرى هذا الاتجاه أن فكرة إيجاد عدالة التهدئة والتسكين التي تحبذ الحوار بناء على الوساطة ليست فكرة مقبولة دائما، وتعطي الانطباع بأن الوسائل البديلة لتسوية النزاعات تساهم في خلق نوعين من العدالة: وهما العدالة المنتقصة والعدالة التقليدية.

لكن هذا الرأي لا يخلو من المبالغة، فالنظرة الموضوعية تكشف عن أن بطء إجراءات التقاضي وتعدد درجاته وارتفاع تكاليفه في الدول المتقدمة بوجه خاص، يجعل الوسائل البديلة أكثر ملاءمة، فالقضاء بنوء كاهله بعدد من القضايا التي تطرح عليه وفتح باب الوسائل البديلة يساهم في حل المشكلة على الصعيد الوطني خاصة مع توقع ازدياد الوعي بهذا النظام ومزاياه التي تكمن في الآتي:

1- تقليل عدد الدعاوى التي تحال على القضاء، فقد أثبتت تجارب البلدان التي أخذت بهذا النظام بأنها ساهمت بشكل مباشر في تخفيف العبء على المحاكم.

2- محدودية التكاليف واستغلال الوقت .

تؤدي الوسائل البديلة لتوفير الوقت والجهد والنفقات على الخصوم ووكلائهم من خلال إنهاء الدعاوى في مراحلها الأولى، فالوصول إلى حل خارج القضاء يكون من دون شك أسرع وأوفر.

3- خلق بيئة استثمارية جاذبة.

4- يمثل نظام الوسائل البديلة ضماناً له مفعول أكثر من قرار المحكمة، لأنها تكون مبنية على الواقع الحقيقي للأحداث، بينما يشوه هذا الواقع عندما يعرض أمام القاضي، لذا يمكننا القول بأن هذا النظام أقرب إلى الواقع من القضاء.

5- الخصوصية:

يكفل هذا النظام محافظة طرفي النزاع على خصوصية النزاع القائم بينهما وذلك بغية خلق روابط جيدة بين الأشخاص أو المؤسسات، كما هو الشأن في الوساطة العائلية فهذا النظام يتيح للزوجين تقييم الأمور والبحث عن مصلحة الأبناء، وإيجاد طرق أفضل للمستقبل بالحوار والاحترام المتبادل مما يساهم في المحافظة على الروابط الاجتماعية.

6- تحقيق مكاسب مشتركة لطرفي النزاع:

فالتسوية النهائية لهذا النظام (خاصة الوساطة) قائمة على حل مرض لطرفي النزاع.

7- المرونة:

تتسم إجراءات هذا النظام بالمرونة لعدم وجود إجراءات وقواعد مرسومة محددة.

8- المحافظة على العلاقات الودية بين الخصوم:

تبقى العلاقات الودية بين الخصوم قائمة في الوساطة بعكس الخصومة القضائية التي تؤدي في الغالب إلى قطع مثل تلك العلاقات.

9- توفير ملتقى لأطراف النزاع قبل بدء المحاكمة:

تساعد جلسات الوساطة على توفير ملتقى أخير بين الخصوم قد يساهم في حل النزاع.

10- الفضول الخلاقة التي يمكن التوصل إليها :

تساعد جلسات نظام الوسائل البديلة على تجاوز العقبات وتوفير الفضول الخلافة والإبداعية لفض النزاع، فلقد عرضت الوساطة أفكارا جديدة لفض الخلافات العائلية تعطي فيها الأولوية لإعداد مشترك للقرارات الضرورية في إعادة تنظيم الأسرة أكثر من الاهتمام بالمطالبة بالحقوق الفردية.

#### 11- تنفيذ اتفاقية التسوية رضائيا:

لما كانت اتفاقية التسوية في الوساطة من صنع أطراف النزاع فإن تنفيذها على الأغلب سيتم برضائهم بعكس حكم القضاء الذي يتم تنفيذه جبرا.

## الفصل الثاني

### رقمية الوسائل لحل المنازعات (ODR)

## الفصل الثاني

### رقمية الوسائل لحل المنازعات<sup>34</sup>

(ODR)

المقصود بالوسائل الرقمية لحل المنازعات هو: دور الوسائط الرقمية في حل هذه المنازعات وهي قد تكون من خلال رقمية القضاء والقضاء الرقمي من ناحية ، ومن ناحية اخرى رقمية الوسائل البديلة والوسائل البديلة الرقمية ، كما يمكن حل المنازعات عبر الإنترنت على النحو التالي .

## المبحث الأول

### رقمية القضاء والقضاء الرقمي

تبحث النظم القضائية والقانونية في جميع أنحاء العالم، عبر جميع الولايات القضائية ، في الكيفية التي يمكن بها الابتعاد عن الإجراءات التقليدية القديمة والعمليات الورقية لتبني التقنيات الرقمية ويعرف هذا الانتقال بما يسمى "العدالة الرقمية" والذي يقدم مجموعة من الفوائد التي تركز على تقديم خدمات أسرع وأكثر إنصافاً وكفاءة والوصول إلي العدالة بشكل أفضل وهو ما يتطلب الوقوف على معني التحول الرقمي وتحديات رقمية الإجراءات ، وهو ما سنعرض له على النحو التالي :

المطلب الأول:تعريف رقمية القضاء

المطلب الثاني:الخدمات أو الدور القانوني للوسائط الرقمية أمام القضاء

المطلب الثالث:الخدمات المتعلقة بتبسيط إجراءات التقاضي بالوسائط الرقمية

وذلك على النحو التالي :

34 راجع في ذلك : د . سيد احمد محمود احمد ، بحث بعنوان " حل المنازعات الرياضية بالوسائل التقليدية والمعاصرة (الواقع والمأمول في البلاد العربية )" مارس 2017 المؤتمر العملى الدولي الحادي عشر- لكلية الحقوق ، جامعة أسيوط فى الفترة من 29 الى 30 مارس 2017

## المطلب الأول

### تعريف رقمية القضاء

التحول بالعدالة إلى الرقمية<sup>35</sup> هو استخدام الوسائط الرقمية في عملية التقاضي بدءاً من الطلب والإعلان أو الإخطار) وسيرها (الجلسات) وإنهاء بإصدار الحكم والطعن فيه وتنفيذه، وهذا يعني اعتبار الوسائط الرقمية وسائل مساعدة للقاضي في عملية التقاضي<sup>36</sup>.

ورقمية القضاء هي استخدام الوسائط الرقمية في عملية التقاضي بدءاً من الطلب والإعلان أو الإخطار) وسيرها (الجلسات) وإنهاء بإصدار الحكم والطعن فيه وتنفيذه، وهذا يعني اعتبار الوسائط الرقمية وسائل مساعدة للقاضي في عملية التقاضي.

كما يمكن تعريفه بأنه هو ذلك النظام التقني الذي يتيح للمتداعين تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة تمهيداً للوصول إلى الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الرقمية والتي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال بالمتداعين دون حضورهم الشخصي ومباشرة إجراءات التقاضي من خلال هذا النظام، كما يزيد هذا النظام من شفافية وسرعة الحصول على العدالة.

وبناءً عليه فتجهيز قاعات المحكمة والأقسام الإدارية والتنفيذية سيأخذ طابعاً تقنياً يمكن القضاة والخصوم من متابعة دعواهم والحضور وتسجيل الطلبات والاتصال بموظفي وقضاة المحاكم اتصالاً رقمياً دون حاجة للحضور الشخصي، ويتميز هذا الاتصال بالشفافية والسرعة العالية في الحصول على المعلومة وتنفيذ الإجراءات.

إن تحديد مفهوم رقمية التقاضي في غاية الأهمية، وذلك وصولاً للوقوف على النظام القانوني الخاص بها والقواعد التي تنظمها الأمر الذي يقتضي بحث ماهية التكنولوجيا والمعلوماتية في علاقاتها بالإجراءات المتبعة أمام المحاكم، وكيف أن التقاضي عبر الوسائل الرقمية يعتبر خطوة في اتجاه الدول نحو التحول للرقمية<sup>37</sup>، والتي من ضمنها مصر، في استخدام التكنولوجيا عموماً في إدارة المصالح وخدمة المواطنين بما يحقق قدر من الكفاءة والفاعلية، ويضمن للمواطنين حقوقهم الأساسية المنصوص عليها في الدستور والقانون.

أما **القضاء الرقمي**<sup>38</sup> فهو أن تحل الوسائل الرقمية (قاضي رقمي) محل الشخص الطبيعي كالقاضي في إصدار القرارات أو الأحكام وذلك في المنازعات الناشئة والتي منها المعاملات الرقمية مثال أعمال البنوك والنفقات

<sup>35</sup> راجع في ذلك :

Fabien GÉLINASii, Interopérabilité et normalisation des systèmes de cyberjustice : Lex Electronica, vol.10 n°3, Hiver/Winter 2006, p4, <http://www.lex-electronica.org/articles/v10-3/gelinas.htm>

<sup>36</sup> راجع في ذلك : د/ سيد أحمد محمود، " دور الحاسوب الإلكتروني (الكمبيوتر) ، ، ص 19 وما بعدها .

<sup>37</sup> راجع في ذلك : د/ خالد ممدوح إبراهيم ، التقاضي الإلكتروني ، ص 11، دار الفكر العربي ، 2008

<sup>38</sup> راجع في ذلك : د/ سيد محمود ، بحث بعنوان "نحو الكترونية القضاء المدني " ، ص 313 .

الموارث والوصايا وغيرها وتوجد تطبيقات لهذا النوع مثال القاضي الافتراضي في الصين أو الرقمي في أمريكا وكذلك توجد تجربة علي ذلك في بيروت - بلبنان .

## المطلب الثاني

الخدمات أو الدور القانوني للوسائط الرقمية أمام القضاء

وهي تكمن في الآتي<sup>39</sup>:

١ - تجميع وتخزين ومعالجة المعلومات القانونية (نصوص تشريعية - أحكام قضائية - آراء فقهية) واسترجاعها بما يمكن من خلاله إدخال معطيات معينة لمعرفة بعض الإرشادات القانونية للقضاة وأعاونهم وكذلك للمشرع والفقهاء .

٢ - التخزين والحفظ لكل ما يخص حياة القضية أي توثيقها منذ بدايتها حتي نهايتها بما يمكن من متابعتها وحفظ محتواها ( طلبات ، دفاع ، مذكرات ، إعلانات ، إخطارات ، محاضر جلسات... الخ ) . وذلك لكي يستفيد القاضي وأعاونته من معرفة تطورات القضية أمام المحكمة وكذلك ذوي الشأن عند التعامل مع الملف عن بعد.<sup>40</sup>

٣ - يمكن أن تنشأ موقع رقمي لكل محكمة (في أول درجة - ثاني درجة) علي شبكة المعلومات من خلالها يمكن للجمهور وأصحاب الشأن التعامل معها - عن بعد - في أي وقت ومن أي مكان.<sup>41</sup>

٤ - الاستعلام رقمياً : يمكن أن تقوم الوسائط الرقمية (خصوصاً البريد الإلكتروني أو غيره) بخدمة الاستعلام عن المعلومات القانونية أو عن مصير قضية ما لذوي الشأن أو عند طلب استشارات قانونية أو عند معرفة تاريخ الجلسات فيها ومحاضرها وتأجيلها أو أرقام الطعون أو القرارات الصادرة فيها وتواريخها أو ما تم فيها من ضم الأوراق والمستندات والملفات أو الإعلانات أو عند وجود الطعون فيها أمام محكمة الدرجة الثانية أو في التماس إعادة النظر أو الطعن بالنقض أو تنفيذ الأحكام أو وقف تنفيذها أو غيرها من المسائل المتعلقة بها.<sup>42</sup>

٥ - تقديم الطلبات والدفاع والمذكرات والمستندات واستلامها رقمياً : يمكن من خلال استخدام الوسائط الرقمية - إذا أجاز القانون ذلك- تقديم الطلبات وأوجه الدفاع والمذكرات والمستندات رقمياً عبر الدخول إلي الموقع

<sup>39</sup> راجع في ذلك : د/ سيد محمود ، بحث بعنوان "نحو الكترونية القضاء المدني " ، ص 320 وما بعدها .

<sup>40</sup> راجع في ذلك : د/ سيد محمود ، بحث بعنوان "نحو الكترونية القضاء المدني " ، مؤتمر القانون والتكنولوجيا ، كلية الحقوق

، جامعة عين شمس ، ديسمبر 2017 ، الجزء الأول ، ص 320 وما بعدها

<sup>41</sup> راجع في ذلك : (تاريخ آخر دخول : 2021/2/22)



الرقمي للمحكمة والقضية المعنية عبر شبكة المعلومات وهذا كما أشرنا يحقق لوجستيات التقاضي وصولاً إلى العدالة الناجزة.<sup>43</sup>

٦- رقمية الاطلاع علي ملف القضية ومحتوياته: تستطيع الوسائط الرقمية أن تجعل ممارسة حق الخصوم أو من يمثلهم في الاطلاع علي ملف القضية ومحتوياته ( من صحف وطلبات ودفاع وأدلة وأوراق ومستندات وحوافظها وجلسات وتقارير الخبرة وقرارات المحكمة ) يتم رقمياً أيضاً.<sup>44</sup>

كما أن الحق في الاطلاع يعتبر مظهراً من مظاهر احترام مبدأ المواجهة بين الخصوم كمبدأ أساسي للتقاضي يتفرع من مبدأ رئيسي وهو احترام مبدأ المساواة بينهم كمبدأ دستوري.

٧- متابعة الجلسات رقمياً: - وهي خدمة يمكن من خلالها للخصوم أو لمن يمثلهم أن يتابع جلسات القضية المعنية من حيث تواريخها وتأجيلاتها عن بعد من خلال البريد الإلكتروني طالما إنها مرتبطة بالموقع الرقمي للمحكمة المختصة وبقضية معينة وذلك عبر شبكة المعلومات بل وسيكون في مراحل متقدمة من التقاضي الرقمي<sup>45</sup> للمتقاضين الحق في مشاهدة الجلسة وسماعها عبر الموقع الرقمي للمحكمة المختصة.<sup>46</sup>

<sup>43</sup> راجع في ذلك : د/ سيد محمود ، بحث بعنوان " نحو الكترونية القضاء المدني " ، الجزء الأول ، ص 321 وما بعدها .

<sup>44</sup> راجع في ذلك : د/ محمود مختار ، استخدام تكنولوجيا المعلومات ، ص 22 .

<sup>45</sup> تعد محكمة جدة أول محكمة في المملكة العربية السعودية ومن أوائل الأنظمة العربية التي تعمل بنظام التقاضي الإلكتروني باستخدام النظام الشامل بدءاً باستقبال الدعاوي إلكترونياً وانتهاء باستخراج الصك القضائي فتقوم المحكمة باستلام أوراق الادعاء من خلال دخول المدعي إلي موقع المحكمة لتسجيلها إلكترونياً ثم تتابع سير إجراءاتها في المحكمة آلياً فتدون جلسات التقاضي باستخدام الحاسب، وذلك مروراً بمحاضر الجلسات وانتهاء بإصدار الحكم في آخر جلسة، راجع في ذلك: د. صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 195.

وتعد الهند من أوائل الدول التي قامت بإدخال التكنولوجيا الحديثة في مرفق القضاء وقامت بذلك بداية من عام 1990 من خلال تعاون وزارة العدل مع وزارة الاتصالات ووضعت لنفسها مهلة زمنية خمس سنوات لتدريب العاملين في المحاكم والمواطنين علي كيفية استخدام الوسائل الحديثة في قضاء المصالح القضائية راجع في التجربة الهندية:

Prepared by: **E-Committee Supreme Court of India** New Delhi: National policy and action plan for implementation of information and communication technology in the Indian judiciary, 1st August, 2005, pp 1-47, available at: [www.supriem.court.Of.Indianic.in](http://www.supriem.court.Of.Indianic.in).

ونفس الأمر انتهجته ولاية تكساس الأمريكية في عام 2010 راجع في تجربتها التقرير المعد بمعرفة رئيس المحكمة العليا في الولاية:

Wallace B. Jefferson & Others: In the supreme court of Texas, order requiring electronic filing in certain courts, so ordered, this 11of December 2012, pp1-5, available at: [supreme.court.state.tx.us](http://supreme.court.state.tx.us)

<sup>46</sup> راجع في ذلك : د/ محمود مختار ، استخدام تكنولوجيا المعلومات ، ص 23 .

كما يمكن متابعة الطلبات التي يتقدم بها ذوي الشأن بعد تسجيلها في ضوء رقم المراجعة الذي في حوزة المستخدم للاستعلام عن حالة الطلب فيما بعد.

٨ - الحصول علي الشهادات أو الصور للمستندات والأوراق والأحكام: (رقميا يستطيع الخصوم أو من يمثلهم الحصول علي الشهادات (مثل حصول طعن من عدمه أو بما تم فيه أو بما تم في وقف التنفيذ) أو علي صور المستندات والأوراق) كعقد موضوع النزاع أو مذكرة أو وثيقة في طعن أو الحصول علي الرقم التعريفي) والأحكام (صورة رسمية أو تنفيذية) رقميا طالما أن القانون يسمح بذلك وعادة ما يكون هناك رسوم للحصول علي هذه الخدمة الرقمية

47 .

#### ٩ - الأعلام الرقمي للسلطات والجهات الأخرى في الدولة :

قد تقوم الوسائط الرقمي بخدمة التبليغ الرقمي للسلطة التشريعية أول بأول عن العقوبات والثغرات القانونية للعمل علي إزالتها وسدها بواسطة وضع التشريعات الفورية اللازمة لها وهذا يحقق العلاقة المباشرة بينهما بالسرعة الممكنة ويخفف من توجيه الأسئلة والاستجابات.<sup>48</sup> (البرلمانية المتعلقة بشئون القضاء والقضاة).

١٠ - نشر الثقافة القانونية رقميا: إن الاستفادة المتبادلة من ربط مواقع وزارة العدل المصرية بالمواقع المحلية الأخرى والإقليمية والدولية يؤدي إلي تنمية الملكات القانونية لدي القائمين علي تطبيق القانون ودارسته كما سيؤدي إلي معرفة كل ما هو جديد في هذا المجال ونقل الثقافة القانونية للجميع علي المستوى الإقليمي والدولي.<sup>49</sup>

١١ - حلول الوسائط الرقمية محل القاضي البشري (القاضي الرقمي): قد تقوم الوسائط الرقمي في المستقبل بمهمة الفصل في بعض القضايا المالية (البنكية أو المصرفية أو المواريث أو الوصايا أو النفقات أو القضايا الضريبية أو الجمركية) لتحل محل القاضي البشري وهذه تجربة طبقت في بيروت بلبنان في القضايا المالية ونجحت ولكن هذا يحتاج إلي اعتراف تشريعي بهذا الدور القانوني القضائي ، ونأمل في التدخل التشريعي العاجل والملائم من جانب المشرع المصري لكي يخفف علي القاضي البشري القضايا الحسابية أو قضايا النفقات التي تحتاج إلي خبير محاسبي لكي توفر جهده ووقته في قضايا أخرى أكثر تعقيداً من ذلك وحتى يتم التيسير في إجراءات التقاضي ويحل الكمبيوتر مثلاً محل الخبير الحسابي ويصدر قراره في هذه القضايا.<sup>50</sup>

47 راجع في ذلك : د/ محمود مختار ، استخدام تكنولوجيا المعلومات ، ١١ مرجع سابق، ص 23 .

48 راجع في ذلك : د/ سيد محمود ، بحث بعنوان "حوو الإلكترونية القضاء المدني" ، الجزء الأول ، ص 321 .

49 راجع في ذلك : د.أ. حسينة شرون، الباحثة/ عتيقة معاوي ، بحث علي شبكة الإنترنت بعنوان " التقاضي الإلكتروني في الجزائر Le e- Litige en Algérie ، ص 14 .

<sup>50</sup> راجع في ذلك: د/ يوسف سيد عواض ، فكرة القاضي الإلكتروني ، بحث منشور بمؤتمر للمؤتمر العلمي السنوي الذي تقيمه كلية الحقوق - جامعة أسيوط، " العصر الرقمي في الفترة من 12 إلي 13 إبريل 2016 ، ص 6 وما بعدها

## المطلب الثالث

## الخدمات المتعلقة بتبسيط إجراءات التقاضي بالوسائل الرقمية

وهي تتجسد في خدمات قبل صدور الحكم وخدمات عند صدوره كالتالي:-

## ١ - الخدمات الرقمية قبل صدور الحكم:

## أ- إنشاء صفحة للقضية على الموقع الرقمي للمحكمة المختصة:-

بعد إيداع<sup>51</sup> صحيفة الدعوي من المدعي أو من يمثله في مكتب إدارة الدعوي بالمحكمة المختصة أو عبر موقع المحكمة يتعين إنشاء صفحة للقضية على الموقع الرقمي للمحكمة المختصة خاص بهذه الدعوي بحيث يستطيع الأطراف المعنية دخوله عليها في أي وقت ومن أي مكان (التعامل عن بعد) لمعرفة أوجه الدفاع والإجراءات والقرارات الصادرة فيها احتراماً لحقه في معرفة تطورات قضيته - تطبيقاً لحق التقاضي أمام المحاكم - وذلك بعد إدخال كلمة المرور والرقم التعريفي الخاص بها وتتضمن هذه الصفحة ملف القضية الرقمي الذي يشتمل على كافة الأوراق والمستندات التي قدمت من الخصوم وكذلك محاضر الجلسات وتقارير الخبرة والمذكرات والأوامر والأحكام الصادرة فيها . ومع ذلك فإن الملف الرقمي للقضية لا يغني عن النظام الورقي الذي قد يحتاجه تسيير العمل القضائي كالصور الرسمية. وذلك إلي حين يطمئن المواطنون للدليل الرقمي<sup>52</sup>.

## ب- تحرير صحيفة الدعوي والطعن فيها رقمياً

إن استخدام الوسائل الرقمية في العملية الإجرائية ييسر منها وذلك بوجود نماذج رقمية<sup>53</sup> لكتابة صحيفة الدعوي أو الطعن رقمياً وذلك بالدخول على الموقع الرقمي للمحكمة المختصة عبر شبكة المعلومات<sup>54</sup> والقيام بتعبئة البيانات اللازمة للصحيفة<sup>55</sup>.

51 (الإيداع الإلكتروني: وسيلة إقامة وقيد صحيفة الدعوي وكذا الطلبات العارضة والإدخال والتدخل والتوقيع على صفحتها توقيعاً إلكترونياً معتمداً وإيداع المستندات والمذكرات والتي تتم عبر الموقع

المخصص لذلك بالمحكمة المختصة ) ، راجع في ذلك : م 13 قانون 146 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم 120 لسنة 2008 ، وراجع أيضا :

المستشار / نبيل عمران ، المسودة الأولى لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعوي إلكترونياً أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية ، بتاريخ 20/7/2020 ، مادة (1) .

52 راجع في ذلك : ا.د / براء منذر كمال عبداللطيف ، د / ياسر عواد شعبان ، الأدلة الحديثة ودورها في الإثبات الجنائي، المؤتمر الدولي العاشر حول "العصر الرقمي وإشكالياته القانونية" في الفترة الممتدة

من 5 إلى 6 /4/2016، بكلية الحقوق، جامعة أسيوط ، ص21 وما بعدها .

53 راجع في ذلك : المستشار/ عصام الترساوي ، إلكترونية القضاء بين النظرية و التطبيق ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 2019، ص 391 .

54 (شبكة المعلومات: مجموعة من الأجهزة أو نظم المعلومات مرتبطة معاً، ويمكنها تبادل المعلومات والاتصالات فيما بينها ،

ومنها الشبكات الخاصة والعامة وشبكات المعلومات الدولية ؛ والتطبيقات المستخدمة عليها ) . راجع في ذلك قانون 175 لسنة

2018.

ج - إيداع الصحيفة<sup>56</sup> ومرفقاتها وقيدها رقمياً :

بعد كتابة الصحيفة (للدعوي أو للطعن) رقمياً أو ملئ النموذج المعد لذلك علي الموقع الرقمي يتم إيداعها<sup>57</sup> ومرفقاتها (المستندات) رقمياً وهو ما يمكن تطبيقه علي جميع درجات التقاضي.<sup>58</sup>

وهناك أيضا العديد من الخدمات القضائية المميكنه التي يمكن أن يعتمد عليها محامي الخصم لإجراء حوار رقمي مع المحكمة المختصة عبر موقعها الرقمي علي شبكة المعلومات<sup>59</sup> لتقديم الصحف والطلبات ومذكرات الدفاع والدفع والمستندات وغيرها من الأوراق القضائية دون التقيد بمواعيد العمل الرسمية ولا بمكان معين ، حيث يمكنه الإيداع علي مدار اليوم كاملاً ومن أي مكان (التعامل عن بعد) وهذه الآلية تحد من تداول المستندات الورقية أمام المحاكم وتقلل انتقال الخصوم أو ممثلهم لمقر المحكمة كما يؤدي أيضا إلي تلافي الآثار السلبية لتداول المستندات الورقية كفقدان الملف والحاجة إلي أماكن واسعة لتخزين هذه الأوراق ، ويمكن للمحامي من خلال الوسائط الرقمية اتخاذ أكثر من إجراء في وقت وجيز كإرسال المستندات ودفع الرسوم رقمياً ، كما يمكنه الاطلاع رقمياً علي ملف القضية من خلال إدخال رقم أو تاريخ الجلسة أو إدخال الرقم التعريفي وكلمة المرور الخاصة به للاطلاع علي الملف الكامل للقضية.<sup>60</sup>

## د - رقمية الإعلان بدلاً من الإعلان التقليدي :

يمكن استخدام الوسائط الرقمية في عملية الإعلان أو الإخطارات أو الإنذارات بدلاً من الأوراق التقليدية . حيث يمكن أن يتم الإعلان الرقمي<sup>61</sup> عن طريق الفاكس أو التلكس أو البريد الإلكتروني عبر الإنترنت أو غيرها من الوسائط

<sup>55</sup> راجع في ذلك: د/ سيد محمود ، دور الحاسوب الإلكتروني الكمبيوتر أمام القضاء المصري والكويتي نحو الكترونية القضاء و القضاء الإلكتروني ، دار النهضة طبعة ، 2011/2012 ، ص 23 .

<sup>56</sup> ( الإيداع الإلكتروني: وسيلة إقامة قيد صحيفة الدعوي وكذا الطلبات العارضة والإدخال والتدخل والتوقيع علي صحفها توقيعاً الكترونياً معتمداً وإيداع المستندات والمذكرات والتي تتم عبر الموقع

المخصص لذلك بالمحكمة المختصة ) ، راجع في ذلك قانون 146 لسنة 2019 ، وراجع أيضا : المستشار / نبيل عمران ، المسودة الأولى لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعاوي إلكترونياً أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية ، بتاريخ 20/7/2020 ، مادة (1) .

<sup>57</sup> راجع في ذلك : محمد كمال عبد العزيز ، تقنين المرافعات في ضوء الفقه والقضاء ، دار الطباعة الحديثة الطبعة الثالثة ، 1995 ، ص 436 .

<sup>58</sup> راجع في ذلك : د/ محمود مختار ، بحث منشور بعنوان "الإيداع الإلكتروني" ، الجزء الأول ، ص 457 وما بعدها .

<sup>59</sup> عرفت المادة الأولى من قانون 175 لسنة 2018 شبكة المعلومات بأنها :

( شبكة معلوماتية : مجموعة من الأجهزة أو نظم المعلومات مرتبطة معاً ، ويمكنها تبادل المعلومات والاتصالات فيما بينها ، ومنها الشبكات الخاصة والعامة وشبكات المعلومات الدولية ؛ والتطبيقات المستخدمة عليها ) .

<sup>60</sup> راجع في ذلك : د/ محمود مختار ، بحث منشور بعنوان "الإيداع الإلكتروني" ، الجزء الأول ، ص 457 وما بعدها .

<sup>61</sup> هذا وقد نصت المادة 13 من قانون 146 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم 120 لسنة 2008 علي تحديد المقصود بالإعلان الإلكتروني انه :

الرقمية والتي ستحدث بعد ذلك في ظل التحول إلى الرقمية ولكن هذا يتطلب نصاً تشريعياً كما هو الحال في المادة 8 من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي التي تجيز أن يتم الإعلان باستخدام وسائل التقنية الحديثة التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير العدل أو بأية وسيلة يتفق عليها الطرفان.<sup>62</sup>

وبالتالي فإن الأجهزة الرقمية يمكن أن تسهم في إعلان أو إخطار أو إنذار الخصوم أو ممثلهم - المواطنين أو الأجانب - أو الخبير أمام المحاكم وتلعب نفس الدور أيضا بالنسبة لإعلانات أوراق التنفيذ الجبري إذا اتفق أطراف السند التنفيذي على ذلك ، كما تمثل تقنية البريد الإلكتروني - في حد ذاتها - إثباتاً لعملية إرسال الأوراق القضائية للمرسل إليه من خلال إيصال الاستلام الذي يؤكد على إرسال هذه الأوراق وتماثل في آثارهما (أثار الإعدار في القانون المدني والإعلانات القضائية في قانون المرافعات)<sup>63</sup>.

#### هـ- رقمية الأدلة والأدلة الرقمية (الإثبات الرقمي) :

يمكن أن تستخدم الوسائط الرقمية في إثبات الحقوق أو نفيها أمام القضاء حيث يمكن تقديم الدليل عبر الوسائط الرقمية عن طريق الاستعانة بالدوائر التلفزيونية المغلقة (الدوائر الرقمية أو الفيديوكونفراس) عبر الإنترنت للاستماع لشهادة الشهود في نفس الدولة أو في عدة دول - وهذا سوف يقوم مقام الإثبات القضائية - أو الاستماع إلى أقوال الخصوم واستجوابهم مباشرة عبر هذه الأجهزة (خصوصاً الفيديو كونفراس) وهو ما طبقت بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية. كما يمكن أن تكون المستندات أو الدعامات الرقمية دليلاً للإثبات في المسائل المدنية أو التجارية من خلال اتفاق الخصوم على ذلك أو اعتماد التوقيع الرقمي.<sup>64</sup>

ويمكن ان تقوم هذه الوسائط الرقمية بوظيفة إجراء من إجراءات الإثبات أي وظيفة الخبرة في القضايا المالية أو الحسابية أو الضريبية أو الجمركية أو قضايا النفقات أو الإرث أو الوصية أو الوقف ، كما يمكن أن يتم توجيه اليمين الحاسمة أو المتممة عبر هذه الوسائط الرقمية . وهكذا فإن أدلة الإثبات المكتوبة أو غير المكتوبة من شهادة واستجواب وأنباه قضائية وتوجيه اليمين الحاسمة أو المتممة أو الخبرة يمكن أن تقدم للمحكمة عبر الوسائط الرقمية.<sup>65</sup>

( إعلان اطراف الدعوي باي إجراء قانوني يتخذ حال إقامتها وأثناء سيرها وذلك عبر الموقع الإلكتروني أو بالعنوان الإلكتروني المختار الصادرة فيها وهو ما يمكن الاستئناس به لتعريف الإعلان الإلكتروني بإجراءات التقاضي الإلكتروني بالدعوي المدنية على انه : إعلان اطراف الدعوي باي إجراء قانوني يتخذ حال إقامتها وأثناء سيرها وذلك عبر الموقع الإلكتروني أو بالعنوان الإلكتروني المختار ) .

<sup>62</sup> راجع في ذلك : د/ سيد محمود ، بحث بعنوان "تحو إلكترونية القضاء المدني " مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص313.

<sup>63</sup> راجع في ذلك : د/ محمود مختار ، استخدام تكنولوجيا المعلومات ، ، ص171 .

<sup>64</sup> راجع في ذلك : د/ سيد محمود ، دور الحاسوب الإلكتروني الكمبيوتر ، ص24 ، ص50.

<sup>65</sup> راجع في ذلك : د/ سيد محمود ، دور الحاسوب الإلكتروني ، ، ص56 .

و- محاضر الجلسات وعلانيتها رقمياً: عند استخدام كاتب الجلسة لجهاز الحاسوب<sup>66</sup> في كتابة المحاضر كالمناقشات التي تدور بين الهيئة ومحامي الخصوم بمناسبة تقديم الأوراق والمستندات بناء علي تعليمات من رئيس الجلسة. فهذا سيؤدي إلي سهولة استخراج صورة رسميه من هذه المحاضر أو تقارير الخبراء حيث لا يحتاج كاتب الجلسة سوي الضغط علي رابط الطباعة لحصول ذوي الشأن علي هذه الصور المنسوخة<sup>67</sup> والتي اعترف لها المشرع بقانون التوقيع الرقمي 2014 بأنها لها نفس حجية المستند الرسمي ، كما يؤدي إلي التخزين الأمن لهذه المحاضر والتقارير مما يحفظ أمن وسلامة بياناتها ويحول دون تعديلها أو تغييرها ، وكذلك سهولة الرجوع لمحاضر الجلسة بمجرد إدخال أسماء الخصوم أو تاريخ الجلسة أو رقم القضية في أي وقت أراد الخصوم الاطلاع عليه<sup>68</sup>.

ولضمان علانية الجلسات رقمياً يمكن تصوير محتوى الجلسة والحضور ليتم نقل هذه الصورة علي الصفحة الرئيسية للموقع الرقمي للمحكمة بحيث يستطيع كل من له علاقة بالقضية أو أي مواطن الدخول لقائمة المحكمة وحضور جلساتها ، أو أن يعرض محتوى القضية علي الرابط الرقمي الخاص بعلانية الجلسات في الموقع الرئيسي للمحكمة علي شبكة الإنترنت في حالة عدم الحضور الشخصي للأطراف وذلك بواسطة كاميرات القاعة (وفي حالة صدور قرار من القاضي بنظرها سراً يتم وقف التصوير وتشغيله بعد ذلك )<sup>69</sup>.

ر- المرافعة وقفلها وفتحها رقمياً : يمكن استخدام الوسائط الرقمية في إجراء المرافعة الشفوية بين الخصوم أو ممثلهم في مواطنهم عن طريق الفيديوكونفراس<sup>70</sup> وهذا يعني عدم ضرورة حضور الخصوم أو ممثلهم إلي مقر المحكمة وعدم انتقالهم إليها وخصوصاً إذا كان أحدهم موجوداً بالخارج وهذا يؤدي إلي تحقيق العدالة الناجزة حيث إنها وسيلة تسهل وتسرع في إجراء المرافعة<sup>71</sup> ، وفيها يحترم مبدأ المواجهة بين الخصوم الذي يتطلب علم كل خصم بادعاءات

66 ( الحاسب : كل جهاز أو معدة تقنية تكون قادرة علي التخزين ، أوداء عمليات - منطقية ، أو حسابية ، وتستخدم لتسجيل بيانات أو معلومات ، أو تخزينها ، أو تحويلها ، أو تخليقها ، أو استرجاعها ، أو ترتيبها ، أو معالجتها ، أو تطويرها ، أو تبادلها ، أو تحليلها ، أو للاتصالات ) . راجع في ذلك قانون 175 لسنة 2018

67 ( الصورة المنسوخة: الصورة المطبوعة من المحرر الإلكتروني التي تودع بملف الدعوي ) . راجع في ذلك قانون 146 لسنة 2019 ، وراجع أيضا : المستشار / نبيل عمران ، المسودة الأولى لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعاوي إلكترونياً أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية ، بتاريخ 2020/7/20 ، مادة (1) .

68 راجع في ذلك : د / داديار حميد سليمان ، الإطار القانوني للنقاضي المدني عبر الأنترنت ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص 59 وما بعدها .

69 راجع في ذلك : م.م / رباب محمود عامر ، النقاضي في المحكمة الإلكترونية ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، العدد 25 ، السنة الثالثة عشرة ، 2019 ، ص 393 .

70 قد يعتمد وكيل الخصوم علي هذه التقنيات " مؤتمرات الفيديو أو التلفزيون " للمرافعة أمام القاضي الذي لا يظهر أمامهم كجسد حي وإنما ترد صورته وصوته علي شاشة رقمية ذات أبعاد ثلاثية لسماع مرافعتهم تمكيناً للخصوم من ممارسة حق الدفاع ، وإقناع المحكمة بما يقدمونه من طلبات ودفع ، د/ يوسف سيد عواض ، خصوصية القضاء ، ص 297 .

71 راجع في ذلك : عبد المنعم زمزم ، قانون التحكيم الإلكتروني ، دار النهضة العربية ، 2009 ، ص 227

خصمه وأدلة الإثبات والمستندات المؤيدة لها وإعطائه فرصة الرد عليها علي النحو الذي يساعد المحكمة في تكوين عقيدتها في موضوع القضية.<sup>72</sup>

وتري الباحثة إنه في مراحل متطورة من التقاضي عبر الوسائل الرقمية سوف يحل الإجراء الرقمي محل الإجراءات العادية باعتباره الأصل<sup>73</sup> بالنسبة لفئة معينة أو شريحة خاصة من المجتمع تعد هي الأكثر محاكاة للبيئة الرقمية وعلي مستوي يسمح لها بالتعامل مع الإجراءات الرقمية بسهولة ويسر ، ولكن ذلك قد يكون في مراحل أولية علي نفقتهم الخاصة إلي حين وصول المجتمع لدرجة من النضج التقني تحقق له التحول التام إلي الرقمية.

### ز- المداولة الرقمية:

نص المشرع علي أن تكون المداولة في الأحكام بين القضاة مجتمعين ولا يجوز أن يشترك فيها غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وبالتالي لم يبين المشرع وسيلة إجراء المداولة بين القضاة ، هذا يعني إنه يمكن أن يتم بينهم عبر أي وسيط رقمي كالموبايل "trading on case between the judiciary via mobile" باستخدام إحدي التطبيقات الخاصة بالرسائل والمحادثات mobile chat applications كال (what's app – messenger – viper-snapchat) متي كانت آمنه لهم وتضمن تحقيق هذه السرية حيث إن المشرع لم يتطلب أن تجري المداولة في مقر معين.<sup>74</sup>

وتري الباحثة إنه يمكن لأعضاء الهيئة أو الدائرة ورئيسها استخدام تقنية اجتماعات الفيديو لإجراء المداولة بينهم وصولاً للحكم في القضية المطروحة عليهم سواء تعذر الاجتماع الجسدي أو المادي بينهم أو لم يتعذر شريطة اتخاذ التدابير التكنولوجية اللازمة التي تضمن سريتها عبر الإنترنت وعدم اختراق الغير لها .

### ٢- الخدمات الرقمية عند صدور الحكم :

تتجسد خدمة الوسائط الرقمية عند صدور الحكم في القضية في الآتي :

#### أ - تحرير مسودة الحكم ونسخها الأصلية وإيداعها رقمياً<sup>75</sup> :-

١ - يمكن استخدام الحاسوب في كتابة مسودة الحكم وكذلك نسخته الأصلية رقمياً لأن الوضع العادي في المداولة بعد الوصول إلي حكم أن يقوم رئيس الدائرة أو الهيئة بكتابة مسودة الحكم وأن توقع من جميع القضاة الذين اشتركوا في المداولة فيمكن للرئيس سواء في حضور بقية القضاة أو دون حضورهم أن يكتب المسودة علي الكمبيوتر ثم

<sup>72</sup> راجع في ذلك : طارق بن عبد الله بن صالح العمر ، أحكام التقاضي الإلكتروني ، رسالة دكتوراه ، قسم الفقه المقارن ، المعهد

العالي للقضاء ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، 2010 / 1431 ، ص 228 وما بعدها.

<sup>73</sup> راجع في ذلك : د. علي بن سعيد بن حمود البداعي ، التقاضي عن بعد ، ص 19 وما بعدها.

<sup>74</sup> راجع في ذلك : د/ سيد احمد محمود ، "نحو الكترونية القضاء المدني الإماراتي" ، ص 321 .

<sup>75</sup> راجع في ذلك : د. علي بن سعيد بن حمود البداعي ، التقاضي عن بعد ، ص 15 وما بعدها.



يقوم بقية القضاة بالتوقيع عليها وهو ما يمكن أن يتم رقمياً أيضاً إذا قام رئيس المحكمة بإرسالها لهم عبر أي بريد رقمي ، وتودع مسودة الحكم المشتعلة علي أسباب موقعة من الرئيس والقضاة والقاضي عند شروعه في كتابة الحكم من ذاكرة الحاسوب يظهر له بيانات الخصوم ووكلائهم وأسماء القضاة الذين اشتركوا معه في سماع الدعوي والمدولة ووقائع الدعوي وإجراءاتها<sup>76</sup> حتي قفل باب المرافعة وتاريخ صدور الحكم فيها وهذا يؤدي إلي (تقليل احتمالات الخطأ في سرد هذه البيانات<sup>77</sup>). كما إن اعتياد القاضي علي تحرير أحكامه رقمياً وتخزينها في ذاكرة الحاسب الآلي سيشكل له تطبيقات ونماذج جاهزة قد يعتمد عليها في المستقبل.<sup>78</sup>

3- كما يجوز أن يتم إيداع الحكم في الملف الرقمي للقضية حتي يستطيع الخصوم أو من يمثلهم أن يعلموا به عن بعد إذا أجاز القانون ذلك.<sup>79</sup>

#### ب - الإعلان الرقمي للحكم (رقمية الإعلان بالحكم)<sup>80</sup> :

يقوم القاضي بإعلان الخصوم بحكمه عقب الانتهاء من كتابته رقمياً وذلك عبر إرسال نسخة منه علي البريد الإلكتروني لمحاميهم ليتمكن من صدر الحكم لصالحه من تنفيذه وليتمكن الصادرضده الحكم من الطعن عليه أمام المحكمة الأعلى ، كما إن إعلان الحكم رقمياً يرتب بداية سريان ميعاد الطعن فيه.<sup>81</sup>

#### ج- تسليم صور الأحكام – الرسمية والتنفيذية – رقمياً :

يمكن استخدام الوسائط الرقمية في تسليم صور الأحكام سواء أكانت بسيطة أو رسمية أو تنفيذية وعلي ذلك يجوز استخدام تكنولوجيا المعلومات لاستخراج هذه الصورة وذلك من خلال آلة طباعة الأحكام الرقمية بدلاً من المسح الضوئي للنسخة الأصلية للحكم التي قد تعرضها للتلف أو الضياع جراء تعدد عمليات التصوير، كما يمكن أن يتم التوقيع عليها رقمياً ، وإرسالها رقمياً للخصوم عبر البريد الإلكتروني المحدد في القضية الصادر فيها الحكم.<sup>82</sup>

76 راجع في ذلك : د/ محمود مختار ، استخدام تكنولوجيا المعلومات ، ص 194.

77 راجع في ذلك : د/ سيد محمود ، "تحو إلكترونية القضاء المدني" ، ص 313 .

78 راجع في ذلك، د/ فاطمة عادل سعيد ، التقاضي عبر وسائل التكنولوجيا والاتصال الحديث، بحث مقدم لمؤتمر "القانون والتكنولوجيا ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ديسمبر 2017 ، ص 359 وما بعدها.

79 راجع في ذلك : د / داديار حميد سليمان ، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الأنترنت ، ص 24 وما بعدها .

80 ) الإعلان الإلكتروني هو : إعلان اطراف الدعوي باي إجراء قانوني يتخذ حال إقامتها وأثناء سيرها وذلك عبر الموقع الإلكتروني أو بالعنوان الإلكتروني المختار) ، راجع في ذلك:

المستشار / نبيل عمران ، المسودة الأولى لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعاوي إلكترونياً أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية ، بتاريخ 20/7/2020 ، مادة (1) .

81 راجع في ذلك : طارق بن عبدا الله بن صالح العمر ، أحكام التقاضي الإلكتروني ، رسالة دكتوراه ، ص 183 وما بعدها .

82 راجع في ذلك : د / داديار حميد سليمان ، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الأنترنت ، ص 133 وما بعدها



## د - النشر الرقمي للأحكام والأعمال القانونية الأخرى :

الوسائل الرقمية قد تكون وسيلة لتوثيق ما يدور في الجلسة بدلاً من محاضرها الورقية وتعتبر كذلك دليلاً لإثبات العلانية من ناحية ، وقد تكون وسيلة لنشر الأحكام القضائية من ناحية أخرى وكذلك وسيلة لنشر التشريعات وآراء الفقه من ناحية ثالثة<sup>83</sup>.

ولكى تقوم هذه الوسائل الرقمية (فاكس ، وتلكس ، والانترنت والفيديو كونفراس وغيرها) بدور فعال في العملية القضائية لابد من وجود متطلبات لكي تعتبر جهازاً معاوناً للقضاء وهي تنمية الوعي الرقمي لدى القائمين على إدارة مرفق القضاء (من قضاة او معاونهم) والمتعاملين معه (الجمهور) ثم تعميم الاجهزة الرقمية على كافة الادارات القانونية بالدولة واجهزتها وتخصيص جهاز لتوثيق حياة القضايا امام المحاكم وربط شبكة المعلومات القانونية بالشبكات المتماثلة الاخرى المحلية والاقليمية والدولية على النحو التالي :

ولكي تعتبر الوسائل الرقمية وتكنولوجيا المعلومات أجهزة معاونة للقضاء لابد من توافر المقترضات أو المتطلبات الآتية<sup>84</sup>:

أ - نشر الوعي بأهمية دور الوسائل الرقمية لدى القائمين على مرفق القضاء (من قضاة ومعاونهم)، والمتعاملين معه من الجمهور، والعمل على تدريبهم وتأهيلهم ورفع كفاءتهم باستمرار لمعرفة محتويات الوسائل وإمكاناتها ونظم تشغيلها والوقوف على تطوراتها.

ب - تعميم استخدام الوسائل الرقمية على كافة الأقسام والإدارات القانونية بالدولة وأجهزتها (كقلم الكتاب - إدارة الإعلان - إدارة الخبراء والطب الشرعي - إدارة التوثيق والشهر العقاري - إدارة التنفيذ وغيرها من الإدارات) وعلى العاملين بالقضاء عموماً.

ج- تخصيص برنامج لتوثيق القضايا أمام المحاكم من حيث نوعها وفئاتها (مثال ذلك برامج إدارة الدعوي آليا او برمجة الدعوي<sup>85</sup>) وذلك لمتابعتها من الأجهزة المختصة بذلك وكذلك الرقابية منها كالتفتيش القضائي وهذا يؤدي بأصحاب الشأن لمعرفة تاريخ وحياة قضاياهم من بدايتها حتى نهايتها وذلك بالدخول إلى الموقع الرقمي<sup>86</sup> المتاح لهم كلما أرادوا ذلك .

<sup>83</sup> راجع في ذلك : القاضي د/ أسامة أحمد عبد النعيم ، بحث منشور بعنوان " الضوابط القانونية لقرار حظر النشر "، بمؤتمر القانون والإعلام إبريل 2017 ، ص 13 ، وراجع أيضا : د. أسامة احمد عبد النعيم ، "ضبط النشر الإلكتروني بين الواقع والمأمول ، مؤتمر القانون و التكنولوجيا ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2017، ص 275 .

<sup>84</sup> راجع في ذلك : د/ سيد احمد محمود ، "إلكترونية القضاء والقضاء الإلكتروني وإلكترونية التحكيم والتحكيم الإلكتروني" ، دراسة مقارنة ، دار الفكر والقانون ، ط ٢٠١٥ ، ص ١٣ وما يليها .

<sup>85</sup> راجع في ذلك: محمد صابر احمد، " دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي "، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، 2012 ، ص 186 وما بعدها .

<sup>86</sup> عرفت المادة الأولى من قانون 175 لسنة 2018 الموقع بأنه:

(الموقع: نطاق أو مكان افتراضي له عنوان محدد على شبكة معلوماتية).

د - ربط المواقع الرقمية المخصصة لإقامة وقيود وإعلان الدعاوي رقمية التابعة لوزارة العدل بالمواقع الأخرى ذات الصلة (كموقع مصلحة الأحوال المدنية والشرطة والنيابة العامة والطب الشرعي... الخ) بالمواقع الرقمية المتعلقة بالمحامين (لتبادل المذكرات فيما بينهم ولسرّيان وتسهيل الإعلانات والإخطارات والإنذارات فيما بينهم من خلال كتابة رقم الفاكس أو الكود الخاص أو البريد الإلكتروني<sup>87</sup> علي الصحيفة ) ، وكذلك ربطها بالمواقع الدولية (خصوصاً في القضايا ذات العنصر الأجنبي) علاوة علي ربطها بالمواقع القضائية العالمية للاستفادة المتبادلة من هذه المعلومات خصوصاً في الدراسات المقارنة سواء أكانت تشريعية أو قضائية أو فقهية .

<sup>87</sup>عرفت المادة الأولى من قانون 175 لسنة 2018 البريد الإلكتروني بأنه:

(البريد الإلكتروني: وسيلة لتبادل رسائل إلكترونية على عنوان محدد، بين أكثر من شخص طبيعي أو اعتباري، عبر شبكة معلوماتية، أو غيرها من وسائل الربط الإلكترونية، من خلال أجهزة الحاسب الآلي وما في حكمها).

## الخلاصة:

التحول نحو رقمية القضاء والعدالة الرقمية يجد بيئة خصبة لكثير من الاستخدامات والتطبيقات وفيما يلي بعض الإمكانيات التي توفرها هذه الأنظمة:

- تسجيل القضية وتحديد كود خاص بها، مع توفير إمكانية لتسهيل تسجيل القضية المحولة من النيابة من خلال نسخ بياناتها رقمياً مما يعني عدم الحاجة إلي إعادة إدخال البيانات التي تم إدخالها لدي النيابة، وكذلك الحال عن تسجيل القضية الاستئنافية يتم نسخ البيانات من محكمة البداية.
- حساب الرسوم المطلوبة وإعداد وطباعة سندات الدفع رقمياً وربطها مع القضية المعنية.
- توفير إمكانية آلية لضبط ومتابعة استيفاء الرسوم علي كافة القضايا وبالقيمة المحددة، وإمكانية طباعة القضايا التي لم يستوف عنها أي رسم وتلك التي لم تستوف رسومها بشكل كامل.
- توزيع القضايا علي السادة القضاة في المحكمة رقمياً.
- إعداد محاضر الجلسات في قاعة المحاكمة ومن قبل أمين السر مباشرة، مع تمكين كل من القاضي وأطراف القضية من متابعة ما يدون في المحضر أولاً بأول ضماناً للشفافية ودقة المحضر المطبوع، وذلك من خلال تركيب شاشتين إضافيتين واحدة لاستخدام القاضي وأخرى لاستخدام المحامين والمتقاضين.
- توفير ماكينات لخدمة المواطنين داخل المحاكم وجميع الإدارات التابعة لوزارة العدل للاستعلام والاستفسار عن قضاياهم والاطلاع علي آخر إجراء تم، وموعد الجلسة القادمة، وخالصة الحكم في حال صدور حكم في القضية وذلك بغض النظر عن مكان تسجيل القضية (من نفس المحكمة يستطيع متابعة كافة القضايا التي تخصه في كافة محاكم الجمهورية).
- توفير إمكانية لإعداد وإصدار كافة نماذج التبليغات والمراسلات الصادرة من المحكمة بشكل آلي وبالاعتماد على البيانات التي تم تزويد الكمبيوتر بها لحظة تسجيل القضية ودون الحاجة إلى إعادة طباعة البيانات مرة أخرى.
- توفير إمكانية تبادل المذكرات بين المحاكم المختلفة من خلال موقع وزارة العدل الخاص بكل محكمة دون الحاجة إلى المراسلات الورقية.
- طباعة قرار الحكم المتعلق بالقضية لحظة صدور الحكم من خلال أمين السر، والذي يقوم بدوره أيضا بفصل القضية وإدخال خالصة الحكم لكل طرف من أطراف القضية وتحديد التهم التي أدين بها، كما يتم إدخال مدة الحكم (سنة، شهر، يوم) ، وقيمة الغرامات المحكوم بها.
- تقديم خدمات رقمية للمواطنين عبر شبكة الإنترنت يستطيعون من خلالها الاستفسار ومتابعة قضاياهم من المنزل ودون الحاجة إلى القدوم إلي المحكمة وذلك من خلال الدخول علي موقع المحكمة وإدخال رقم القضية.

- تقديم خدمات رقمية للمحامين عبر شبكة الإنترنت بحيث يستطيع المحامي بعد إدخال رقم عضويته لدي نقابة المحامين وكلمة السر الخاصة به من استعراض كافة القضايا التي تم توكيله رقمياً فيها<sup>88</sup>، المفصول منها والمنظور وخلال فترة زمنية يحددها هو، وكذلك يستطيع طباعة جدول أعماله للأسبوع القادم.
  - تقديم خدمات رقمية للمواطنين حيث يستطيع المواطنون من خلالها إرسال رسالة (SMS) عبر الهاتف المحمول يطلب فيها الاستفسار عن كافة القضايا المقامة ضده في كافة محاكم الجمهورية، وذلك بعد قيده بالسجل الرقمي بالمحكمة، وهذه خدمة تفتح مجالات كثيرة لقطاع الاستثمار تحقق الكثير من الأرباح.
  - يوفر للمحكمة إمكانية استخدام الرسائل الرقمية (SMS) في التبليغات القضائية والإعلان الرقمي. حيث يمكن تبليغ الطرف المعني أو المحامي بموعد الجلسة القادمة ورقم القضية والمحكمة. كما يمكن تبليغه بصور الحكم و خلاصته.
  - يوفر نظام التقاضي الرقمي إمكانية الربط بين الجهات الأمنية ذات العلاقة بلف القضية في سرية تامة بحيث يتم تبادل كافة المذكرات والمراسلات من خلال البريد الإلكتروني ودون الحاجة إلي المراسلات الورقية التي تأخذ وقتاً طويلاً وتكون عرضة للضياع أو التلف أو التأخير.
  - يوفر النظام مرجعاً مهماً للسادة القضاة وأعضاء النيابة العامة حيث يمكنهم من الحصول علي سيرة ذاتية تشمل كافة السوابق للطرف المعني سواء كان مدعي أو مدعي عليه، وكذلك الاطلاع علي الأحكام السابقة الصادرة بحقة وكيفية تنفيذ الحكم، وذلك بشكل مباشر من خلال جهاز الكمبيوتر المتوفر في قاعة المحاكمة أو في مكتب القاضي.
  - يوفر النظام الرقمي عدداً كبيراً من التقارير والإحصائيات والجدول ومؤشرات الأداء للفترة التي يطلبها الأطراف المعنية (السنة الحالية مثلاً) وإمكانية مقارنتها مع الفترة السابقة (السنة السابقة) مما يمكن من معرفة مدي التقدم والتحسين في الأداء مع مرور الوقت.
  - يوفر النظام الرقمي وسائل تقنية لقياس أداء وإنجازات الأفراد اليومية والشهرية والسنوية ومقارنته مع زملائهم علي نفس الدرجة في المحكمة والذين يقومون بأعمال مشابهة مع متوسط الأداء لموظفي الجمهورية الأمر الذي يعني توفير وسيلة لحفز الموظفين علي بذل المزيد من العمل والعطاء، ومكافأة وتحفيز المتميزين منهم.
  - يوفر النظام الرقمي إمكانية إنشاء أرشيف رقمي خاص بكل محكمة وكل إدارة تابعة لوزارة العدل والذي يوفر الكثير من الفوائد والتي منها تزويد المحكمة بالمعلومات اللازمة في حالة التكرار، وتسهيل متابعة حالات وقف التنفيذ والعقوبات البديلة لإعادة فرض العقوبة المناسبة عند الإخلال بشروط وقف التنفيذ، ومساعدة النيابة من خلال توفير سجل السوابق القضائية، والمساهمة في تأسيس سجل ائتماني للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وإمكانية الربط وتبادل البيانات مع الدوائر الأمنية ذات العلاقة، والإسراع في تنفيذ الخدمات ذات العلاقة بالحكومة الرقمية.
- فالخدمات الرقمية المتعلقة بالإجراءات السابق ذكرها يمكن أن تطبق علي جميع درجات المحاكم و مراحل التقاضي فيجوز إقامة الدعاوي التي تختص بها المحكمة والسير في إجراءاتها رقمياً<sup>89</sup> والاطعن علي الأحكام

<sup>88</sup> راجع في ذلك : المستشار/ عصام الترساوي ، إلكترونية القضاء بين النظرية و التطبيق ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة

عين شمس ، 2019 ، ص 385.

الصادرة فيها من جانب الأشخاص والجهات المقيدة بالسجل الرقمي<sup>90</sup> ، وذلك بموجب صحيفة موقعة ومودعة رقمياً<sup>91</sup> بالموقع المخصص لقلم كتاب المحكمة. حيث تقيد الدعوي بعد السداد الرقمي<sup>92</sup> للرسوم والدمغات المقررة قانوناً ورفع المستندات رقمياً<sup>93</sup> في ظل حماية إقامة وسير الدعوي رقمياً<sup>94</sup> بجميع مراحل ودرجات التقاضي من جانب الجهات ذات الصلة<sup>95</sup>.

89 ) سير الدعوي الإلكتروني: مباشرة إجراءات التقاضي المقررة قانوناً عبر الموقع الإلكتروني المخصص لهذا الغرض ( . راجع في ذلك : م 13 قانون 146 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون

المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم 120 لسنة 2008 ، راجع أيضاً : المستشار / نبيل عمران ، المسودة الأولى لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعوي إلكترونياً أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية، بتاريخ 2020/7/20 ، مادة (1) .

90 ) السجل الإلكتروني: السجل المعد إلكترونياً بالمحاكم المختصة لقياد بيانات الجهات والأشخاص ووسيلة التواصل معهم والتي تمكن راغب الإعلان من إخطار الخصوم بالدعوي أو بالطلبات العارضة أو بالأحكام التمهيدية الصادرة فيها ( . راجع في ذلك : م 13 قانون 146 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم 120 لسنة 2008 ، راجع أيضاً :

المستشار / نبيل عمران ، المسودة الأولى لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعوي إلكترونياً أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية، بتاريخ 2020/7/20 ، مادة (1) .

91 ) الإيداع الإلكتروني: وسيلة إقامة وقيد صحيفة الدعوي وكذا الطلبات العارضة والإدخال والتدخل والتوقيع على صفحتها توقيعاً إلكترونياً معتمداً وإيداع المستندات والمذكرات والتي تتم عبر الموقع المخصص لذلك بالمحكمة المختصة ( . راجع في ذلك : م 13 قانون 146 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم 120 لسنة 2008 ، راجع أيضاً :

المستشار / نبيل عمران ، المسودة الأولى لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعوي إلكترونياً أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية، بتاريخ 2020/7/20 ، مادة (1) .

92 ) السداد الإلكتروني : الوسيلة التي توفرها المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية لسداد كافة رسوم استخدام خدمة التقاضي الإلكتروني بالمحاكم المختصة والرسوم القضائية والدمغات المقررة لإقامة الدعوي ومنها البطاقات المدفوعة مسبقاً " بطاقات السحب والائتمان" والحالات المصرفية ( . راجع في ذلك : م 13 قانون 146 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون

رقم 120 لسنة 2008 . ، راجع أيضاً : المستشار / نبيل عمران ، المسودة الأولى لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعوي إلكترونياً أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية، بتاريخ 2020/7/20 ، مادة (1) .

93 ) رفع المستندات الكترونياً: تحميل المستندات والمذكرات المقدمة من أطراف الدعوي علي الموقع الإلكتروني للمحكمة المختصة المختصة مع إمكانية حفظها واسترجاعها والاطلاع عليها ونسخها تمهيداً لإرفاقها بملف الدعوي ( . راجع في ذلك : م 13 قانون 146 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم 120 لسنة 2008 ، راجع أيضاً : المستشار

/ نبيل عمران ، المسودة الأولى لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعوي إلكترونياً أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية، بتاريخ 2020/7/20 ، مادة (1) .

94 ) حماية إقامة وسير الدعوي الكترونياً: أي حماية مستندات الدعوي المقامة الكترونياً والتي تهدف إلى تفادي تعديل أو تغيير أو تدمير ملفاتها سواء تم ذلك عمداً أو بإهمال ( . راجع في ذلك : م 13 قانون 146 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم 120 لسنة 2008 ، راجع أيضاً : المستشار / نبيل عمران ، المسودة الأولى

لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعوي إلكترونياً أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية، بتاريخ 2020/7/20 ، مادة (1) .

95 ) الجهات ذات الصلة: الجهات المعنية بتسيير منظومة التقاضي الإلكتروني بالمحاكم والتي منها وزارة العدل ووزارة الاتصالات ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية والبنك المركزي المصري والسجل التجاري ( . راجع في ذلك : م 1 قانون 146 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم 120 لسنة 2008.

## المبحث الثاني

### رقمية الوسائل البديلة والوسائل البديلة الرقمية<sup>96</sup>

نتج عن عصر عولمة الاقتصاد وعولمة العلوم والتقدم التكنولوجي في الأجهزة الرقمية إلى دخول الأخيرة في الأنشطة الحياتية المختلفة عموماً وفي الحياة القانونية على وجه الخصوص وترتب على ذلك ظهور وسائل حماية رقمية (اتفاقية) للحقوق والمراكز التي تنشأ للأشخاص من خلال تعاملاتهم المالية التقليدية أو الرقمية وتتجسد وسائل الحماية الرقمية في<sup>(97)</sup>:

- 1- رقمية الصلح والمفاوضات والوساطة والتوفيق وكذلك الصلح والمفاوضات والوساطة والتوفيق الرقمي<sup>(98)</sup>.
- 2- رقمية التحكيم والتحكيم الرقمي<sup>(99)</sup>.

ونظراً لانتشار التجارة الدولية التقليدية والرقمية التي تقوم على السرعة في إبرام عقودها وتنفيذها وأن القضاء الوطني أصبح ليس مجدياً في سرعة فض المنازعات الناشئة عنها لما يتسم به من بطء وتعقيد إجراءاته من

96 راجع في ذلك : د . سيد احمد محمود احمد ، بحث بعنوان " حل المنازعات الرياضية بالوسائل التقليدية والمعاصرة (الواقع والمأمول في البلاد العربية )" مارس 2017 المؤتمر العملى الدولي الحادي عشر- لكلية الحقوق ، جامعة أسيوط فى الفترة من 29 الى 30 مارس 2017

97 - سيد أحمد محمود ، إلكترونية القضاء ، ص 61 .

98 - اشرنا فيما سبق إلى أن الصلح والمفاوضات أو الوساطة أو التوفيق قد يتم بوسائل تقليدية .

99 - اشرنا فيما سبق إلى ان التحكيم قد يتم بوسائل تقليدية .

المقصود من إلكترونية التحكيم : هي اتفاق الاشخاص الطبيعية أو الاعتبارية - في شرط او مشاركة على استخدام الاجهزة والوسائل الالكترونية في خدمة عملية التحكيم بدءاً من اشخاصة ( اطراف التحكيم او من يمثلهم) من ناحية والمحكم ( شخص طبيعى ) او هيئة تحكيم إلكترونية ( لها موقع الكترونى ) وفي أمين السر عند الاقتضاء من ناحية اخرى مروراً بإجراءاته وإنهاء بصدر حكم يطبق القانون التقليدى او الالكترونى المحدد اتفاقاً او قانوناً او يطبق قواعد العدالة والانصاف عن نزاع ناشئ عن عقد تقليدى او الكترونى او عن غير عقد اما التحكيم الالكترونى فيقصد به ان يكون محله نزاعاً وإجراءاته الكترونية ، وبالتالي حكم إلكترونى يطبق القانون التقليدى أو الالكترونى أو قواعد العدالة والانصاف بغية استمرار العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهم أو أن يفصل الجهاز الالكترونى بذاته بدلاً من المحكم الشخص الطبيعى ( أى الانسان ) وذلك من خلال إجراءات إلكترونية في نزاع مالى أو حسابى ناشئ عن عقد تقليدى أو إلكترونى او ناشئ عن غير عقد تقليدى أو إلكترونى ويصل إلى حكم إلكترونى يطبق القانون الالكترونى المحدد اتفاقاً أو قانوناً أو يطبق قواعد العدالة والانصاف ، انظر سيد أحمد محمود ، إلكترونية القضاء ، ص 78 .

كما تجب الإشارة إلى أن النزاعات الرياضية ، أرض خصبة للتحكيمات متعددة الاطراف ( المعقدة ) والشرط التحكىمى بالاحالة ، تحت هذا العنوان انظر مقالة:

Ahmed ouerfelli , [http s : // www.linkedin.com/pluse,2march2016](http://www.linkedin.com/pluse,2march2016).

ناحية ونظراً لأن الوسائل البديلة<sup>100</sup> (الصلح ، المفاوضات ، الوساطة<sup>(101)</sup> ، التوفيق ، التحكيم)<sup>(102)</sup> أصبحت مكلفة وقد تستغرق مدة ليست بالقصيرة ، كما انها ليست فعالة إذا شابهها سوء نية من اشخاصها هذا فضلاً عن عقبات الاعتراضات على القرارات الصادرة فيها وتنفيذها على عكس رقمية الوسائل البديلة والوسائل البديلة الرقمية التي تتميز بالسرعة واليسر والمرونة ولوجستيات هذه الوسائل التي توفر الوقت والجهد والنفقات وإقتصاد الاجراءات وهذه المزايا لا تتوافر في القضاء التقليدي أو الوسائل البديلة التقليدية سواء كانت داخلية او دولية اما رقمية الوسائل البديلة أو الوسائل البديلة الرقمية فهي لا تتطلب انتقال اطراف النزاع أو الحضور الجسدي أو المادى بل يمكن سماعهم عبر وسائل الاتصال الرقمي عبر الأقمار الصناعية علاوة على سرعة إصدار الاحكام وذلك لسهولة الاجراءات حيث يتم تقديم المستندات والاوراق عبر البريد الإلكتروني وعبر الاتصال المباشر بالخبراء أو تبادل الحديث معهم عبر الانترنت .

المقصود من رقمية الوسائل البديلة على وجه الخصوص هي التي تتم إجراءاتها عبر شبكة الانترنت ويخلط البعض بين رقمية التحكيم والتحكيم الرقمي حيث يعرف الأخير بأنه "التحكيم الذي تتم إجراءاته عبر شبكة الانترنت وهو يكتسب صفة رقمية من الطريقة التي يتم بها حيث تتم بطريقة سمعية عبر شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد ، دون حاجة إلى إلتقاء اطراف النزاع والمحكمين في مكان معين"<sup>(103)</sup>. ويكون نطاق رقمية الوسائل البديلة

<sup>100</sup> وللوقوف علي ما هيه الحلول البديلة للنزاعات؟ راجع في ذلك : القاضي . د/ أسامة أحمد عبد النعيم ، إدارة الدعوي العمالية بين التسوية والتقاضي ، مرجع سابق ، ص 36 ، وراجع أيضا : (تاريخ آخر دخول علي الموقع 2021/1/10 )

- <https://www.findlaw.com/hirealawyer/choosing-the-right-lawyer/alternative-dispute-resolution.html>
- [https://www.law.cornell.edu/wex/alternative\\_dispute\\_resolution](https://www.law.cornell.edu/wex/alternative_dispute_resolution)
- <https://hbr.org/1994/05/alternative-dispute-resolution-why-it-doesnt-work-and-why-it-does>
- <https://unece.org/about-adr>
- <https://adr.org/>
- وللوقوف علي ما هية حل المنازعات عبر الإنترنت ODR راجع في ذلك : (تاريخ آخر دخول علي الموقع 2021/1/10 )
- <https://ec.europa.eu/consumers/odr/main/?event=main.home2.show>
- <http://odr.info/>
- <https://www.ncsc.org/odr/guidance-and-tools>
- <http://www.odreurope.com/>
- <https://odr2020.org/>
- <https://www.adrodrinternational.com/>
- <https://www.ukecc.net/odr>

<sup>101</sup> - ميناخ خافشا دوريان minas khatcha dourian استخدام الوساطة في المنازعات الرياضية في 27 / 6 / 2010

<sup>102</sup> - نواف عبد الرحمن عرافي ، الوسائل البديلة لحل النزاعات ، جريدة الرياض 22 جمادى الاول 1438 هـ - 19 فبراير 2017

<http://www.alriyadh.com/1089302>

<sup>103</sup> - بلال عبد المطلب بدوي ، التحكيم الإلكتروني كوسيلة لتسوية منازعات التجارة الالكترونية ط 2006 ، ص 11 وما يليها .

النظم والتنقية المعلوماتية ، الحوسبة التطبيقية والمعاملات الرقمية أو الغير رقمية وما يتصل بها على المستويين الداخلى والدولى وفي القطاعين العام والخاص ، وهذه الوسائل تطبق أيضاً على المنازعات الرياضية ، اما الوسائل البديلة الرقمية فيكون نطاقها على المنازعات التى تتعلق بالعمليات الحسابية أو على المعاملات الرقمية .

وتهدف رقمية الوسائل البديلة أو الوسائل البديلة الرقمية إلى تنقية بيئة العمل الرقمي أو الغير رقمي وما يتصل بها من خلال تسوية أو لحل المنازعات الغير رقمية او حتى الرقمية القائمة وتقديم الخدمات الاستشارية في المعاملات الرقمية التى من شأنها منع حدوث المنازعات من أجل مجتمع رقمي معاف .

وتتجسد مزايا رقمية الوسائل البديلة أو الوسائل البديلة الرقمية في السرعة بما يتمشى مع طبيعة التجارة الرقمية ( حيث السرعة في إبرام العقود وتنفيذها ) وحيث لا يتطلب ذلك الحضور المادى أو الجسدى للخصوم او من يمثلهم أو للخبراء بل يمكن الاستماع إليهم عبر وسائل الاتصال الرقمي عبر الأقمار الصناعية ( الانترنت ) وسرعة اصدار الاحكام نظراً لسهولة الاجراءات حيث يتم تقديم المستندات والاوراق عبر الموقع الرقمي ( او البريد الإلكتروني ) هذا من ناحية ومن ناحية اخرى كما تتميز بقله التكاليف حيث لا يوجد انتقال للخصوم او من يمثلهم او الخبراء او للمحكمين انفسهم<sup>(105)</sup> أو للوسطاء او الموفقين .

وبعد استخدام الطرق الحديثة والتقنيات المالية للمعلومات والاتصالات في سرعة انجاز الاعمال الرقمية وإبرام العقود وتنفيذها من خلال شبكة الانترنت أخذ التفكير في استخدام نفس هذه التقنية الرقمية للتسوية في ما قد ينشأ من منازعات وقضايا وخلافات خاصة بهذه الاعمال والعقود ، بمعنى أن إجراءاتها تتم عبر شبكات الانترنت ( الرسائل الرقمية ) دون الحاجة إلى وجود اطراف النزاع ، وهذا التطور الحديث يقتضى أيضاً تطوير في النظام القانونى حتى يلائم ويوازي ويحكم هذه التقنية الحديثة أو أن التحكيم العادى المتعارف عليه دولياً في حل منازعات التجارة الدولية سريع وغير مكلف ، إلا انه سيظل يبقى بطيئاً ومكلفاً بالنسبة للمعاملات التجارية الرقمية<sup>(106)</sup> .

وعلى ذلك يمكن لحل المنازعات الرياضية باللجوء إلى رقمية الوسائل البديلة ( الصلح ، المفاوضات ، الوساطة ، التوفيق ، التحكيم ) أو باللجوء إلى الوسائل البديلة<sup>107</sup> الرقمية ( الصلح الرقمي ، المفاوضات الرقمية ، الوساطة الرقمية ، التوفيق الرقمي ، التحكيم الرقمي ) بالمفهوم الذى حددناه سابقاً

<sup>104</sup> - محمد حسين منصور ، المسئولية الالكترونية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ط 2003 ، ص 417 .

<sup>105</sup> - بلال عبد المطلب بدوى ، ص 11 وما يليها ، سيد احمد محمود ، إلكترونية القضاء ، ص 62 وما يليها .

<sup>106</sup> - بلال عبد المطلب بدوى ، التحكيم الإلكتروني ، ص 11 وما يليها ، سيد أحمد محمود ، الكترونية القضاء ، ص 63 .

<sup>107</sup> وللوقوف علي ما هيه الحلول البديلة للنزاعات؟ راجع في ذلك : القاضي . د/ أسامة أحمد عبد النعيم ، إدارة الدعوي العمالية بين التسوية والتقاضي ، مرجع سابق ، ص 36 ، وراجع أيضا : (تاريخ آخر دخول علي الموقع 2021/1/10 )

- <https://www.findlaw.com/hirealawyer/choosing-the-right-lawyer/alternative-dispute-resolution.html>
- [https://www.law.cornell.edu/wex/alternative\\_dispute\\_resolution](https://www.law.cornell.edu/wex/alternative_dispute_resolution)
- <https://hbr.org/1994/05/alternative-dispute-resolution-why-it-doesnt-work-and-why-it-does>
- <https://unece.org/about-adr>



▪ خصائص رقمية الوسائل البديلة أو الوسائل البديلة الرقمية<sup>(108)</sup> هي :

1- انعدام العلاقة المباشرة ( المادية ) :

بين طرفي النزاع بعضهم البعض الاخر وبيهم وبين من يتولى المفاوضات او الوساطة او التوفيق أو التحكيم لانها تكون بألية رقمية وكذلك إجراءاتها .

2- وجود الوسيط الرقمي :

كشبكة الانترنت او البريد الإلكتروني او الفيديوكونفرنس .

3- السرعة في انجاز العمل :

إن استخدام الوسائط الرقمية في فض المنازعات عموماً وفي المنازعات الرياضية على وجه الخصوص يؤدي إلى سرعة الفصل فيها حيث تحقق لوجيستيات الوسائل البديلة لتوفير الوقت والجهد والمال والاجراءات وبالتالي توفر عناء الفرد الانتقال والاقامة خصوصاً إذا كان اطراف النزاع او من يتولى المفاوضات او الوساطة او التوفيق أو التحكيم من دول مختلفة .

4- السرعة وسهولة الإجراءات :

يلجأ اطراف النزاع إلى رقمية الوسائل البديلة او الوسائل البديلة الرقمية لحل النزاع بعيداً عن القضاء الوطني الذي يحتوي على البطء في إجراءاته وتعقيد في شكلياته وزيادة في نفقاته وعلانية جلساته التي تفضي الاسرار علاوة على عدم حيادية القاضى الوطني إذا كان احد طرفي النزاع عنصراً اجنبياً ، علاوة على تجنب لبعض مشكلات القضاء الوطني من تنازع الاختصاص القضائي وتنازع القوانين وبالتالي يكون لطرفي النزاع حافز نفسي واقتصادي قوى يجعلهم يبتعدون عن القضاء الوطني ويفضلون اللجوء إلى رقمية الوسائل البديلة أو الوسائل البديلة الرقمية<sup>(109)</sup> ويكون ذلك من درجة تقاضى واحدة ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك<sup>(110)</sup> .

– <https://adr.org/>

➤ وللوقوف علي ما هية حل المنازعات عبر الإنترنت ODR راجع في ذلك : (تاريخ آخر دخول علي الموقع 2021/1/10 )

– <https://ec.europa.eu/consumers/odr/main/?event=main.home2.show>

– <http://odr.info/>

– <https://www.ncsc.org/odr/guidance-and-tools>

– <http://www.odreurope.com/>

– <https://odr2020.org/>

– <https://www.adrodrinternational.com/>

– <https://www.ukecc.net/odr>

108 – سيد أحمد محمود ، إلكترونية القضاء ، ص 66 وما يليها .

109 – عن التحكيم الإلكتروني محمد مأمون احمد سليمان ، التحكيم في منازعات التجارة الالكترونية ، رسالة دكتوراه ، عين شمس ، ط 2009 ، ص 554 .

110 – وجدى راغب ، مفهوم التحكيم ، ص 5 ، سيد أحمد محمود ، مفهوم التحكيم وفقاً لقانون التحكيم المصري والمرافعات الكويتي ، ط 2006 ، ص 18 ، ولنفس المؤلف ، إلكترونية القضاء ، ومرجع سابق ، ص 68 .

## 5- السرية :

لا تخضع رقمية الوسائل البديلة أو الوسائل البديلة رقمياً لنظام العلانية – تمكين الجمهور من الحضور – الذي يتسم به النظام القضائي في الدولة ما لم يتفق طرفي النزاع على غير ذلك مما يحفظ لهم سمعتهم واسرار معاملاتهم ويخطر الخصوم بمواعيد هذه الجلسات رقمياً ويتم عقدها أيضاً رقمياً ويتم الاطلاع على المستندات والاوراق والمرفقة بينهم رقمياً والمداولة وإصدار الاحكام يكون رقمياً أيضاً ولا يجوز نشر الاحكام او جزء منها الا بموافقة طرفي النزاع .

## 6- المرونة :

تتميز رقمية الوسائل البديلة او الوسائل البديلة رقمياً بالمرونة مما يسمح لطرفي النزاع بتنظيمه بما يتبرأ لهما من حيث الزمان والمكان والاجراءات وغير ذلك من المسائل المتعلقة برقمية الوسيلة البديلة او الوسيلة البديلة رقمياً .

## 7- الكفاءة او الصلاحية الفنية :

فيمن يتولى القيام بالوسائل البديلة سواء أكان مصالِحاً او مفاوضاً او وسيطاً او موقفاً او محكماً أى يتم اختياره وفقاً لتخصصه وفهمه لطبيعة النزاع المعروض عليه فمثلاً في المنازعات الرياضية يتم اختيار شخص لديه كفاءة وخبرة رياضية في مجال النزاع المطروح عليه علاوة على إلمامة بأمر تقنية بالغة الدقة وبالتالي لديه اتصال بعالم الرقميات ويتمتع بخبرة كذلك في موضوع النزاع المعروض عليه <sup>(111)</sup> .

## 8- تحقيق العدالة :

تحقق الوسائل البديلة عموماً والتحكيم على وجه الخصوص ميزه لاطرافه تتمثل في تقديم مبادئ أكثر من المنصوص عليها في القانون الوضعي والتي يمكن من خلالها تحقيق العدالة بالمعنى الحقيقي لها <sup>(112)</sup> ، وهذه الميزة تتحقق في رقمية الوسائل البديلة او الوسائل البديلة الرقمية بشكل أوفر حيث تتحرر من القوالب الشكلية التي تتطلبها القوانين الوطنية ويستبدل بها إجراءات أكثر سهولة ويسراً أو استجابة لمقتضيات السرعة والعدالة . كما أن رقمية الوسائل البديلة او الوسائل البديلة الرقمية من حيث المضمون هي الأكثر ملاءمة عن غيرها ( القضاء التقليدي " العادي او المتخصص " – او الوسائل البديلة التقليدية ) لتحقيق العدالة في المنازعات الرياضية خاصة وان القوانين الوطنية غير مؤهلة للتعامل مع هذا النوع من المنازعات بما يكفل تحقيق العدالة المنشودة ، علاوة على أن الخصوم قد يتفقوا على تطبيق قواعد العدالة والانصاف <sup>113</sup> على موضوع النزاع فتكون فرصة تحقيق

<sup>111</sup> – اذا تم الاتفاق بين طرفي النزاع على اللجوء إلى إلكترونية التحكيم او التحكيم الإلكتروني فلا بد ان يكون لدى المحكم خبره في مجال التحكيم ، محمد شفيق ، التحكيم التجاري الدولي ، دار النهضة العربية ، سنة 1982 ، ص 2 .

<sup>112</sup> – ابو زيد رضوان ، التحكيم التجاري الدولي ، دار النهضة العربية ، سنة 1987 ، ص 3 .

<sup>113</sup> وللوقوف علي ما هيه الحلول البديلة للنزاعات؟ راجع في ذلك : القاضي . د/ أسامة أحمد عبد النعيم ، إدارة الدعوي العمالية بين التسوية والتقاضي ، مرجع سابق ، ص 36 ، وراجع أيضا : (تاريخ آخر دخول علي الموقع 2021/1/10 )

العدالة في رقمية الوسائل البديلة أو الوسائل البديلة الرقمية تتم بشكل سريع وأمن وحتى لو اتفق الخصوم على تطبيق قانون معين على نزاعهم المطروح على رقمية التحكيم أو التحكيم الرقمي – كما يرى البعض<sup>(114)</sup> – فيقوم المحكم بتطبيقه بطريقة مرنة وعادلة تعمل على التوفيق بين المصالح المتعارضة بشكل مرضى وعادل للطرفين .

- 
- <https://www.findlaw.com/hirealawyer/choosing-the-right-lawyer/alternative-dispute-resolution.html>
  - [https://www.law.cornell.edu/wex/alternative\\_dispute\\_resolution](https://www.law.cornell.edu/wex/alternative_dispute_resolution)
  - <https://hbr.org/1994/05/alternative-dispute-resolution-why-it-doesnt-work-and-why-it-does>
  - <https://unece.org/about-adr>
  - <https://adr.org/>
- وللوقوف على ما هية حل المنازعات عبر الإنترنت ODR راجع في ذلك : (تاريخ آخر دخول علي الموقع 2021/1/10 )
- <https://ec.europa.eu/consumers/odr/main/?event=main.home2.show>
  - <http://odr.info/>
  - <https://www.ncsc.org/odr/guidance-and-tools>
  - <http://www.odreurope.com/>
  - <https://odr2020.org/>
  - <https://www.adrodrinternational.com/>
  - <https://www.ukecc.net/odr>

114 - بلال عبد المطلب بدوى ، ص 19 وما يليها ، د/ سيد احمد محمود ، الكترونية القضاء، ص 71 .

## المبحث الثالث

### الوسائل البديلة لحل المنازعات عبر الإنترنت

115 (ODR)

وسوف نعرض بهذا المبحث للنقاط التالية :

المطلب الأول: ماهية حل المنازعات عبر الإنترنت ( ODR )

المطلب الثاني: خصائص تسوية المنازعات عبر (ODR)

المطلب الثالث: كيفية استخدام حل المنازعات عبر الإنترنت

المطلب الرابع: أشكال حل المنازعات عبر الإنترنت

المطلب الخامس: رقمية الوسائل البديلة بالنظم القضائية المقارنة

وذلك على النحو التالي :

### المطلب الأول

#### ماهية حل المنازعات عبر الإنترنت ( ODR )

هو فرع من فروع تسوية المنازعات يستخدم التكنولوجيا لتسهيل حل المنازعات بين الأطراف. إنه ينطوي في المقام الأول على التفاوض أو الوساطة أو التحكيم ، أو مزيج من الثلاثة. في هذا الصدد ، غالبًا ما يُنظر إليه على أنه المكافئ عبر الإنترنت لتسوية المنازعات البديلة (ADR) ، ومع ذلك ، يمكن لتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر أن تعزز هذه الوسائل التقليدية لحل المنازعات من خلال تطبيق التقنيات المبتكرة والتقنيات عبر الإنترنت على العملية.

التسوية الحاسوبية مجال واسع يمكن تطبيقه على مجموعة من المنازعات ؛ المنازعات الشخصية بما في ذلك المنازعات بين المستهلك ؛ والمنازعات بين الدول. من المعتقد أن الآليات الفعالة لحل المنازعات عبر الإنترنت ستؤثر في تطوير التجارة الرقمية. على الرغم من أن تطبيق تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر لا يقتصر على المنازعات الناشئة عن المعاملات التجارية للمستهلكين (C2B) عبر الإنترنت ، إلا أنه يبدو مناسبًا بشكل خاص لهذه المنازعات ، نظرًا لأنه من المنطقي استخدام نفس الوسيلة (الإنترنت) لحل المعاملات الرقمية. نزاعات التجارة عندما تكون الأطراف في كثير من الأحيان بعيدة عن بعضها البعض.

<sup>115</sup> حل المنازعات عبر الإنترنت (ODR) هي اختصار ل Online dispute resolution وهو فرع من فروع حل النزاعات التي تستخدم التكنولوجيا لتسهيل حل النزاعات بين الأطراف. وهو ينطوي في المقام الأول على التفاوض أو الوساطة أو التحكيم، أو مزيج من الثلاثة ، وفي هذا الصدد، كثيرا ما ينظر إليها على أنها المعادل الإلكتروني لحل المنازعات البديل. راجع في ذلك :

National Centre for Technology and Dispute Resolution, Standards of Practice. See <www.odr.info.>

تتراوح تقنيات حل المنازعات من الأساليب التي تتمتع فيها الأطراف بالسيطرة الكاملة على الإجراء ، إلى الأساليب التي يتحكم فيها طرف ثالث في كل من العملية والنتيجة. يمكن استكمال هذه الأساليب الأولية لحل المنازعات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT). عندما يتم إجراء العملية بشكل أساسي عبر الإنترنت ، يشار إليها باسم ODR ، أي لتنفيذ معظم إجراءات تسوية المنازعات عبر الإنترنت ، بما في ذلك التقديم الأولي ، والتعيين المحايد ، وعمليات الإثبات ، وجلسات الاستماع الشفوية إذا لزم الأمر ، والمناقشات عبر الإنترنت ، وحتى تقديم التسويات الملزمة. وبالتالي ، فإن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشري وسيلة مختلفة لحل المنازعات ، من البداية إلى النهاية ، مع احترام مبادئ الإجراءات القانونية الواجبة.

نشأت التسوية الحاسوبية من التآزر بين الحلول البديلة لتسوية المنازعات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، كطريقة لحل المنازعات التي نشأت عبر الإنترنت ، والتي كانت الوسائل التقليدية لتسوية المنازعات فيها غير فعالة أو غير متاحة . يتزايد إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسوية المنازعات حاليًا لدرجة أن الفرق بين تسوية المنازعات خارج الإنترنت وتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر غير واضح. لقد لوحظ أنه من الممكن فقط التمييز بين الإجراءات التي تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا عبر الإنترنت والإجراءات التي لا تعتمد على ذلك.

عرّف البعض تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر على أنها استخدام الوسائل البديلة لتسوية المنازعات بمساعدة أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أساسي. على الرغم من أن جزءًا من ODR يشتمل على نهج أوسع التقاضي عبر الإنترنت والأشكال الفريدة الأخرى للحل المنازعات عندما يتم دعمها إلى حد كبير بواسطة أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصممة خصيصًا. يبدو التعريف الأخير أكثر ملاءمة لأنه يشتمل على جميع الأساليب المستخدمة لحل المنازعات التي تتم بشكل أساسي من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وعلاوة على ذلك ، فإن هذا المفهوم أكثر اتساقًا مع حقيقة أن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر نشأت من التمييز مع عمليات تسوية المنازعات خارج الإنترنت.

في نظام تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر (ODR) ، لا يقتصر تنفيذ إدارة المعلومات على الأشخاص الطبيعيين فحسب ، بل يتم أيضًا من خلال أجهزة الكمبيوتر والبرامج. بالإضافة إلى المتنازعين (أو أكثر) والطرف المحايد الثالث ، فإن وصف التكنولوجيا بالطرف الرابع هو استعارة واضحة تؤكد كيف يمكن للتكنولوجيا أن تكون قوية لتغيير الجوانب الثلاثة التقليدية .

يجسد الطرف الرابع مجموعة من الإمكانيات بنفس الطريقة التي يقوم بها الطرف الثالث. في حين أن الطرف الرابع قد يحل في بعض الأحيان محل الطرف الثالث ، أي التفاوض الآلي ، فعادة ما يستخدمه الطرف الثالث كأداة للمساعدة ODR.

قد يقوم الطرف الرابع بالعديد من الأشياء مثل تنظيم المعلومات ، وإرسال الردود التلقائية ، وتشكيل الاتصالات الكتابية بطريقة أكثر تهذيبًا وبناءة ، مثل حظر اللغة البذيئة. بالإضافة إلى ذلك ، يمكنه مراقبة الأداء وجدولة الاجتماعات وتوضيح الاهتمامات والأولويات وما إلى ذلك. ستؤدي مساعدة الطرف الرابع إلى زيادة التقدم التكنولوجي ، وبالتالي تقليل دور الطرف الثالث المحايد. من المتوقع أن يتم إنشاء صور رمزية افتراضية "للطرف الرابع" للحكم في المنازعات ويمكن أن تصبح أكثر مهارة وذكاءً بمرور الوقت.

ونتيجة لذلك ، تتزايد كفاءة عمليات تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر ، مما يمنح المتنازعين مزايا أكبر من حيث توفير الوقت وخفض التكاليف.

#### الفرع الأول : التعريفات البديلة

في الممارسة العملية ، من الصعب تقديم تعريف قائم بذاته للتسوية الحاسوبية ، ونظرًا لوتيرة التغيير ، فقد لا يكون من الممكن القيام بذلك. عادةً ما ينطوي استخدام التكنولوجيا على استخدام تكنولوجيا الاتصالات المستندة إلى الإنترنت في مرحلة ما ، ولكن ODR لا يتضمن بالضرورة عمليات عبر الإنترنت بحتة - علاوة على ذلك ، يمكن تكرار العديد منها في وضع عدم الاتصال باستخدام القلم والورق ، أو يمكن تحقيقه باستخدام أجهزة كمبيوتر بدون اتصالات بالإنترنت RSS.

إن نطاق المصطلحات والمختصرات المستخدمة لوصف المجال يزيد من الارتباك الذي يشعر به غالبًا أولئك الذين ليسوا على دراية بمجال ODR الجديد. تشمل هذه الشروط:

- حل نزاعات الإنترنت (Idr)
- تسوية المنازعات الرقمية (Edr)
- ADR الرقمي (Eadr)
- ADR عبر الإنترنت (Oadr)
- حل المنازعات بمساعدة التكنولوجيا (Tadr)

ولكن برز ODR باعتباره المصطلح الأكثر استخدامًا في السنوات الأخيرة. فمن غير المؤكد ما إذا كانت هذه العمليات تشكل نظامًا جديدًا لحل النزاع البديل أو أداة للمساعدة في الأساليب الحالية لتسوية المنازعات. وسيكون أنسب وجهة نظر هو النظر إلى التسوية الحاسوبية كمجال متعدد التخصصات لتسوية المنازعات.

#### الفرع الثاني : مزايا حل المنازعات عبر ODR

والتسوية الحاسوبية أداة غير رسمية ومرنة وخلاقة عموماً لتسوية المنازعات لا تحكمها قواعد إجرائية وقواعد إثبات صارمة، وقد يسمح ذلك للأطراف بتصميم أو المشاركة في عملية يمكن تشكيلها لتناسب احتياجاتها ويشجع على اتباع نهج توافقي بدلاً من نهج تخصصي.

قد يقلل ODR من تكاليف التقاضي: هذا مهم لكل من الشركات الأطراف التي ترغب في إبقاء التكاليف منخفضة والأطراف التي قد لا تكون قادرة على تحمل تكلفة التقاضي. عادة ما تتحمل جميع الأطراف بالتساوي تكاليف العملية أو التعويض الممنوح للمقيم المحايد ، مما يوفر لجميع الأطراف مصلحة متساوية في النتيجة وإحساساً متساوياً بالملكية.

وقد يكون التسوية الحاسوبية للحسابات هو الخيار المناسب، لا سيما بالنسبة للمعاملات المنخفضة التكلفة والكبيرة الحجم، (أنه كثيراً ما يسمح بحل المشاكل في الوقت المناسب وبكفاءة وفعالية من حيث التكلفة للمشاكل التي قد لا تكون فيها المبالغ المتنازع عليها مرتفعة بما يكفي لتبرير تكلفة الوساطة القائمة على الاجتماعات) مثل نزاعات المستهلكين . يسمح التسوية الحاسوبية أيضاً بتسوية المنازعات على نحو أكثر فعالية من حيث التكلفة حيث توجد مسافة جغرافية كبيرة بين الأطراف وقد يحول المبلغ محل النزاع دون تكلفة السفر.

وقد يكون تسوية المنازعات الحاسوبية مناسبة عندما تكون هناك حساسيات بين الطرفين قد تتفاقم بسبب التواجد في نفس الغرفة مثل المنازعات الزوجية .

قد يسمح ODR بمشاركة الأطراف التي لم تتمكن من حضور اجتماع شخصي بسبب إعاقة شديدة. ODR سري ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك ، رهنا بتطبيق قانون الوصول إلى المعلومات وقانون الخصوصية عندما تكون الحكومة الفيدرالية طرفا. وتكون العملية مناسبة عندما تعتبر السرية مهمة أو ضرورية للأطراف، وهو ما يحدث غالبا: فالأطراف التي تستخدم آليات الحد من الكوارث عادة ما تفعل ذلك على أساس أنها تستطيع مناقشة المسائل بحرية على أمل أن يتم الكشف عنها، لا علنا ولا للمحكمة<sup>116</sup>.

### الفرع الثالث : مساوى حل المنازعات عبر ODR

يطلب من جميع الأطراف أن يكون لديها التكنولوجيا الكافية للمشاركة في عملية التسوية الحاسوبية عبر الإنترنت ، وقد تكون الأطراف التي تفتقر إلى التكنولوجيا الكافية في وضع غير موات أو غير قادرة على المشاركة الكاملة. ODR هو شكل أقل شخصية لتسوية المنازعات لأن الأطراف ليست في نفس الغرفة ، وغالبا ما تكون جميع المناقشات مكتوبة أو مسموعة.

وقد تكون الأطراف التي تواجه صعوبات في اللغة و/أو صعوبات في التواصل كتابة في وضع غير مؤات في عملية التسوية الحاسوبية عبر الإنترنت.

وعندما يكون تسوية المنازعات عملية غير ملزمة أي جزء فقط من مرحلة التفاوض/الوساطة، فإنه لا يمكن أن يسفر عن سوابق قانونية ، ومع ذلك ، إذا أسفرت الخطوة الأخيرة من عملية ODR عن الفصل ، فقد يتم وضع سابقة قانونية.

## المطلب الثاني

### خصائص تسوية المنازعات عبر ODR

#### ▪ طوعية

تسمح معظم عمليات التسوية الحاسوبية للأطراف باختيار المشاركة فيها، أو متابعة مطالباتهم في منتدى آخر . كما يسمح معظمها للأطراف بالانسحاب من العملية في أي وقت من الأوقات.

#### ▪ غير رسمية

تكون الإجراءات بشكل عام أكثر استرخاء وغير رسمية من الإجراءات الشخصية مثل الوساطة أو التقاضي أو التحكيم. اعتمادا على مزود ODR والقواعد المعمول بها ، يمكن إجراء العملية بطريقة غير متزامنة وإتاحة الوقت للأطراف للتفكير في مواقفهم قبل التوصل إلى أي اتفاق.

أريتشارد إتش ماكلارين ؛ جون ب. ساندرسون ، حل النزاعات المبتكر - البديل ، تورنتو : كارسويل (طومسون كندا ) ، 1994 ، 116 ص. 3-3.

### ■ السرية

تعتبر تسوية المنازعات عملية سرية بشكل عام، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك. على الرغم من بند أو اتفاقية السرية، عندما تكون الحكومة الفيدرالية طرفاً، يجب فحص قانون الوصول إلى المعلومات وقانون الخصوصية لتحديد مدى تقيدهما للإفصاح عن المعلومات وحجبها. لمزيد من المعلومات حول تطبيق هذه القوانين، يرجى الرجوع إلى الوثيقة المعنونة "السرية: قانون الوصول إلى المعلومات وقانون الخصوصية" الواردة في هذا الدليل المرجعي.

### ■ مساعدة

دور ODR المحايد هو دور طرف ثالث محايد يساعد الأطراف على التوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين. لاحظ أن ODR Neutral يستخدم بشكل عام فقط إذا كانت عملية ODR تحتوي على مكون وساطة أو تحكيم.

## المطلب الثالث

### كيفية استخدام حل المنازعات عبر الإنترنت

#### أ. الهدف من تسوية المنازعات عبر الإنترنت

الغرض الأساسي من ODR هو السماح للأطراف بحل نزاعهم باستخدام التكنولوجيا الرقمية. قد يحدث في "الوقت الحقيقي" أو يتم تشغيله بطريقة غير متزامنة، اعتماداً على قواعد مزود ODR، وكذلك رغبات الأطراف. غالباً ما تكون هذه العملية أكثر ملاءمة وفعالية من حيث التكلفة من الاجتماعات وجهاً لوجه من أجل التفاوض أو التوسط أو حل المنازعات القائمة.

يمكن أن تكون الشروط الفعلية للاتفاق الذي يتوصل إليه الطرفان واسعة أو محددة حسب رغبة الأطراف، خاصة إذا تم الانتهاء من الأمر في مرحلة التفاوض أو الوساطة. وقد تتوقف قابلية إنفاذ اتفاق التسوية على قواعد مقدم التسوية الحاسوبية وولايته القضائية، ولا سيما إذا كان النزاع دولياً.

## المطلب الرابع

### أشكال حل المنازعات عبر الإنترنت

#### ■ رقمية الصلح :

حيث يتم اتفاق طرفي العلاقة القانونية عقدية أو غير عقدية رقمية أو عادية على إخضاع المنازعات المستقبلية أو الحالية الناشئة عنها للصلح بينهما عبر الوسائط الرقمية .

#### ■ رقمية المفاوضات :

وهي أكثر الوسائل البديلة انتشاراً حيث تصل بالأطراف إلى تسوية النزاع بطريقة مرضية لهم بتقريب وجهات النظر وإزالة العقبات التي أثمرت عنها المنازعة فيما بينهم أو باللجوء إلى مفاوض من خلال اللجوء إلى الوسائط الرقمية وعلى ذلك يتقدم كل طرف بعده عروض للآخر عبر جهاز الحاسب الآلي مثلاً وصولاً إلى حل مرضي لكليهما ولهما الأخذ به أو عدم الأخذ به

يتعلق التفاوض الآلي بتلك الأساليب التي تتولى فيها التكنولوجيا (جوانب) التفاوض. لقد أثبت التفاوض الآلي نجاحه بشكل خاص مع تعويضات التأمين والأنشطة التجارية. إنها أيضاً أداة قيمة للمحامين لأنهم أيضاً يمكنهم استخدامها



دون الكشف عما هم على استعداد لقبوله (ما لم يتم التوصل إلى اتفاق) والأهم من ذلك ، دون التنازل عن حقهم في الوصول إلى المحكمة ، في حالة أن التفاوض غير ناجح. وبالتالي ، فإن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر مفيدة لحل المنازعات القائمة على الطوب والملاط التي تنشأ في الأعمال التجارية وشركات التأمين والبلديات ، الذين يجدون أن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر توفر لهم المال والوقت عند التعامل مع نزاعات B2C.

#### ■ رقمية الوساطة :

يقوم الوسيط من خلال الوسائل الرقمية بتقريب وجهات النظر بصورة محايدة ونزيهة وصولاً إلى تسوية ودية مرضية للطرفين بإجراءات رقمية . تساعد التكنولوجيا في عملية التفاوض بين الطرفين. تلعب التكنولوجيا دورًا مشابهًا للوسيط في الوساطة. قد يتمثل دور التكنولوجيا في توفير عملية معينة و / أو تزويد الأطراف بمشورة محددة (تقييمية).

يستخدم الوسطاء مهارات إدارة المعلومات لتشجيع الأطراف على التوصل إلى اتفاق ودي من خلال تمكينهم من التواصل بشكل أكثر فعالية من خلال إعادة صياغة حججهم. يشبه التوفيق الوساطة ، لكن الموفق يمكنه اقتراح حلول للأطراف للنظر فيها قبل التوصل إلى اتفاق. أيضًا ، تم تصميم إجراءات التفاوض المساعدة لتحسين اتصالات الأطراف من خلال مساعدة طرف ثالث أو برنامج. في الواقع ، قيل إن المساعدة في التفاوض والتوفيق وحتى التيسير هي مجرد كلمات مختلفة للوساطة. تتمثل المزايا الرئيسية لهذه العمليات ، عند استخدامها عبر الإنترنت ، في طابعها غير الرسمي وبساطتها وسهولة استخدامها.

#### ■ رقمية التوفيق :

هو أن يتدخل شخص ثالث يسمى الموفق عبر الوسائط الرقمية بين طرفي النزاع رقمياً لتقديم حلول مرضية للطرفين وإختيار احدها من كليهما حسماً للنزاع وبالتالي قرار الموفق ليس ملزماً للطرفين .

#### ■ تطبيقات ODR

كانت شركة SquareTrade هي المزود الرائد للتسوية الحاسوبية لوساطة المستهلك حتى وقت قريب . تم التعاقد مع عدد من الأسواق ، أكبرها موقع eBay . ومع ذلك ، نظرًا للتغيرات في نظام التعليقات على eBay في مايو 2008 ، قررت SquareTrade التوقف عن حل نزاعات تعليقات eBay اعتبارًا من يونيو 2008. وتواصل SquareTrade تقديم الخدمات لمستخدمي eBay ، مثل خدمات الضمان وبرنامج Trustmark. يبدو أنه في العام الماضي ، استحوذت خدمات تسوية المنازعات على eBay و PayPal على هذه الخدمات ، لكن النتائج على هذه الخدمات لا تزال نادرة.

لم تتعامل SquareTrade مع الخلافات بين المستخدمين و eBay ، فقط بين البائعين والمشتريين على eBay. عرضت SquareTrade مستويين من حل المنازعات: التفاوض المساعد والوساطة. تم استخدام SquareTrade فقط بعد

عملية إرضاء المستهلك الخاصة بـ eBay. في السنوات القليلة الماضية ، حلت SquareTrade ملايين المنازعات عبر 120 دولة بخمس لغات مختلفة.

ميزة التعامل مع عدد كبير من المنازعات هي أن نفس القضايا تظهر عدة مرات ، وبالتالي من الممكن تقسيم المنازعات إلى أقسام مختلفة. بدأت عملية SquareTrade عندما قدم المشتري أو البائع شكوى. للقيام بذلك ، طُلب من المدعي ملء نموذج مطالبة معياري على شبكة الإنترنت يحدد نوع النزاع ويقدم قائمة بالحلول المشتركة ، والتي اختار المدعي منها الحلول التي وافق عليها. تم الاتصال بالطرف الآخر عبر البريد الإلكتروني حيث تم إبلاغه بعملية SquareTrade ، وسأله عما إذا كان يرغب في المشاركة. غالبًا ما كانت الأطراف حريصة على المشاركة لأن هذه كانت الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها للمشتري الحصول على تعويض وتعليقات البائع الإيجابية. قدم الطرف الآخر الرد ، واختار القرارات. إذا اتفق الطرفان على نفس القرار ، تم حل النزاع. عندما لا يمكن التوصل إلى اتفاق ، يتم وضع الأطراف في بيئة التفاوض. تم استخدام واجهة الويب لتشكيل الاتصالات في مفاوضات بناءة ومهذبة. تم تحقيق ذلك باستخدام أدوات برمجية حدت من مساحة النص الحر ، وشجعت على اقتراح الاتفاقات ، وحددت المواعيد النهائية ، بل وصاغت أسلوب التبادل.

كان هذا البرنامج هو العنصر الأساسي في العملية لأنه استحوذ على بعض خبرة الطرف الثالث. يمكن تعريف هذه العملية على أنها "تفاوض بوساطة". وفقًا لرابينوفيتش آيني ، تقنية SquareTrade ، "يتدخل في المفاوضات بين الأطراف ويسمح للأطراف بصياغة وإعادة صياغة المشكلة والحل ، ويؤدي بعض ما قد يرتبط بدور الوسيط ، وينقل الأطراف من وضع المشكلة إلى موقف الحل".

تم حل معظم المنازعات (أكثر من 80 بالمائة) خلال المرحلتين الأوليين ، وهو معدل نجاح مثير للإعجاب بالنظر إلى أنه في غالبية الحالات ، كان الأطراف قد شاركوا بالفعل في نوع من المفاوضات المباشرة الفاشلة قبل الانخراط مع SquareTrade. في بقية الحالات ، يمكن أن يُطلب وسيط مقابل رسوم رمزية ، يعمل كمقيم خبير أو موفق يقدم مقترحات تسوية إلى الأطراف. تضمنت المرحلة الثانية دفع رسم قدره 29.95 دولارًا أمريكيًا. وفقًا لـ SquareTrade ، "تمكّن تقنية إدارة الحالات المتطورة الوسيط من التعامل مع نزاعات المستهلكين منخفضة القيمة بطريقة فعالة من حيث التكلفة وفعالة." اقترح الوسيط المعين الحلول ، إذا طلبت الأطراف القيام بذلك. ظلت الاتفاقات دائمًا سرية بواسطة SquareTrade ، وأصبحت ملزمة كعقود.

أثبتت SquareTrade أن العمليات مثل التفاوض عبر الإنترنت والوساطة عبر الإنترنت يمكن أن تكون أدوات فعالة لحل نزاعات التجارة الرقمية. كانت إحدى القضايا الرئيسية لنجاح SquareTrade هي بساطة هذه الخدمة وراحتها. بالإضافة إلى ذلك ، ركزت خدمات SquareTrade إلى eBay على عدد أقل من المشكلات ، مثل التأخير والأوصاف السيئة والتعليقات السلبية. وقد أتاح ذلك تطوير عملية تلقائية فعالة عززت التفاوض عبر الإنترنت. يعتمد نجاح العمليات التوافقية والآلية على طبيعة النزاع ، ودقة المعلومات المقدمة ، وقدرة البرنامج أو الطرف الثالث المحايد في

تقييم الحقائق والأدلة. كانت SquareTrade فعالة بشكل خاص لأنها قدمت حوافز تشجع مشاركة الأحزاب ؛ بمعنى آخر يرغب كلا الطرفين في حل نزاعهما: يريد البائعون الحصول على ردود فعل إيجابية ويريد المشترون التعويض. بشكل عام ، فإن توسيع نطاق مطالبات العملاء في السوق العالمية يدعو متغيرات إضافية للعب: الاختلافات الثقافية ، مثل التصورات الثقافية العالية والمنخفضة والمتغيرات عبر الثقافات لما يشكل تجربة إرضاء العميل.

### ■ التحكيم عبر الإنترنت

هو اتفاق عادي أو رقمي بين أطراف علاقة قانونية عادية أو رقمية (عقدية أو غير عقدية) على إخضاع المنازعة التي نشأت أو ستنشأ مستقبلاً للتحكيم عبر الوسائط الرقمية (بدء من اتفاق التحكيم وانتهاءً بصور الحكم) وذلك بقرار ملزم لهم وهكذا فإن رقمية الوسائل البديلة تنسم بانها أقل تكلفة من أية وسيلة أخرى تقليدية فضلاً عن عدم التقييد بمكان محدد وعدم لقاء الخصوم أو هيئة التحكيم مادياً ، كما انها تتناسب مع العقود العادية أو الرقمية حتى ولو كانت قليلة القيمة ، علاوة على انها تساهم في حل النزاع في مدة قصيرة مما يساهم في خفض النفقات وعدم تكبد طرفي النزاع اضرار توقف علاقاتهما التجارية أو الاقتصادية العادية أو الرقمية ، كما ان اختيار المحكمين يكون غالباً بعيداً عن المعرفة المسبقة باطراف النزاع ومن ثم فإن المحكم غالباً ما يتصف بالحياد والاستقلال والنزاهة تجاههم .

التحكيم هو عملية يقدم فيها طرف ثالث محايد (محكم) قراراً نهائياً وملزماً لكلا الطرفين. يمكن تعريفه بأنه إجراء شبه قضائي لأن القرار يحل محل قرار قضائي. يمكن أن يكون المحكمون قضاة محاكمة حاليين أو سابقين ، لكن هذا ليس شرطاً. ومع ذلك ، في إجراء التحكيم ، يمكن للأطراف عادة اختيار المحكم والأساس الذي يتخذ المحكم القرار بناءً عليه. علاوة على ذلك ، فهو أقل رسمية من التقاضي ، على الرغم من أنه أكثر من أي عملية توافقية أخرى. غالباً ما يتم استخدامه لحل نزاعات الشركات لأن هذا الإجراء معروف بأنه خاص وأسرع من التقاضي. بمجرد بدء الإجراء ، لا يمكن للأطراف التخلي عنه ، ما لم يتفق كلاهما على إيقافه (على سبيل المثال عندما توصلوا إلى تسوية - على الرغم من أنه عادة ما يتم إبلاغ التسوية إلى هيئة التحكيم ويتم إصدار قرار على هذا الأساس). ميزة أخرى للتحكيم هي أن القرار قابل للتنفيذ في كل مكان تقريباً بسبب التبنّي الواسع لعام 1958 اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها . علاوة على ذلك ، غالباً ما تكون قرارات التحكيم أسهل في التنفيذ من قرارات المحاكم الصادرة من الخارج.

تتفق غالبية الدراسات القانونية حول التحكيم عبر الإنترنت على أنه لا القانون ولا مبادئ التحكيم تمنع إجراء التحكيم عبر الإنترنت. ومع ذلك ، قد يكون هناك عدة جوانب في التحكيم عبر الإنترنت تحتاج إلى التنظيم. على الرغم من أن التحكيم عبر الإنترنت يبدو مقبولاً بموجب اتفاقية نيويورك وتوجيه التجارة الرقمية ، يمكن القول إن هذا افتراض من قبل معظم المعلقين ، وليس بياناً قانونياً. نظرًا لأن التحكيم يستند إلى اتفاق تعاقدية بين الأطراف ، فإن عملية عبر الإنترنت بدون إطار تنظيمي قد تولد عددًا كبيرًا من التحديات من المستهلكين والأطراف الأضعف الأخرى

إذا لم يكن بالإمكان ضمان الإجراءات القانونية الواجبة. في الوقت الحالي ، يسمح معظم موفري التحكيم للأطراف بتنفيذ جزء من عملية التحكيم عبر الإنترنت فقط ، على سبيل المثال ، يجوز للأطراف تنزيل نماذج المطالبات ، وتقديم المستندات من خلال البريد الإلكتروني القياسي أو واجهة الويب الآمنة ، واستخدام جلسات الاستماع عبر الهاتف ، وما إلى ذلك. مفتاح عنصر التحكيم هو حق الطرف في استجواب شهود الأطراف الأخرى ويمكن الآن القيام بذلك بتكلفة منخفضة من خلال عملية الاستماع بالصوت والفيديو عبر الإنترنت باستخدام تقنيات أحدث مثل Skype Premium أو Google Hangouts. يمكن أن يضمن الاستجواب المتقاطع للشهود عن بُعد الذي ينظمه المحكم الإنصاف والحفاظ على الجودة القضائية لعملية التحكيم عبر الإنترنت.

يتمثل التحدي الرئيسي للتحكيم عبر الإنترنت في أنه إذا كان التنفيذ القضائي مطلوبًا ، فإنه يهزم جزئيًا الغرض من إجراء عملية عبر الإنترنت. وبدلاً من ذلك ، طورت بعض العمليات آليات للإنفاذ الذاتي مثل الإنفاذ الفني والقوائم السوداء وعلامات الثقة.

## المطلب الخامس

### رقمية الوسائل البديلة بالنظم القضائية المقارنة

تقوم العديد من المحاكم في جميع أنحاء العالم الآن بدمج تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر في إجراءاتها القضائية. الفكرة هي إضافة "باب افتراضي" إلى قاعة المحكمة متعددة الأبواب وتعزيز الوصول إلى العدالة.

#### ■ في الاتحاد الأوروبي: إجراءات المطالبات الصغيرة الأوروبية

توفر إجراءات الدعاوى الصغيرة أرضية وسط بين التقاضي الرسمي وتسوية المنازعات ، حيث يمكن حل المنازعات التي تنطوي على مطالبات ذات قيمة صغيرة في المحاكم بشكل أسرع وبتكلفة منخفضة وأقل رسمية. يتمثل القيد الرئيسي لإجراءات المطالبات الصغيرة في أنها مقصورة على ولايات قضائية معينة. من أجل التغلب على هذا القيد ، أصدرت المفوضية الأوروبية لائحة لإجراء المطالبات الصغيرة الأوروبية (ESCP). من المتوقع تنفيذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) في جميع الدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية بحلول يناير 2009. خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) هي في الغالب إجراء مكتوب يتعامل مع المطالبات التي تقل عن 2000 يورو الناشئة في المنازعات عبر الحدود. وتمثل ميزته الرئيسية في أنه ينص على تنفيذ القرارات في أي من الدول الأعضاء دون الحاجة الحالية للمرور عبر الاعتراف الرسمي المتبادل بالأحكام (exequatur).

يتم وضع توقعات كبيرة على خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) ، والتي من أجل تقديم عملية فعالة من حيث التكلفة يجب أن تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. سيكون هذا تحديًا كبيرًا ، لأنه على عكس UDRP ، التي أصبحت عملية عبر الإنترنت بالكامل للتعامل مع شكاوى محددة ، ستتعامل خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) مع مجموعة متنوعة من المنازعات المدنية والتجارية. الهدف من خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) هو إنشاء إجراء فعال من حيث التكلفة ينطبق على المطالبات ذات القيمة الصغيرة في المنازعات عبر الحدود. لا يمكن

تحقيق هذا الهدف إلا باستخدام إجراء مكتوب ، بمساعدة النماذج الرقمية مثل رسائل البريد الإلكتروني وعقد المؤتمرات عبر الفيديو كما هو متوقع من قبل خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP).

تسمح اللائحة باستخدام التقنيات الجديدة في نقل المعلومات والأدلة بين محاكم الدول الأعضاء المختلفة. ولكن الدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية هي التي ستقرر ، من خلال لوائحها الخاصة ، وسائل الاتصال المحددة المقبولة في محاكمها. بالنظر إلى أن خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) هي لائحة وليست توجيهاً ، يمكن الجدل فيما إذا كانت قد تركت العديد من الجوانب لتقدير الدول الأعضاء ، الأمر الذي قد يثير التساؤل حول اليقين القانوني المتوقع من اللوائح الأوروبية. ومع ذلك ، يمكن توقع وصول الاتصالات الرقمية ، في الوقت المناسب ، إلى كل جانب ممكن ومعقول من الإجراءات القضائية للمساعدة في حل نزاعات B2C عبر الإنترنت وكذلك خارج الخط.

مع تنفيذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) ، قد يظهر ODR مؤسسياً في أوروبا في عام 2009. سيتم حل العديد من المنازعات عن طريق القضاة الذين يتواصلون مع الأطراف عبر الإنترنت. ومن المتوقع أن تساهم خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) في التخفيف من مشكلة الشرعية التي تعيق أيضاً ظهور تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر. ربما ، داخل الاتحاد الأوروبي ، حيث لدينا قلق بشأن عدالة الإجراءات الخاصة (أي القيود المفروضة على تحكيم المستهلك) ، قد تساهم خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) في زيادة الثقة في عمليات تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر.

#### ■ في الهند

حل المنازعات عبر الإنترنت (ODR) في الهند في مرحلته الأولى وهو يكتسب أهمية يوماً بعد يوم. مع سن قانون تكنولوجيا المعلومات ، 2000 في الهند ، تم منح التجارة الرقمية والحوكمة الرقمية اعترافاً رسمياً وقانونياً في الهند. حتى قانون التحكيم التقليدي في الهند قد أعيدت صياغته والآن يوجد في الهند قانون التحكيم والتوفيق لعام 1996 الذي يفي بالمعايير المنسقة لنموذج الأونسيترال. تم إجراء ال ODR في قانون الإجراءات المدنية ، 1908 من خلال إدخال القسم 89 لتوفير طرق بديلة لتسوية المنازعات (ADR) في الهند.

مع النمو السريع للتجارة الرقمية في الهند ، فإن عدد المنازعات المتعلقة بالمعاملات عبر الإنترنت في ازدياد. آليات معالجة النزاع الحالية لا ترقى إلى مستوى نمو الأعمال وتوقعات العملاء. تتطلب أنظمة التعويض التقليدية وجود الأطراف ، وهي ليست متوافقة مع منصات الإنترنت الحديثة. وقد أحاطت وزارة شؤون المستهلك ، حكومة الهند علماً بهذا وخططت لطرح منصة لتسوية نزاعات المستهلكين عبر الإنترنت تتبع أفضل الممارسات الناشئة في مجال التجارة الرقمية العالمية.

يشير حل المنازعات عبر الإنترنت (ODR) إلى فئة واسعة من عمليات تسوية المنازعات البديلة التي تستفيد من توافر تكنولوجيا الإنترنت وتطورها المتزايد. إنها مجموعة من عمليات DR التي تسمح بحل المنازعات عبر آليات عبر

الإنترنت مثل الإنترنت أو شكل من أشكال التكنولوجيا التي تسمح بالاتصال الافتراضي دون الحاجة إلى أن تكون الأطراف في غرفة معا.

▪ في كندا

لم تعتمد معظم المحاكم والهيئات القضائية بعد تقنية ODR كجزء من نظام إدارة القضايا الخاص بها إما كجزء من التفاوض أو الوساطة، أو عملية قضائية. يوجد استثناء في كولومبيا البريطانية حيث يكون جزءا من نظام إدارة القضايا لمحكمة التسوية المدنية المنشأة حديثا يدرجها في مرحلة التفاوض من عملية إدارة الحالة . وقد تنظر محاكم أخرى في نهج مماثلة. ويجري أيضا تشجيع المحاكم على التحقيق في تسوية المنازعات عبر الإنترنت من جانب أنصار الوصول إلى العدالة .

## الخاتمة والنتائج

إن تطوير وسائل لتسوية المنازعات هو أكثر من تطوير في الأسلوب، إنه يظهر في الواقع الحاجة إلى تغيير عميق في النظام القضائي المعاصر ينقلنا هذا التغيير من القانون المفروض إلى القانون القابل للمفاوضة، وهذا يعتبر نهاية للدولة صاحبة النفوذ القوي التي تكون فيها القوانين والأنظمة الوسائل الوحيدة والمفضلة لتسوية المنازعات فنحن أصبحنا نعيش في عالم يتحول بكل معطياته إلى الرقمية في ظل تطورات وتغيرات لحظية، ويعطي أهمية كبرى للعقد.

وهذه إشارة بأن القانون أصبح به العديد من الوسائل لحل المنازعات في نفس اللحظة التي تتحول فيها هذه الوسائل إلى الرقمية وبهذه الطريقة نكون قد انتقلنا من عدالة صارمة إلى عدالة أكثر ليونة، وذلك عن طريق تفعيل تطبيق هذه الوسائل باتخاذ مجموعة من الإجراءات:

## التوصيات

- تقنين نظام الوسائل البديلة في نصوص واضحة ومفصلة خالية من الغموض وغير قابلة لعدة تأويلات.
- نشر وترسيخ ثقافة هذا النظام نظرياً وممارسة.
- مشاركة هيئات الدفاع للعمل على اندماجه وذلك بإدخال تعديلات على القانون المنظم لمزولة مهنة المحاماة بخصوص السماح للمحامي بممارسة مهنة الوساطة وخاصة الرقمية منها .
- إيجاد مؤسسات أو أشخاص أكفاء ومؤهلين للقيام بهذه النظم والوسائل البديلة وخاصة الرقمية منها.
- اقتناع الأطراف بجداواه.
- المساهمة في خلق جو من الثقة والاطمئنان الملائم لتحريك الادخار الوطني وجلب الاستثمار الأجنبي عن طريق فض المنازعات بالوساطة والتحكيم وخاصة الرقمية منها .
- المساهمة في مسيرة بناء التنمية الشاملة والجهوية والحكامة الجيدة عبر إنعاش الوسائل البديلة لفض النزاعات وخاصة الرقمية منها .
- نسج علاقات عمل وشراكة بين الجامعيين ورجال الأعمال والمستثمرين وأسرة القضاء لنشر ثقافة الطرق البديلة لحل المنازعات وخاصة الرقمية منها .
- يتطلب إنجاح هذا النظام تحقيق مجموعة من الضمانات منها :
  - ضمان النزاهة الذي يتطلب احترام موافقة الأطراف المتنازعة.
  - ضمان السرية.
  - ضمان الحياد واستقلالية الوسيط.
  - ضمان أشكال الاتفاق.

نوصى الدول العربية بصفة عامة<sup>(117)</sup> بالاتي:

- 1- ان يتاح لاطراف النزاع الاتفاق على وسيلة بديلة عن القضاء وتكون رقمية (رقمية الوسائل البديلة كالصلح والمفاوضات والوساطة والتوفيق والتحكيم) وهذا يتطلب إصدار تشريع يسمح لهم بذلك .
- 2- السعى نحو الوسائل البديلة الرقمية وذلك في المنازعات الحسابية او المالية التي لا تحتاج إلى عمل فني متعمق بحيث تقوم الوسائط الرقمية بحل هذه المنازعات مباشرة .
- 3- أن تعمل نقابات المحامين أو جمعياتهم على تأهيل المحامين وتدريبهم للقيام بالدفاع عن طرفي النزاع أمام القضاء أو حتى إذا اختار طرفي النزاع الوسائل البديلة التقليدية او الرقمية لحل نزاعهما .
- 4- يجب وضع ملاحظات جمهور المتقاضين في الاعتبار، وخاصة تلك المتعلقة باستخدام التكنولوجيا الحديثة في النظام القضائي. فقد يتقدم المتقاضي ببعض الملاحظات أو الاقتراحات حول أداء التقنيات التكنولوجية مما قد يؤدي إلي تحسن في أداء مرفق القضاء ككل لو أخذ القائمون علي العمل التقني بهذه الملاحظات.

وفي النهاية لا يخالجي شك في أن هذه الدراسة المتواضعة قد اعترها بعض الأخطاء، وعذري في ذلك إنني بشر، يصيب ويخطأ، فالكمال لله وحده سبحانه، والخطأ والقصور هما من سمات الإنسان مهما أبدع وأتقن وجد واجتهد، وغاية ما ينشده كل باحث في عمله، هو تجويد هذا العمل، ومحاولة إتقانه فحسب، فإن كنت قد قاربت ما أنشده أو شارفت عليه فهذا فضل من الله ونعمه وحسبي أن أردد في ذلك قوله تعالي " وما توفيقي إلا بالله " ، والشكر فيه لكل من علمني حرفا ، وإن كانت الآخري فحسبي أن أردد في ذلك قوله تعالي "وقل رب زدني علما" .

117 - إن المبادئ التي تحكم جهات فض المنازعات الرياضية هي أ- الحفاظ على حقوق الأطراف .

ب- العدالة في التمثيل المتساوي للأعضاء .ج- تحديد الآليات والاجراءات اللازمة لفض هذه المنازعات ، اسامة عبد العزيز ، ص



\*\*\*قائمة المصطلحات\*\*\*

• ODR	<b>Online Dispute Resolution</b> حل المنازعات عبر الإنترنت
• ADR	<b>Alternative Dispute Resolution</b> حل النزاعات بالوسائل البديلة
• E-Filing	<b>Electronic Filing</b> الإيداع الرقمي

# قائمة المراجع

## المراجع

## اولا: المراجع العربية

## 1. الكتب :

- ابو زيد رضوان ، التحكيم التجارى الدولى ، دار النهضة العربية ، سنة 1987 .
- القاضي . د/ أسامة أحمد عبد النعيم ، إدارة الدعوي العمالية بين التسوية والتقاضي ( النظام الإنجليزي نموذجاً) ، دار النهضة العربية ، 2021 .
- د/ تركي على عبد الحميد ، الوجيز في مبادئ إجراءات التنفيذ الجبري ، ط 2016 .
- د . محمود مختار عبد المغيث محمد ، استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير إجراءات التقاضي المدني ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، ط ٢٠١٣ .
- د / عادل يحيي، التحقيق والمحاكمة الجنائية عن بعد، دراسة تحليلية تأصيلية لتقنية ال Video conference في المجال الجنائي، دار النهضة العربية، 2006 .
- د/ خالد ممدوح إبراهيم ، التقاضي الإلكتروني ، دار الفكر العربي ، 2008 .
- د/ داديار حميد سليمان ، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الأنترنت ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2015 .
- د/ سيد احمد محمود ، "إلكترونية القضاء والقضاء الإلكتروني وإلكترونية التحكيم والتحكيم الإلكتروني" ، دراسة مقارنة ، دار الفكر والقانون ، ط ٢٠١٥ .
- د/ سيد محمود ، دور الحاسوب الإلكتروني الكمبيوتر أمام القضاء المصري والكويتي نحو الكترونية القضاء والقضاء الإلكتروني ، دار النهضة طبعة ، 2012/2011 .
- د/السرحدان بكر عبد الفتاح ، قانون التحكيم الاماراتي ، مكتبة الجامعة ، ط 2012
- د/ حداد حمزة احمد ، التحكيم في القوانين العربية ، الجزء الاول .
- د/ سحر عبد الستار ، نحو نظام تخصص القضاء ، دار النهضة العربية ، ط 2005 .
- د/ سيد احمد محمود ، مفهوم التحكيم وفقاً لقانون التحكيم المصري والمرافعات الكويتي ، دار النهضة العربية ط 2009
- د/ سيد احمد محمود ، التعليق على نصوص قانون المحاكم الاقتصادية رقم 120 لسنة 2008 .
- د/ سيد احمد محمود ، الصلح القضائي ، المشكلات العملية في المرافعات ، ط أولى ، 2015 .
- د/ سيد احمد محمود ، الملامح الجديدة في تعديل قانون الاجراءات المدنية رقم 11 لسنة 1992 وتعديلاته بالقانون رقم 10 لسنة 2014 ، في ندوة في كلية القانون – جامعة الشارقة عام 2016 .
- د/ سيد احمد محمود ، دراسة علمية وعملية في ضوء الاحكام القضائية واره الفقه ، ط اولي 2014 / 2015

- د/عبد المنعم زمزم ، قانون التحكيم الإلكتروني ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٩ .
- د/محمد حسين منصور ، المسئولية الرقمية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ط 2003 .
- د/محمد شفيق ، التحكيم التجاري الدولي ، دار النهضة العربية ، سنة 1982 .
- د/محمد كامل عبيد ، استقلال القضاء ، طبعة نادى القضاة ، ط 1991 .
- د/محمد كمال عبد العزيز ، تقنين المرافعات في ضوء الفقه والقضاء ، دار الطباعة الحديثة الطبعة الثالثة ، 1995 .
- د/عجة الجيلالي ، مدخل للعلوم القانونية، الجزء الأول، نظرية القانون، برتي، الجزائر، 2009 .
- د/هند نجيب السيد ، الإثبات في الجرائم الإلكترونية ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، 2016 .
2. الرسائل العلمية :

- د/أحمد صالح مخلوف ، اتفاق التحكيم كأسلوب لتسوية منازعات عقود التجارة الدولية، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة 2000 .
- د/طارق بن عبدا الله بن صالح العمر ، أحكام التقاضي الإلكتروني ، رسالة دكتوراه ، قسم الفقه المقارن ، المعهد العالي للقضاء ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، 2010 /1431/
- المستشار/ عصام الترساوي ، إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 2019 .
- د/محمد صابر احمد ، " دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي " ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، 2012 .
- د/محمد مأمون احمد سليمان ، التحكيم في منازعات التجارة الرقمية ، رسالة دكتوراه ، عين شمس ، ط 2009 .
- د/يوسف سيد عواض ، خصوصية القضاء عبر الوسائل الرقمية ، رسالة دكتوراه ، حقوق عين شمس ، ٢٠١٢ .

### 3. الاوراق البحثية :

- ا.د / براء منذر كمال عبداللطيف ، د /ياسر عواد شعبان ، الأدلة الحديثة ودورها في الإثبات الجنائي، المؤتمر الدولي العاشر حول "العصر الرقمي وإشكالياته القانونية" في الفترة الممتدة من 5 إلى 6/4/2016، بكلية الحقوق، جامعة أسيوط .
- أ.د. علاء حسني علي صبار الجوعاني ، استخدام المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية بين متطلبات تطوير النظام القضائي ومخاطراتها العادلة القضائية ، المؤتمر العلمي الخامس (الافتراضي) ، كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس ، " نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات " تطوير نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات" ، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠ .

- ا.د/ حسينة شرون، الباحثة/عتيقة معاوي ، بحث علي شبكة الإنترنت بعنوان " التقاضي الإلكتروني في الجزائر .
- أحمد أنوار ناجي ، مدى فعالية الوسائل البديلة لحل المنازعات وعلاقتها بالقضاء
- أحمد يوسف خلاوي ، أنواع التحكيم ص 9 مقال منشور على  
الانترنت: [www.moj.gov.sa/documentations/tahkeem/5new.doc](http://www.moj.gov.sa/documentations/tahkeem/5new.doc)
- د . سيد احمد محمود احمد ، بحث بعنوان " حل المنازعات الرياضية بالوسائل التقليدية والمعاصرة (الواقع والمأمول في البلاد العربية )" مارس 2017 المؤتمر العملى الدولي الحادي عشر- لكلية الحقوق , جامعة أسيوط في الفترة من 29 الى 30 مارس 2017 .
- د / حسين إبراهيم خليل ود/ يوسف سيد عواض : فكرة القاضي الإلكتروني بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الذي تقيمه كلية الحقوق – جامعة أسيوط بعنوان " العصر الرقمي" في الفترة من 12 إلى 13 إبريل 2016 .
- د. صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012 .
- د/ بلال عبد المطلب بدوى ، التحكيم الرقمي كوسيلة لتسوية منازعات التجارة الرقمية ط 2006 .
- د/ صفاء أوتاني ، بحث بعنوان "المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)" منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 العدد الأول ، 2012 .
- د/ اسامة عبد العزيز ورقة عمل الندوة العلمية حول المنازعات الرياضية وسبل فضها .
- د/ سيد محمود ، بحث بعنوان "نحو الكترونية القضاء المدني " ، مؤتمر القانون والتكنولوجيا ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ديسمبر 2017 ، الجزء الأول .
- د/ فاطمة عادل سعيد ، التقاضي عبر وسائل التكنولوجيا والاتصال الحديث، بحث مقدم لمؤتمر "القانون والتكنولوجيا ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ديسمبر 2017
- د/ محمود مختار ، بحث منشور بعنوان "الإيداع الإلكتروني " ، بحث مقدم لمؤتمر "القانون والتكنولوجيا ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ديسمبر 2017
- د/ يوسف سيد عواض ، فكرة القاضي الإلكتروني ، بحث منشور بمؤتمر للمؤتمر العلمي السنوي الذي تقيمه كلية الحقوق – جامعة أسيوط، " العصر الرقمي في الفترة من 12 إلى 13 إبريل 2016
- د/إبراهيم محمد السعدي احمد، دور التكنولوجيا في التغلب علي ظاهرة البطء في التقاضي أمام القضاء المدني في مصر، مؤتمر القانون والتكنولوجيا، كلية الحقوق، جامعة عين شمس ، ديسمبر 2017.
- د/حمزة حداد ، التحكيم كوسيلة بديلة لتسوية المنازعات التجارية، ورقة عمل مقدمة لندوة محامو المستقبل المنعقدة في عمان-الأردن تشرين أول/1998

- د/علي بن سعيد بن حمود البداعي : التقاضي عن بعد ، المؤتمر العلمي الخامس (الافتراضي) ، كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس ، " نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات " تطوير نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات" ، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠ .
- عبد الحميد الأحذب ، منازعات الملكية الفكرية. ورقة عمل مقدمة لمركز القاهرة للتحكيم التجاري الدولي في ندوة حول "التراخيص في مجال الملكية الفكرية وتسوية المنازعات الناشئة عنها" 9 – 20 مارس 1998
- القاضي .د. أسامة احمد عبد النعيم ، "ضبط النشر الإلكتروني بين الواقع والمأمول ، مؤتمر القانون و التكنولوجيا ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2017 .
- القاضي / حاتم جعفر ، دور التقاضي الإلكتروني في دعم وتطوير العدالة قراءة في الواقع الحالي والنتائج المتوقعة ، مؤتمر المناخ القضائي الداعم للاستثمار، الإسكندرية فبراير 2015 د. محمد يحي أحمد عطية ، دور التكنولوجيا ووسائل التقنية الحديثة في تطوير منظومة العمل القضائي (سلطنة عُمان نموذجا) دراسة مقارنة ، المؤتمر العلمي الخامس (الافتراضي) ، كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس ، " نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات " تطوير نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات" ، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠ .
- القاضي د/أسامة أحمد عبد النعيم ، بحث منشور بعنوان " الضوابط القانونية لقرار حظر النشر" ، بمؤتمر القانون والإعلام إبريل 2017
- م.م / رباب محمود عامر ، التقاضي في المحكمة الإلكترونية ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، العدد 25 ، السنة الثالثة عشرة ، 2019
- محمد الطحية المحامى ، التحكيم الرقمي كبديل للتقاضى ، منتدى قوانين قطر .
- المستشار/ نبيل عمران ، المسودة الأولى لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعاوى إلكترونيا أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية ، بتاريخ 2020/7/20
- ميناخ خافشا دوريان ، مقالة استخدام الوساطة في المنازعات الرياضية في 27 / 6 / 2010 .
- نواف عبد الرحمن عرافي ، الوسائل البديلة لحل النزاعات ، جريدة الرياض 22 جمادى الأولى 1438 هـ - 19 فبراير 2017 نواف عبد الرحمن عرافي ، الوسائل البديلة لحل المنازعات ، جريدة الرياض 22 جمادى الأولى 1438 هـ - 19 فبراير 2017 .

## ثانيا :المراجع الاجنبية

### 1- الكتب :

- Fabien GÉLINASii, Interopérabilité et normalisation des systèmes de cyberjustice : Lex Electronica, vol.10 n°3, Hiver/Winter 2006, <http://www.lex-electronica.org/articles/v10-3/gelinas.htm>
- Prepared by: E-Committee Supreme Court of India New Delhi: National policy and action plan for implementation of information and communication technology in the Indian judiciary, 1st August, 2005, available at: [www.supriem.court.ofindianic.in](http://www.supriem.court.ofindianic.in).

- Wallace B. Jefferson & Others: In the supreme court of Texas, order requiring electronic filing in certain courts, so ordered, this 11 of December 2012, available at: supreme.court.state.tx.us
- Rdal.1996,B.Oppetit, "Arbitrage, Médiation et conciliation" Rev.arb.1984.
- FOUCHARD (ph) L'arbitrage judiciaire ; in ; Etudes offertes a pierre BELLETT ;Litec ;paris 1991
- National Centre for Technology and Dispute Resolution, Standards of Practice. See <www.odr.info.>
- Frédéric – Jérôme .Pansier et Emmanuel Jez .initiation à l'interent juridique .litec ،2ème éd ،2000.
- Nicole Tortello et Pascal lointier ،Internet pour les jurists ،Dalloz ،Paris 1996.

## 2 - المواقع :

- <http://www.alriyadh.com/1089302>
- [www.maillcys.fr](http://www.maillcys.fr)
- [www.moj.gov.sa](http://www.moj.gov.sa)
- <http://www.alriyadh.com/1089302>
- <http://www.mmauo.net/forum/forum30/thread43817>.
- [www.linkedin.com/pluse,2march2016](http://www.linkedin.com/pluse,2march2016).
- Ahmed ouerfelli , [http s :// www.linkedin.com/pluse,2march2016](http://www.linkedin.com/pluse,2march2016) .
- [http s : Jean-claude Goldsmith, "les modes de règlement amiable des différends"](http://www.jean-claude-goldsmith.com).
- <http://justice.gov.ma/ar/Actualies>
- [www.arablaw.org](http://www.arablaw.org)
- <https://ec.europa.eu/consumers/odr/main/?event=main.home2.show>
- <http://odr.info/>
- <https://www.ncsc.org/odr/guidance-and-tools>
- <http://www.odreurope.com/>
- <https://odr2020.org/>
- <https://www.adrodrinternational.com/>
- <https://www.ukecc.net/odr>
- <https://www.findlaw.com/hirealawyer/choosing-the-right-lawyer/alternative-dispute-resolution.html>
- [https://www.law.cornell.edu/wex/alternative\\_dispute\\_resolution](https://www.law.cornell.edu/wex/alternative_dispute_resolution)
- <https://hbr.org/1994/05/alternative-dispute-resolution-why-it-doesnt-work-and-why-it-does>

- <https://unece.org/about-adr>
- <https://adr.org/>



# الفهرس

## الفهرس

رقم الصفحة	المحتوى
<b>الفصل الأول</b>	
<b>حل المنازعات بالوسائل البديلة (ADR)</b>	
14	المبحث الأول: ماهية الوسائل البديلة لحل المنازعات.
21	المبحث الثاني: أنواع الوسائل البديلة.
34	المبحث الثالث: مدى فعالية هذه الوسائل.
<b>الفصل الثاني</b>	
<b>رقمية الوسائل لحل المنازعات (ODR)</b>	
37	المبحث الأول: رقمية القضاء والقضاء الرقمي .
53	المبحث الثاني: رقمية الوسائل البديلة والوسائل البديلة الرقمية .
59	المبحث الثالث: حل المنازعات عبر الإنترنت .
70	الخاتمة والنتائج
70	التوصيات
73	المراجع
81	الفهرس

# الناشر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

البريد الإلكتروني [book@democraticac.de](mailto:book@democraticac.de)



المركز الديمقراطي العربي

لدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arab Center  
for Strategic, Political & Economic Studies

الكتاب : حل المنازعات بالوسائل البديلة & رقمية الوسائل لحل المنازعات  
ADR & ODR

تأليف : د. أمل فوزي أحمد عوض

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. ربيعة تمار

تنسيق : د. ليلى شيباني

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6782. B

الطبعة الأولى

2023م